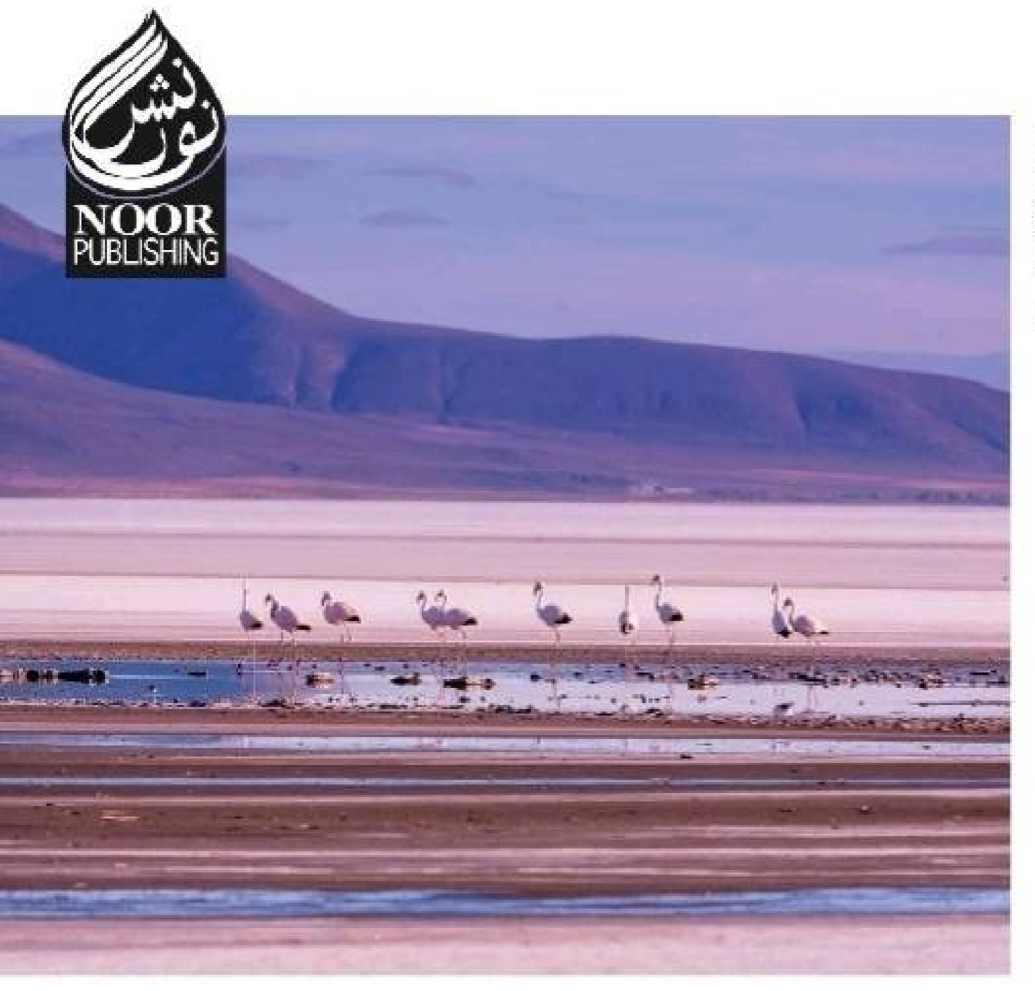


ناصر الغزواني

الإقتصاد الليبي خلال مسيرة نصف قرن

بالتركيز على القطاع السياحي

ناصر الغزواني

الإقتصاد الليبي خلال مسيرة نصف قرن

ناصر الغزواني

الإقتصاد الليبي خلال مسيرة نصف قرن

بالتركيز على القطاع السياحي

Noor Publishing

Imprint

Cover image: www.ingimage.com

Publisher:
Noor Publishing
is a trademark of
International Book Market Service Ltd., member of OmniScriptum Publishing Group
17 Meldrum Street, Beau Bassin 71504, Mauritius

Printed at: see last page
ISBN: 978-613-9-42968-4

الإقتصاد الليبي خلال مسيرة نصف قرن
"بالتركيز على القطاع السياحي "

تأليف: دكتور ناصر عبد الكريم الغزواني
دكتوراه فلسفة الدراسات السياحية
جامعة الإسكندرية

2015

بسم الله الرحمن الرحيم

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

(الإسراء 85)

إهداء خاص

إلى كل الأصدقاء والأحبة

لكل من يهتم بالعلم

أهدي إليهم هذا الكتاب......

المقدمة

دائما ماتحظى تلك الدراسات المتعلقة بالاقتصاد والتي تتناول بالبحث والتقييم الموارد والوضع الاقتصادي للدول المختلفة بأهمية كبيرة، وخاصة إذا ماتعلق الواقع بدول لها نصيب كبير من الموارد الاقتصادية مثل دولة ليبيا، هذه الدولة التي كان وضعها يدعو للأسى والحسرة مع حصولها على إستقلالها منذ بداية الخمسينات حتى إنبثاق النفط من جوف الصحراء الليبية عام 1961 تقريبا وتصديره بكميات كبيرة للأسواق العالمية منذ ذلك التاريخ. ويشكل هذا النفط عنصر قوة رئيسي داخل منظومة الاقتصاد الليبي ، بالاضافة إلى توفر أنواع مختلفة غير مستغلة من المعادن الهامة كالغاز وغيره داخل مساحة جغرافية تربو على مليون وسبعمائة وخمسون ألف كيلو متر مع أكبر شاطئ جنوبي على ضفة البحر الأبيض المتوسط يزيد عن 1900 كيلومتر ، فضلا عن العديد من الموارد الأخرى مثل وجود ثروات سياحية ضخمة تعتبر في معظمها خارج نطاق الإستفادة منها. ومن هذا المنطلق ، فإن هذا الكتاب يحاول أن يسلط الضوء بقدر الإمكان على تلك الموارد الاقتصادية المختلفة المتوفرة في هذه الدولة وأوجه الإستفادة منها من عدمه من حيث النتائج المتحققة " للدولة والأفراد" وأداء مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العقود الأخيرة ومقارنة ماتحقق خلال هذه الفترة من نتائج اقتصادية مع الواقع الفعلي لامكانيات الدولة الاقتصادية من خلال عرض تلك المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالتنمية البشرية ومستويات المعيشة والدخل القومي والفردي وفرص العمل المتاحة وحركة الصادرات ووضع تصور لأداء الاقتصاد الليبي مع بدايات الألفية الجديدة من خلال قياس نشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة وحركة الإستثمارات الوافدة إلى هذه الدولة مع محاولة وضع مقارنات بسيطة مع دول أخرى لتحديد الوضع الاقتصادي للدولة بدقة. كما تأتي أهمية هذا الكتاب من خلال معرفة تلك التأثيرات المرتبطة بالقرار السياسي من ناحية ، والسياسات التشريعية الاقتصادية من ناحية أخرى على الهيكل الاقتصادي لدولة ليبيا، فضلا على إلقاء الضوء بقدر الإمكان على تأثير القرارات الدولية المختلفة على فعالية الاقتصاد الليبي ، ونقصد بذلك معرفة وتقييم أثر الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها بعض الدول الغربية على ليبيا في فترات معينة ، فضلا عن تقييم وتحليل تأثير الوضع المتعلق بأحداث 17 فبراير على الاقتصاد المحلي الليبي وماصاحبها من قرارات دولية مختلفة متعلقة بتجميد الأرصدة الليبية في

الخارج وتوقف نشاط النفط تقريبا عن العمل منذ بداية الأحداث وحتى نهايتها، مع محاولة وضع توقعات معينة على مؤشر أداء الاقتصاد الليبي على ضؤ الواقع الحالي وماهو مفترض حدوثه على ضؤ الإمكانيات التي ينبغي ويمكن توفيرها. كما يهدف الكتاب إلى محاولة القاء الضوء على واقع القطاع السياحي الليبي وتقييم فرص وإمكانيات نهوضه وتحقيق عملية التنمية السياحية بإعتبار أن قطاع السياحة يعتبر من أكبر الثروات المهدرة بإعتبار أن ليبيا تمتلك عدة مواقع سياحية لم يتم استغلالها بعد وتعتبر إلى الوقت الراهن خارج نطاق الاستفادة منها وتطويعها لصالح اقتصاد الدولة. وأخيرا فإن هذا الكتاب يعتبر إحدى المحاولات الجادة التي تهدف إلى الوقوف على تشخيص حالة وإمكانيات الاقتصاد الليبي منذ بدايات ظهور واستخراج وتصدير النفط منذ تقريبا بدايات سنوات الستينات من القرن الماضي حتى بداية أحداث 17 فبراير عام 2011 من القرن الحالي، وذلك من حيث تحديد أهم السلبيات والإيجابيات المتعلقة بهذا الاقتصاد فضلا عن تحديد فرص وامكانيات نهوض هذا الاقتصاد من خلال تحديد و القضاء على أهم تلك المعوقات التي كانت ولاتزال تلعب دورا كبيرا في عرقلة حدوث نهضة شاملة داخل أركان الدولة.

والله ولي التوفيق

المؤلف

مقدمة عامة عن موارد ليبيا الاقتصادية:

ليبيا دولة أفريقية تقع على ساحل شمال أفريقيا، يبلغ عدد سكان ليبيا 6.597 مليون نسمة وهو ضئيل مقارنة بمساحة البلاد التي تبلغ نحو 1,800,000 كيلومتر مربع، وتعد السابعة عشرة على مستوى العالم من حيث المساحة ، ورابع أكبر بلدان أفريقيا مساحة، كما أنها تملك أطول ساحل بين الدول المطلة على البحر المتوسط يبلغ طوله حوالي 1.955 كم. سجلت ليبيا أعلى مؤشر للتنمية البشرية في أفريقيا ورابع أعلى ناتج محلي إجمالي في القارة لعام 2009، بعد سيشيل، غينيا الاستوائية والغابون. وهذا يعود لاحتياطياتها النفطية الكبيرة والكثافة السكانية المنخفضة . ليبيا لديها عاشر أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم وتحتل المرتبة السابعة عشرة في إنتاج النفط عالميا[1].



شكل(1): خريطة لدولة ليبيا توضح المدن الرئيسية والطرق التي تربط بينها مع الدول المحيطة من مختلف الاتجاهات.

Source: pictures.msharkat.com

[1] ليبيا، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، إبريل 2012.

وإذا ما أخذنا لمحة سريعة على اقتصاد هذه الدولة قبل عام 1969، فنجد أنه قبل إكتشاف النفط وتصديره للأسواق العالمية ، كانت ليبيا دولة فقيرة يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على النشاط الزراعي والرعوي ونظرا لدور ليبيا الاستراتيجي الفعال خلال الحرب العالمية الثانية" المساند لبريطانيا والولايات المتحدة ضد الاستعمار الايطالي"، فقد كان على الحكومة الليبية أن تعتمد على الشركاء الأجانب للحصول على إحتياجاتها المالية. وخلال فترة الإستعمار الايطالي ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، لعبت المعونات المقدمة من كل من ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دورها في جعل الإدارة الليبية قادرة على الوفاء بإلتزاماتها المالية. وبعد عام 1956، إنخفضت الحاجة إلى تلك المعونات المالية الأجنبية مع بدأ شركات النفط الأجنبية في الإستثمار بكثافة في ليبيا بشكل أدى إلى حدوث تدفقات مالية كبيرة. وخلال فترة الستينات ساعدت تلك الإستثمارات المنفذة في العقد السابق الدولة على سداد جميع ديونها وتمتعت برخاء كبير مرتبط بوجود هذه الثروة النفطية، بحيث لم يقتصر الأمر فقط على تقليص إحتياجات الحكومة للمساعدات الأجنبية، بل أيضا تسبب ذلك في حدوث زيادة ضخمة في مستويات الدخل المحلي الخاضع للضريبة Taxable Domestic Income. ولكن مع ذلك، أخذت تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في الإزدياد بشكل متباطئ بشكل أوجب ضرورة الإعتماد المتواصل على المساعدات التقنية الغربية بحيث تؤدي تلك التبعية "الاقتصادية" للغرب إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من الكفاءة الوظيفية، مثل هذه التبعية التي لم تفلح الحكومات التالية من التخلص منها ، بحيث أدى ذلك إلى إدراك الليبيين بشدة حقيقة مركزهم المرؤوسSubordinate Status داخل حقل الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بتعاملهم مع الغرب الصناعي.

وفيما بعد، عمدت الحكومة إلى تخصيص أهمية قصوى لتحقيق ماتعتبره الإستقلال الاقتصادي الحقيقي true economic independence ، ولقد كانت هذه الخطوة إحدى توجهات الحكومة الثابتة وشكلت حجر الأساس للسياسات الاقتصادية للحكومة الثورية بعد عام 1969. وكان من ضمن التوجهات الاقتصادية الأخرى البارزة هو تحقيق المساواة من خلال مبدأ الإشتراكية[1].

---

[1] Mongaby.com,Libya,The Economy,18-11-2013.

وعلى ذلك، فلقد أحكمت الحكومة سيطرتها على اقتصاد ليبيا ذو التوجه الاشتراكي من خلال سيطرتها على موارد النفط الخاصة بالدولة والتي تستحوذ على نحو 95% من حصيلة صادرات الدولة، 75% من إجمالي الايرادات الحكومية و 25% من إجمالي الناتج المحلي. وتشكل إيرادات النفط " بالتالي" المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية ، وعلى الرغم من أن هذه الإيرادات مع قلة عدد السكان منحت ليبيا أحد أعلى الأرقام المسجلة لمعدل الدخل الفردي في قارة أفريقيا، إلا أن سؤ إدارة الدولة للموارد الاقتصادية أدى إلى إرتفاع نسبة التضخم وزيادة أسعار الواردات[1].

كذلك تعتبر ليبيا دولة غنية بإنتاج عنصر أخر هام من عناصر الطاقة وهو الغاز، والذي وصل معدل إنتاجه إلى نحو 399 مليار قدم / 3 وذلك من احتياطي مؤكد قدره 52.7 تريليون قدم/ 3. وفيما يتعلق القطاع الصناعي ، فتنشط في ليبيا بعض الصناعات الخفيفة مثل صناعات الحديد والصلب والأسمنت ومواد البناء والصودا الكاوية وأسمدة اليوريا والصناعات البتروكيماوية الأخرى ، فضلا عن تلك الصناعات الخاصة بالمنتجات الغذائية والصيد البحري. وتتمثل أهم المنتجات الزراعية في الشعير والقمح والطماطم والبطاطس والزيتون " والذي ينشط بصفة خاصة في منطقة الغرب" ، بالاضافة إلى الخضروات والفواكه واللحوم. كما لاينبغي لنا هنا تغافل إنتاج التمور والذي تشتهر بإنتاجه منطقة الجفرة وسط ليبيا.

مورد أخر هام من موارد ليبيا الاقتصادية يتمثل في الثروة البحرية، فلقد مكن وقوع ليبيا على ساحل طويل جنوب البحر المتوسط يمتد لنحو 1900 كيلو متر من استحواذ البلاد على عديد من الثروات البحرية الهامة. ومن أهم تلك المناطق على هذا الساحل الطويل خليج سرت والذي يمتد لمسافة 800 كيلو متر من مدينة بنغازي شرقا حتى مدينة مصراتة غربا ، وهو يشكل أهم مورد للثروة البحرية في ليبيا، ففي عمقه تعيش أنواع اقتصادية مختلفة من الأسماك وكذلك الاسفنج، علاوة على السلاحف البحرية التي تضع بيوضها على

[1] Bureau of Near Eastern Affairs,Background Note;Libya ,July 2011,report, 18-11-2013.

شواطئه في موسم تكاثرها. وتحوز ليبيا المرتبة الأولى بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في عدد هذه السلاحف[1].



شكل(2): موقع خليج سرت" من بنغازي الى مصراتة"

المصدر: خليج سرت : ويكبيديا الموسوعة الحرة.

وهناك أيضا نصيب لابأس به للدولة من موارد الثروة الحيوانية ، فيوجد في ليبيا نحو 4.13 مليون رأس من الأغنام ، 1.6 مليون رأس من الماعز بالاضافة إلى نحو 25 مليون رأس من الدجاج[2] ،كذلك يجب الاشارة في هذا السياق إلى منظومة النهر الصناعي العظيم والتي تمر عبرأراضي الصحراء الليبية وهذه المنظومة تشكل أحد المصادر الاقتصادية الهامة لري الأراضي وتربية الماشية والأغنام وري وزراعة المحصولات المختلفة. وعن المعدن النفيس "الذهب" ، فليبيا تعد من الدول التي تضم كميات كبيرة من هذا المعدن، ووفق

---

[1] خليج سرت، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 19-11-2014.

[2] Word Desk Reference,Libya,Resources,Report, 21-11-2014.

احصائيات مجلس الذهب العالمي عام 2011، فإن ليبيا تتوفر على احتياطي من المعدن النفيس يبلغ 143.8 طن ، مايساوي 5.6% من اجمالي الاحتياطي لدى بلدان العالم.

هذا، وإذا نظرنا بعين التقييم لهذه الموارد الاقتصادية المعروضة فيما سبق ، نجد أن مصادر الطاقة وتحديدا النفط والغاز لهما النصيب الأكبر من هذه الموارد ، بل قد نجزم القول هنا أن اقتصاد الدولة الليبية يستند في تكوينه وهيكله الرئيسي على هذين العنصرين.، ووفقاً لمؤشرات مطلع العام 2010، يبلغ الاحتياطي النفطي الليبي المؤكد 47 مليار برميل. وتحتل على هذا الصعيد المرتبة التاسعة عالميا. ويفوق الاحتياطي الليبي احتياطي أربع دول نفطية مجتمعة هي: أنغولا والجزائر والمكسيك وأذربيجان.وعلى ذلك يتم الإشارة إلى ليبيا في بعض الأدبيات الغربية بأنها دولة منتجة للنفط . oil–producing country . كذلك، تحتفظ ليبيا باحتياطي للغاز الطبيعي قدره تريليون وخمسمائة وثلاثين مليار متر مكعب، أي أنها تقع في المرتبة 23 عالميا [1].

وتأتي على مسافات بعيدة جدا من حيث الأهمية عن هذه الموارد السابقة بعض الموارد الأخرى مثل تلك المنتجات الزراعية وخاصة التمر والزيتون وبعض المحاصيل الأخرى، ولكن ينبغي الاشارة هنا إلى أن ليبيا تعتبر مستورد كبير للمواد الغذائية المختلفة من الخارج ، وهناك أيضا موارد الثروة البحرية وبعض الصناعات الخفيفة المرتبطة بها، والمنتجات الصناعية المختلفة وهي تتعلق بالصناعات الخفيفة مثل تصنيع الحديد والصلب والأسمنت والأملاح والمنسوجات المختلفة. وهناك أيضا المورد الخاص بالنهر الصناعي العظيم لما له من أهمية كبرى في تشغيل المشاريع الزراعية والانتاجية المختلفة. وينبغي الاشارة في هذا السياق أيضا إلى أن ليبيا دولة مستوردة بكثافة لقوى العمل الأجنبية في المجالات المختلفة مثل الإنشاء والتعمير والتكنولوجيا والتعليم وغيرها. ويبدو أن ليبيا هنا تفتقد بشدة لهذا المورد الهام الخاص بقوة العمل المحلية لما لها من مميزات تكمن في إنخفاض تكلفتها واستدامتها في مجال العمل خاصة في أوقات الأزمات والأمر

---

[1] موقع قناة العربية الالكتروني، صفحة الأخبار ، 18-3-2011.

يبدو هنا مختلف تماما مع قوة العمل الأجنبية في أوقات الأزمات ، حيث تعود إلى بلدانها بكثافة كما شاهدنا ذلك في الأزمة المتعلقة بأحداث 17 فبراير الأخيرة.

أخيرا، يتبقى لنا هنا مورد هام جدا من موارد الدولة الاقتصادية ولكنه غير مستغل بما فيه الكفاية، وهو المورد السياحي ، فليبيا تمتلك الثلاثية السياحية المشهورة والتي تبدأ بحرف "الإس " الانجليزي ، وهي الشمس والرمل والبحر sun, sand and sea ، فيما يتعلق بالشمس ، فليبيا تتميز بمناخ مشمس على مدار العام وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط ، وفيما يتعلق بالرمال ، فليبيا تمتلك واحدة من أكبر الصحاري العجيبة في العالم والتي تستهوي السواح المولعين برحلات السفاري[1]، بالاضافة إلى عدد كبير من الشواطئ ذات الرمال الناعمة، وأخيرا فيما يتعلق بالبحار، فليبيا تطل على ساحل طويل هو ساحل البحر الأبيض المتوسط بطول يبلغ نحو 1900 كيلومتر.

كذلك يوجد في ليبيا عدد كبير ومتنوع من المناطق التاريخية والأثرية الهامة والتي تنتمي للحضارات المختلفة الفينيقية والإغريقية والرومانية والاسلامية وكذلك حضارات ماقبل التاريخ، وتحتوي ليبيا على خمسة مواقع هامة للتراث العالمي World Heritage Sites (مدن صبراتة –لبدة– شحات وغدامس–جبال الأكاكوس) بالاضافة إلى التراث الشعبي الهام الذي يشكل عنصر قوي من عناصر جذب السواح. ورغم إستفادة الدولة من الطفرة النفطية الأخيرة في دعم البنية التحتية الخاصة بالسياحة، إلا أنه ماتحقق للقطاع السياحي يبدو أنه حتى الأن لايتناسب مع موارد الدولة السياحية المتنوعة.

---

[1] ليبيا ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مرجع سابق.

الفصل الأول

مؤشرات الاقتصاد الليبي

أولا: بداية النشاط الفعلي للاقتصاد المحلي الليبي ومؤشرات الأداء

ثانيا: أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة

1- قطاع النفط ودوره في تفعيل الاقتصاد الليبي.

2- قطاع الزراعة

3- قطاع الصناعة

4- قطاع السياحة " نظرة على إمكانيات ليبيا السياحية "

أولا: بداية النشاط الفعلي للاقتصاد المحلي الليبي ومؤشرات الأداء:

إن البداية الفعلية للاقتصاد الليبي، بعد ما أن كانت ليبيا دولة ذات نشاطات اقتصادية بسيطة مثل الزراعة والرعي، فإن هذه البداية الفعلية تمثلت في إكتشاف وتدفق البترول بكميات كبيرة من جوف الصحراء الليبية مثل هذه الإكتشافات التي كان لها أثر كبير على حياة الليبيين الاقتصادية، الاقتباس التالي والذي يعود لعام 1961 يصور هذه الحالة المصاحبة لاكتشاف وتدفق النفط:

" يتدفق البترول في ليبيا بسرعة كبيرة وبكميات ضخمة لم تكن متوقعة، فمنذ عام 1955 بدأ التنقيب عن البترول في الأراضي الليبية، بعد أن منحت الحكومة الليبية الاتحادية امتياز التنقيب عن البترول لشركات أجنبية عديدة، بينها شركات شل وأسو وموبيل أويل وشركة البترول الفرنسية وشركة البترول الأمريكية الليبية، وفي مايو/ أيار الماضي[1] وقعت إتفاقية أخرى للتنقيب عن البترول بين الحكومة الليبية وشركتين ايطاليتين تابعتين لهيئة البترول الايطالية، وبذلك بلغ عدد الشركات صاحبة الامتيازات في ليبيا ست عشرة شركة أجنبية، وبدأت هذه الشركات التنقيب عن البترول كل في منطقة إمتيازها، ولم تطل فترة التنقيب حتى نجحت شركة اسو في إكتشاف النفط على الحدود بين ولايتي طرابلس وبرقة في عام 1959، وفي ابريل 1960 تمكنت شركة موبيل أويل من اكتشاف النفط في منطقة تبعد 80 ميلا عن الساحل، كذلك اكتشفت شركة شل أبارا عديدة في مناطق أخرى، كما اكتشفت شركة البترول الليبية الأمريكية عددا من الأبار في المنطقة الجنوبية الشرقية، ويلاحظ أنه حتى ذلك الوقت كان قد حفر 23 بئرا وجد النفط في بعضها ووجدت غازات في بعضها الأخر"[2].

وقد أحدث اكتشاف النفط في ليبيا اهتزازات كبيرة في الاقتصاد الوطني، فقد تزايد الدخل القومي بسرعة كبيرة خلال السنوات الماضية. فبعد أن كان لايزيد عن 15 مليونا من الجنيهات الاسترلينية في عام 1950، أصبح يقدر بحوالي 52 مليونا في عام 1958 ، ثم ارتفع إلى 59 مليونا في عام 1959. ويرجع هذا

---

[1] وفقا لتاريخ الاقتباس هنا فإن التاريخ يكون مايو من عام 1961.

[2] أثر البترول في حياة ليبيا الاقتصادية مقال ، منتدى الحكواتي،يوليو عام 1961.

الارتفاع الكبير في الدخل إلى ظهور النفط وإلى مارافق هذا الظهور من نشاطات أخرى، مثل حركة البناء وتحسن تجارة الجملة والتجزئة تحسنا كبيرا جدا"[1].

ومما سبق يبدو لنا جليا أهمية مثل هذه الاكتشافات على الاقتصاد الليبي بوجه عام ، وهذه الفترة تعتبر هي حجر الزاوية والعمود الفقري لإنطلاقة الاقتصاد الليبي فيما بعد، حيث استفادت الدولة وقطاعاتها المختلفة " زراعية ، صناعية، تجارية، خدمات" من هذه الاكتشافات والتوسع فيها فيما بعد بشكل أدى إلى زيادة الإستثمارات وعمليات البناء والتشييد والتجارة المختلفة وزيادة القاعدة الإنتاجية سواء للدولة أو للأفراد.

الاقتصاد الليبي في السبعينات:

بعد اندلاع ثورة 1969 ، انتقلت البلاد من واقع اقتصادي بالغ التخلف والانحطاط –كما صوره هيكنز – إلى واقع اقتصادي مفارق حسب مؤشرات التنمية البشرية المنجزة، إذ يصل العمر المتوقع عند الولادة إلى 73 عاما، وتقل نسبة الأمية بين البالغين عن 30%، وفي كل ألف طفل مولود حي لا يموت سوى 28 طفلا تقريبا.. إلخ.

وتم صياغة وتنفيذ الخطط التنموية الطموحة (الخطة الثلاثية 1973–1975، والخماسية 1976–1980، والخماسية الثانية 1981–1986..) وتحقق معها في بعض السنوات اكتفاء ذاتي من بعض السلع الأساسية، وتم وضع نواة لمشاريع متطورة للصناعات الخفيفة والمتوسطة والإستراتيجية التي وجهت إليها موارد استثمارية ضخمة طيلة ثلاثة عقود من التنمية ضمن ما عرف بميزانيات التحول التي أنفق عليها أكثر من 50 مليار دينار ليبي خلال ثلاثة عقود من 1970 إلى 2000.

ولقد سيطر القطاع العام سيطرة مطلقة في ليبيا منذ بداية الثورة حتى سنة 1977 على إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي، بل إنه كان القاطرة الرئيسية للاقتصاد الوطني، حيث أشرف على تأميم المصارف والمؤسسات

---

[1] المصدر السابق.

الأجنبية، وأسهم في خلق الشركات الوطنية العامة التي تضطلع بريادية في توفير حاجات المجتمع، كما كان للقطاع العام نصيب الأسد في الصياغة والإشراف والتنفيذ والمتابعة لأغلب الخطط الاقتصادية، وقد استطاع بذلك أن يجذر مفهوم الدولة في نفوس المواطنين، ويسهم في تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات الأساسية.

إلا أن ذلك لا يعني أنه نجح في كل الأدوار والمراحل والمواقف، حيث واجه عدة عقبات ، وذلك حين بدأت تتآكل احتياطيات الدولة من الموارد المالية بسبب تزايد مؤشر الإنفاق العام، كما بدأت الخدمات العمومية الصحية والتعليمية تتراجع في كفاءتها كما وكيفا، علاوة على عجز قطاعات الإنتاج الزراعية والصناعية عن توفير عوائد مناسبة مقابل التمويلات الهائلة التي أنفقت عليها من الموازنة العامة المتأتية كلية من إيرادات النفط الخام[1].

إن اجمالي الناتج المحلي الليبي خلال العام 2008 قارب من 90 مليار دولار. وباعتبار أن عدد سكان ليبيا لا يتجاوز ستة ملايين نسمة، فان متوسط دخلها الفردي وصل الى 15000 دولار، وهو الأعلى في افريقيا ويجعل من ليبيا دولة ذات دخل متوسط حسب تصنيفات البنك العالمي. وقد بلغ فائض ماليتها العمومية 25 في المئة من الناتج الاجمالي المحلي وفائض حسابها التجاري الى ما يربو عن 40 في المئة من اجمالي ناتجها المحلي. وتعد هذه الأرقام قياسية بالنظر الى مستويات العجز الداخلي والخارجي التي تعاني منه الكثير من الدول ولا سيما في الفترة الراهنة، إلا أنها تخفي مجموعة من الاختلالات لا يمكن تجاهلها:

– إن الفضل كله في هذه الارقام يعود إلى الثروات النفطية والغازية التي تزخر بها ليبيا والتي تساهم بنصف الناتج الاجمالي المحلي، وما يناهز 97 في المئة من الصادرات، وثلاثة أرباع الايرادات الحكومية. وهذا ما يفيد أن الاقتصاد الليبي لا يزال يرزخ تحت التقلبات العشوائية لأسعار النفط والغاز في الاسواق العالمية، ينتعش بارتفاعها، وينكمش بهبوطها، وأن مليارات الدولارات التي تم تحصيلها خلال سنوات طويلة لم تنفع في تنويع الاقتصاد وفك ارتباطه المفرط بقطاع الطاقة، ولا سيما وان ليبيا تستحوذ على مؤهلات طبيعية أخرى

---

[1] قناة الجزيرة، صفحة المعرفة، الاقتصاد الليبي وتوسيع قاعدة الملكية، 3-10-2004.

مهمة. فموقعها الجغرافي الاستراتيجي يهبها واجهة فريدة على البحر المتوسط تمتد على طول الفي كيلومتر بالاضافة إلى صحاري شاسعة يمكنها توظيفها في الميدان السياحي.

– إن ارتفاع متوسط الدخل الفردي، بالاضافة إلى عدم استقراره وخضوعه إلى تغيرات أسعار النفط، يخفي التباين الهام في توزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية، ولا تتوفر ليبيا حتى الآن على أي مسوحات مفصلة حول دخل ونفقات الأسر ومستويات المعيشة لقياس مستوى هذا التباين، إلا أن ثمة بيانات أخرى تشير إلى ذلك بشكل واضح.

فالقطاع الفلاحي" الزراعي"، على سبيل المثال، يوفر العمل لما يقارب 20 في المئة من اليد العاملة، بينما لا تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي 2 في المئة. في المقابل، فإن القطاع الصناعي الذي يضم الصناعة البيتروكيماوية، إضافة الى إنتاج النفط والغاز الطبيعي، يساهم بما يزيد عن 60 في المئة من الناتج المحلي بينما يشغل اقل من 25 في المئة من مجموع العمالة. ويتميز هذا القطاع بمستويات أجوره المرتفعة وإستفادة العاملين فيه من امتيازات عينية متعددة مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تمتص الجزء الأكبر من العمالة.

– ما أهمية توافر فائض في الميزانية الحكومية في ظل ضعف البنيات التحتية من طرق وموانئ ومطارات، وفي ظل خدمات اجتماعية من تعليم وصحة ذات جودة متدنية، ومستويات مرتفعة للبطالة تتراوح بين 15 و30 في المئة[1].

وخلافا لما سبق ذكره أخيرا، يبدو الوجه الايجابي للاقتصاد الليبي منذ أواخر الستينات من خلال ماتم تسجيله من مراحل التنمية الثلاثة الأتية:

– **المرحلة الأولى منذ بداية الثورة في عام 1969 إلى عام 1982** بإنفاق تنموي ضخم بالنسبة لتلك المرحلة، وقد شهدت معدلات نمو عالية وإنجازات كبيرة في مختلف المجالات.

---

[1] الحسن عاشي،أربعون عاما على ثورة الفاتح، الاقتصاد الليبي إلى أين؟ صحيفة القدس العربي، مقالة ، 8-9-2009.

- **المرحلة الثانية من عام 1982 الى 2005** والتي شهدت انخفاض أسعار النفط ووصل سعر البرميل خلالها في عام 1986 إلى 8 دولارات، في الوقت التي شهدت فيه ليبيا بشكل متزامن زيادة في معدلات النمو السكاني بمعدل 4.8 %، مع وصول نسبة الشباب دون الـ30 سنة 70%. وشهدت هذه المرحلة عدم قدرة الإنفاق العام على مجاراة الطلب، والذي أدى إلى قصور العرض الكلي للخدمات وظهور العجز في الخدمات أيضا.
- **المرحلة الثالثة فهي المرحلة الممتدة من 2006 الى 2010** والتي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط وتحسن في البيئة المؤثرة في التنمية في ليبيا.

وقد مر البرنامج التنموي بالمراحل الأساسية من مؤتمرات شعبية أساسية ومؤتمر الشعب العام، وتشكيل لجنة برئاسة أمين التخطيط العام، لصياغة القرارات الكبيرة التي جاءت من المؤتمرات الشعبية وأقرت في عام 2005، والتي جمعت وعرضت على مؤتمر الشعب العام وأقرت بقرار رقم 2 في نهاية عام 2007.

وقد تم وضع استراتيجيات لتنفيذ هذه القرارات والتي جمعت وعرفت بالبرنامج التنموي، والذي شرع في تنفيذه بشكل متواصل بداية من عام 2008، اعتمادا على قطبين هما توفير الظروف والمناخ الملائم لتحقيق التقدم الاقتصادي، والاستفادة من القدرات البشرية بما يؤمن زيادة القدرات الإنتاجية برفع العائد من النشاط الاقتصادي وبأهداف كلية أهمها تحقيق معدلات للناتج المحلي الاجمالي بنسبة 6.5 % سنويا والناتج غير النفطي بنسبة 8%، بما يحقق توفير فرص العمل والتنويع الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة. وكان البرنامج التنموي يرتكز في تنفيذه على محور يتعلق بالتنمية البشرية ببناء القدرات البشرية وتطوير القدرات المؤسساتية.

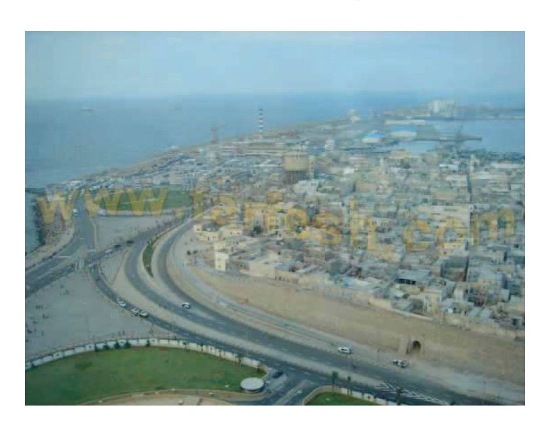
كما تم اعادة هيكلة المؤسسات العامة والقطاع المصرفي عبر محور البنية الاساسية المتعلق بالبنية التحتية أوالاساسية لتنويع الاقتصاد كالطرق والمطارات والجسور، والذي يتم التوسع فيه بما يحقق تنويع الاقتصاد وزيادة فرص العمل. وإقرار دور التمويلات العامة في البني الأساسية، على أن يترك تنفيذ المصانع والمشروعات الصناعية والسياحية للتمويلات الخارجية من غير الميزانية.

واستهدفت الأهداف القطاعية تنفيذ 550 الف وحدة سكنية بكافة مرافقها الخدمية والتحتية، و 170 الف قرض سكني من مصرف الادخار، وبتنفيذ 41 مدينة بمرافق متكاملة بمختلف مدن ومناطق ليبيا، وتنفيذ مرافق أساسية ببعض المدن وعدد من محطات التحلية وبسعات 1200 كم مكعب في اليوم وبالتوسع في الكهرباء بـ8 الف ميغاوات بحيث ترتفع القدرة الانتاجية بما يزيد عن 13 الف ميغاوات، وتطوير شبكات ومحطات التحويل وتحسين شبكات الجهد المتوسط وتطوير وتحسين الشبكات، والتوسع في مطارات طرابلس وبنغازي وسبها وتطوير مطار القرضابية الدولي والمطارات الأخرى والتوسع فيها، وتنفيذ طرق رئيسية بـ15 الف كم والطرق الزراعية بـ7 الف كم وتنفيذ ازدواجية في الطريق الساحلي بـ6500 كم، وتنفيذ طرق السكك الحديدية، وتنفيذ البني التحتية إلى .40 مدينة ومنطقة صناعية.

وفي مجال التعليم تم الشروع بتنفيذ 12 الف فصل دراسي جديد بما فيها 9 ألاف فصل في التجمعات الجديدة، وتنفيذ 28 مركب جامعي يحتوي على 130 كلية متخصصة. وتطوير المستشفيات والمرافق الصحية وبإستهداف صيانة وتطوير كافة المستشفيات والعيادات المجمعة والمستوصفات، لترتفع من 20 الف سرير إلى 22 الف سرير. وتنفيذ عدد من الملاعب وصيانة الملاعب والمدن الرياضية الموجودة، وإنشاء 6 مركبات اعلامية وعدد من المسارح ودور العرض، وتنفيذ عدد من المكتبات العامة وانشاء 18 متحفا. وبخصوص النهر الصناعي لقد وصل المشروع إلى مراحله النهائية بما فيها مشاريعه الاستثمارية فضلا عن المشروعات التي تقوم بها الصناديق السيادية وصناديق الإقراض من المصارف المتخصصة كمصرف التنمية والمصرف الزراعي والريفي والعقاري.

وبالنسبة إلى متوسطات الأعمار، فقد كانت في عام 1970: 48 سنة وفي آخر مسح عام 2010 بلغ 74 سنة، بينما كان مؤشر الأمية في عام 1973 بنسبة 50 % وفي أخر مسح عام 2008 تراجع إلى 11 % معظمهم من كبار السن. وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الاساسي 100 %، وتحتل بذلك ليبيا المرتبة 53

في التنمية البشرية عالميا والاولى افريقيا والخامسة عربيا. مع ميزانية بلغت عام 2003 حدود 2 مليار دينار وارتفعت عام 2010 إلى 29 مليار في حين تستقر عام 2011 عند رقم 28 مليار دينار ليبي[1].



شكل(3) ::صورة بانورامية لأعمال الإنشاءات العقارية التي يشهدها وسط طرابلس منذ رفع الحصار عن ليبيا.
Source:http://mesk-wa-raihane.ahlamontada.net/t1328-topic

وقد تمتعت ليبيا بإيرادات نفطية متزايدة بثبات بعد عام 1960، وأصبحت عضوا فاعلا في مجتمع التجارة الدولية. ومع حلول عام 1980 ، تخطت إيرادات النفط حاجز العشرين بليون دولار أمريكي ومكن ذلك من أن يصل الإنفاق المرتبط بالتنمية إلى 10 بليون دولار أمريكي سنويا ، بالاضافة إلى تخصيص ميزانيات كبيرة خاصة بالاستهلاك، الدفاع والمشروعات الدولية المشتركة. ولقد كانت أوجه الانفاق المختلفة مرتبطة بالقطاعات الثلاثة السابقة " التنمية– الاستهلاك – الدفاع والمشروعات الدولية" ، وكان لابد من إحداث توازنات بينهم trade– offs في حالة حدوث عجز خاص بالموارد المالية. وقد كان كل من قطاعي التنمية والاستهلاك ذو أهمية قصوى للسكان بشكل عام، بينما كان قطاع الدفاع والمشروعات الدولية المشتركة يشكل أهمية خاصة للقيادة السياسية بالاضافة إلى تلبية متطلبات القوات الخاصة المؤيدة للنظام والتي كانت تشغل المؤسسات العسكرية للدولة.

---

[1] مي السعيد،،انجازات رغم المعوقات: انفاق ضخم للبرنامج التنموي في ليبيا تبرز نتائجه قريبا، مقالة،وكالة سولا برس، 5-1-2011.

وشهد الربع الأخير من عام 1981 وبداية عام 1982 تراجع ملحوظ في مستوى صادرات البترول العالمية حيث إنخفض الإنتاج من نحو 1.7 بليون برميل يوميا إلى 500 مليون برميل وإنخفضت عائدات النفط من منتصف عام 1981 حتى منتصف عام 1982 إلى أقل من نصف الكمية المنتجة "20 بليون برميل" في العام السابق. وعلى ذلك، فقد تأثر الدور التجاري لليبيا من جراء ذلك بشدة فيما يتعلق بالانفاق على الاستهلاك، التنمية ،الدفاع والعلاقات الدولية. وقد كانت هذه الظروف العصيبة ذات وجه مغاير لما حدث في أي وقت في فترة عشرين عاما سبقت، فلقد كان الإنخفاض في تلك الإيرادات حادا عام 1975 ولكن على نطاق ضيق جدا وأقصر في الفترة الزمنية. فلقد هبطت إيرادات النفط بنحو 20% فقط في شهور قليلة "عام 1975" ، بينما هبطت في الفترة1981–1982 بنحو 50% في عام تقريبا.

هذا، ولم يحدث في اي وقت مضى منذ عام 1969 أن كانت القيادة الليبية عاجزة عن وضع السياسات التي تضمن توفير العائدات الخاصة بالنفط، وعلى المستوى المحلي الداخلي تم تحقيق نجاح كبير في توفير إحتياجات السكان من خلال الإنفاق على البنية التحتية المادية والاجتماعية، وعلى نحو موازي لذلك، فلقد تم أيضا تلبية المتطلبات الخاصة بالاستهلاك . وفي نفس الوقت، نجد أن تلك القطاعات الأكثر تعقيدا مثل قطاعي الزراعة والصناعة، واللذين كان ينظر إليهما كأساس لقيام كيان اقتصادي دائم في المستقبل، فإنهما لم يكونا على قدر الإستجابة لمستويات الإستثمار العالية المخصصة لهما في سنوات السبعينات. ونجد هنا أنه إذا ماكان الشعب الليبي ينظر بإرتياح لتلك الانجازات الاقتصادية المتحققة، فإن جيران ليبيا والمراقبين لسياسات ليبيا المحلية والدولية كانوا في حالة إنزعاج دائم بسبب تلك السياسات الملفتة للنظر الخاصة بالقيادة الليبية[1].

وقد كان شكل الحياة في ليبيا يبدو في غاية البؤس والتخلف " قبل اكتشاف النفط"، على رغم ما يحتويه هذا البلد من ثروات هائلة كان البعض منها يستنزف وينهب دون أي أثر إيجابي على حياة عامة الناس، والبعض

---

[1] J.A.Alan, Libya accommodates to lower oil revenues,Article, International Journal of Middle East Studies, 15, 1983.

الآخر من تلك الثروة بقي مهملا في ظل غياب سياسات الاستثمار الأمثل للإمكانات. واجتازت ليبيا مرحلة التخلف التنموي ، حيث خاضت " منذ بدايات الستينات" معارك التنمية في جميع المجالات والقطاعات وذلك لإيمانها الراسخ بقيام نهضة تنموية شاملة تتوافر من خلالها كل عوامل النمو والازدهار والتقدم لهذا البلد ومن أهم القطاعات التي أولتها الدولة اهتماما بالغا اهتماما بالغا كان قطاع التعليم.

وقد تطورت مؤشرات التعليم في ليبيا مع أواخر الستينات مع إنشاء الوحدات التعليمية في كل الأحياء والمناطق بحيث تسهل سبل التعلم لكل أبناء الشعب ومن دون عناء وبذلك فإن الجالسين على مقاعد الدرس صارت أعدادهم في تزايد حتى تم القضاء نهائيا على الأمية، إلى جانب ذلك فإن مؤسسات التعليم العالي ساهمت بدورها في توفير الكوادر البشرية التي انخرطت وتم الاستفادة منها في خطط التنمية المختلفة، كما تم الحرص على تهيئة هذه الكوادر وإعدادها الإعداد الجيد من خلال عمليات الإيفاد للدراسة في الخارج وعلى حساب المجتمع. وإنه ومن خلال جملة الإنجازات ومجموع الأرقام الضخمة للدارسين والناتج العام للعملية التعليمية فإن الأمية والجهل صارت مفردات من الماضي.

وعن قطاع الصحة، فإن هذا القطاع كغيره من القطاعات الأخرى كان مهمشا ولا تتوافر له البنى التحتية التي يساهم توافرها في الحفاظ على الصحة العامة للمجتمع وتراعى احتياجاته، لهذا كان الليبيون في ذاك الوقت يلجأون للتداوي بطرق بدائية ومتخلفة جدا عن مرحلة التطور التي كان يشهدها العالم في المجال ذاته، لذلك أولت الدولة أهمية قصوى لهذا القطاع وذلك عبر سلسلة من الإنجازات الصحية المختلفة التي انتشرت في مدن وقرى ليبيا، وهو ما انعكس بشكل إيجابي ومباشر على صحة المجتمع.

فقد تمكنت الدولة عبر خطط التنمية المتواصلة من إحداث نقلة جبارة في قطاع الصحة كما في باقي القطاعات الأخرى، فليبيا التي كان لا يوجد بها إلا عددا بسيطا من المرافق الصحية أصبحت وبفعل تلك الخطط تمتلك مجموعة كبيرة من الوحدات والمرافق الصحية الضخمة المنتشرة في مختلف المناطق، وبذلك فإن الدولة أصبحت في المراتب المتقدمة بالنسبة لحجم الرعاية الصحية التي تتوافر لمواطنيها.

كما أولت الدولة لقطاع الإسكان أهمية قصوى وأخذت على عاتقها توفير المسكن لكل أسرة بدلا من أكواخ الصفيح التي كان وجودها يمثل إساءة كبرى لآدمية الإنسان. وانطلاقا من هذه الضرورة شهدت مرحلة ما بعد الثورة مباشرة تحولات ضخمة في هذا القطاع حيث تم إقامة المشاريع الإسكانية الضخمة وتم توزيع وحداتها التي فاقت أعدادها مئات الألوف على الأسر، كما تم اعتماد برنامج الإقراض الإسكاني الذي تم من خلاله إقراض عدد كبير من أبناء الشعب لغرض بناء مساكن صحية حديثه.

وفي ظل تلك الثورة الزراعية تم استصلاح مساحات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة وتم إقامة مشاريع زراعية وزودت بالآلات والمعدات الحديثة ومن ثم توزيعها على الفلاحين على هيئة مزارع مقسمة. وساهمت الثورة الزراعية في تحقيق معدلات متقدمة على صعيد توفير الغذاء من مختلف المحاصيل وذلك بفضل التحول الذي شهده القطاع وبفعل المتابعة المستمرة التي ساهمت في زيادة المساحات المزروعة ومضاعفة إنتاجية المشاريع من محاصيل القمح والشعير وفي سبيل توفير المياه باعتبارها العامل الرئيسي لازدهار هذا القطاع، فقد اهتمت الحكومة بحفر الآبار وإقامة السدود ويأتي النهر الصناعي العظيم عملا جبارا وإنجازا هندسيا رائدا يشكل مفخرة تضاف إلى سجل الثورة، عندما تدفقت المياه من الجنوب إلى الشمال لتروي عطش الأرض والإنسان عبر آلاف الكيلومترات، وحتى التقاء النهرين.

أما فيما يخص الثروة الحيوانية فإنه ونتيجة لاهتمام الدولة بتنمية المراعي وحمايتها وإقامة مشاريع تربية الحيوانات مثل الأبقار والدواجن فإن الناتج في هذا الجانب شهد تضاعف حجم اللحوم والألبان. وفي مجالات أخرى راعت الدولة توفير المرافق والأدوات المساعدة لتنمية القطاع البحري باعتبار ليبيا تمتلك شاطئا يمتد على البحر المتوسط بمساحة تصل إلى نحو 2000كم باعتبار أن منتجات البحر تساهم في توفير الغذاء وتدعيم الصناعة في المجالات المتعلقة بالصيد البحري.

كما اهتمت الدولة بقطاع الكهرباء، وبعد أن كانت الكهرباء من قبل تولد عبر عدد محدود من المحطات التي تمت إقامتها في بعض المدن وكان استخدامها مقصورا على إضاءة بعض البيوت وقليل من الشوارع وفي أوقات محدودة من اليوم، أصبحت الكهرباء وبعد الاستثمارات الضخمة التي ضختها الدولة في القطاع تنتشر

في كل البيوت والشوارع وتغذي الوحدات الإنتاجية والوحدات الصحية والتعليمية وتساهم في تشغيل الارتباطات الزراعية بما يساعد في تسريع وتسهيل العملية الإنتاجية.

وفي هذا الإطار اهتمت الدولة بتنفيذ عددا من المشاريع لإنتاج الكهرباء وشبكات النقل والتوزيع ومراكز المراقبة والتحكم وبهذه التحولات تطور معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية إلى معدلات عالية حيث وصل إلى 2688 كيلووات/ ساعة للفرد في نهاية التسعينيات، كما تضاعفت قدرات محطات التوليد إلى أكثر من 20 مرة عما كانت عليه، كما تطورت الطاقة الكهربائية المنتجة من محطات التوليد العاملة بالشبكة العامة إلى أكثر من 26 وشملت هذه التحولات في مجال قطاع الكهرباء أيضا شبكات خطوط نقل الكهرباء بمسافات تصل إلى آلاف الكيلومترات.

كما كان للمواصلات والنقل جانبا من الأهمية انعكس في المبالغ الضخمة التي تم تخصيصها لخلق تنمية حقيقية في هذا القطاع، وتم في هذا الخصوص إنجاز شبكات الطرق الحديثة بمسافات غطت وربطت كل مناطق الدولة ببعضها بعضا... كما تم وفي مجال البريد والاتصالات إحداث نقلة كبرى من حيث تطور برنامج الاتصالات بشكل عام ومواكبته لمختلف أنواع التطور اليومي التي يشهدها قطاع الاتصالات في العالم، كذلك في مجال النقل البحري تم إنجاز أسطول بحري يساهم إلى حد كبير في عملية النقل والتنقل من الدولة إلى خارجها، وإلى جانب هذا تم تحديث الموانئ وزيادة قدراتها الاستيعابية وتم دعمها بالآلات والمعدات المساعدة في عمليات التعبئة والتفريغ وفي قطاع الضمان الاجتماعي.

واهتمت الدولة أيضا بقطاع الصناعة وقدمت له ما يستحقه من موازنات ساهمت في قيام نهضة إنتاجية استوعبت العديد من الأيادي العاملة ووفرت احتياجات المجتمع بنسبة كبيرة، كما اهتمت الدولة في هذا الجانب بالصناعات الكبرى، فأقامت القلاع الصناعية وهي تعمل بطاقة إنتاجية كبرى مساهمة بذلك في توفير احتياجات المجتمع الليبي[1].

---

[1] جريدة الوسط البحريني، تحقيق صحفي، عدد الثلاثاء 29 سبتمبر 2009. "بتصرف".

والخلاصة هنا، الاقتصاد الليبي كان يتسم بارتفاع درجة انفتاحه على الخارج ، وذلك بالنظر إلى الحجم الصغير نسبيا لهذا الاقتصاد من ناحية، أو بالنظر إلى الخصائص التي ينطوي عليها هيكل التجارة الخارجية في جانبي الصادرات والواردات من ناحية ثانية. وفيما يتصف هيكل الصادرات بالطبيعة السلعية لمكوناته ، فإنه يتسم أيضا بارتفاع درجة التركيز ، وذلك بالاعتماد في بنيانه الهيكلي على حصيلة صادرات سلعة رئيسية واحدة ، هي النفط الخام بكل ما تمثله من أهمية نسبية مرتفعة للنمو الاقتصادي في الدول الرئيسية المستوردة للنفط، وبكل ماتنطوي عليه من خصائص السلع الأولية في انخفاض مرونات العرض والطلب عليها[1].

---

[1] عبد الناصر عز الدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، 2003، ص49.

ثانيا: أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة :

1 – قطاع النفط

قبل أن نستعرض أداء هذا القطاع ، لابد أن نلقى نظرة أولا على مميزات وخصائص البترول الليبي:

مميزات البترول الليبي:

يتميز البترول الليبي بالخصائص الرئيسية الأتية[1]:

- تبلغ مخزونات النفط حوالي 65 مليار برميل كحد أدنى.
- يتميز النفط الليبي بالجودة النوعية. " الأفضل على مستوى العالم"
- تقع ليبيا على مرمى حجر من الأسواق الأوروبية الغربية.

وإضافة لذلك، تشير التحليلات إلى أن المزايا الاقتصادية . التجارية النفطية الليبية تتمثل في الآتي:

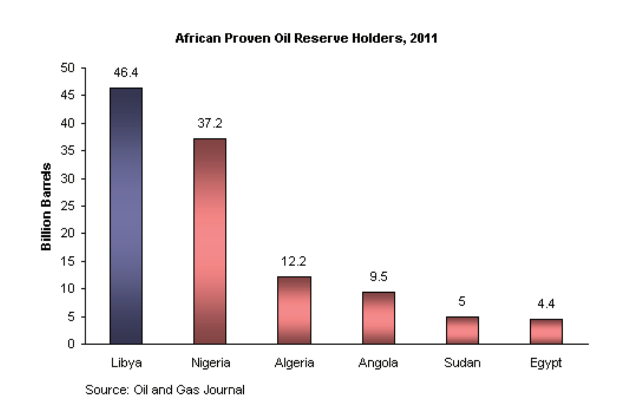
- القيمة الجارية لمخزونات النفط الليبي الحالية تقدر كحد أدنى بقيمة 6.5 تريليون دولار.
- تصدر ليبيا في الظروف العادية 1.8 مليون برميل، ويمكن بكل سهولة رفع الطاقة التصديرية لحوالي 10 مليون برميل في اليوم.
- يمكن بكل سهولة نقل إمدادات النفط من الأراضي الليبية عن طريق تمديد خطوط الأنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط إلى كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا. ومنها يتم نشر شبكات التوزيع إلى بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى وبالذات ألمانيا.

ووفقا للنشرة الدولية الخاصة بالنفط والغاز (Oil and Gaz Journal (OGJ، فإن ليبيا تمتلك نحو 46.4 بليون برميل من احتياطى النفط، الإحتياطى الأكبر في أفريقيا، بالاضافة إلى نحو 55 تريليون قدم مكعب

---

[1] أخبار العرب كندا، ليبيا استحقاقات المنتصرين ، النفط مقابل الحرية،مقالة، 23-10-2011.

من إحتياطي الغاز. وفي عام 2010 بلغ إنتاج ليبيا الكلي من النفط " الخام والسائل" نحو 1.8 مليون برميل يوميا[1]. مع ملاحظة هنا أن هذا النفط لايزال مكتشف بعد بصورة كافية.



شكل(4): إحتياطات النفط في أفريقيا 2011 (ليبيا أولى)

---

[1] Euraasia Review,news&analysis,Libya Energy Profile, Article, 25-2-2011.

جدول(1):أكبر عشر إحتياطات نفطية في العالم حتى بداية عام 2011

Rank	Country	Proved reserves (billion barrels), Jan 1, 2011	Proved reserves (billion barrels), Jan 1, 2010	Share of total, Jan 1, 2011
1.	Saudi Arabia*	260.1	259.9	17.7%
2.	Venezuela	211.2	99.4	14.4%
3.	Canada	175.2	175.2	11.9%
4.	Iran	137.0	137.6	9.3%
5.	Iraq	115.0	115.0	7.8%
6.	Kuwait	101.5	101.5	6.9%
7.	United Arab Emirates	97.8	97.8	6.7%
8.	Russia	60.0	60.0	4.1%
9.	**Libya**	**46.4**	**44.3**	**3.2%**
10.	Nigeria	37.2	37.2	2.5%

Source: David Rachovich,7-2-2011, **Petrolium Insight.**

وهذه بعض الحقائق عن إنتاج النفط في ليبيا :

***الإنتاج:** تنتج ليبيا، عضو منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) 1.6 مليون برميل يوميا، وتحتل المركز الـ17 بين أكبر منتجي النفط في العالم وهي ثالث أكبر بلد منتج في أفريقيا وتحوز أكبر احتياطيات من النفط الخام في القارة الأفريقية. وقد توقف إنتاج 100 ألف برميل يوميا على الأقل أي ستة في المائة من إجمالي إنتاج ليبيا جراء الاضطرابات الأخيرة " أحداث فبراير 2011".

***الأطراف المحلية:** تدير المؤسسة الوطنية للنفط المملوكة للدولة صناعة النفط في ليبيا، وهي مسؤولة عن تنفيذ اتفاقات التنقيب والمشاركة في الإنتاج مع شركات النفط الدولية. وهي مسؤولة مع مجموعة من الشركات التابعة عن نحو نصف إنتاج البلاد من النفط .

***الأطراف الأجنبية:** تتضمن شركات النفط العالمية الكبرى العاملة في ليبيا «إيني «و«شتات أويل هايدرو» و«أوكسيدنتال بتروليوم» و«أو إم في» و«كونوكو فيليبس» و«هيس كورب» و«ماراثون» و«شل» و«بي بي» و«أكسون موبيل» و«وينترشال» التابعة لـ«باسف للكيماويات

***الصادرات:** تصدر ليبيا كميات من النفط تفوق ما تستورده. ويقدر استهلاكها المحلي بنحو 270 ألف برميل يوميا فقط .ويتجه أكثر من 85 في المائة من صادرات النفط الخام الليبية إلى أوروبا، بينما يتجه نحو 13 في المائة شرقا عبر قناة السويس إلى آسيا .ويتجه حوالي 32 في المائة من النفط الليبي لإيطاليا و14 في المائة لألمانيا و10 في المائة للصين. و15 في المائة لفرنسا و5 في المائة للولايات المتحدة.



شكل (5):توزيع النفط الليبي على دول العالم من يناير –نوفمبر 2010

(ويلاحظ تفاوت تقديرات هذا الشكل قليلا عن الإحصائيات المعروضة في الأعلى نظرا لاختلاف السنوات)

*__الموانئ:__ تصدر ليبيا أنواعا متنوعة من الخام الخفيف من ستة مرافئ رئيسية منها خمسة مرافئ في الجزء الشرقي من البلاد . وصدرت المرافئ الخمسة الشرقية السدرة ومرسى البريقة وراس لانوف وطبرق والزويتية 825 ألف برميل يوميا من النفط الخام في المتوسط في الأربعة أشهر الأخيرة. وصدر مرفأ الزاوية الغربي بالقرب من العاصمة طرابلس 251 ألف برميل يوميا في المتوسط خلال الفترة نفسها .

*__حقول النفط:__ تقع معظم حقول النفط الليبية داخل وحول حوض سرت الذي يحوز نحو 80 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة للبلاد. وهناك مناطق أخرى هامة من بينها غدامس وبرقة، وحقل مرزق في الجنوب الليبي.[1]

[1] جريدة الشرق الأوسط، حقائق عن إنتاج النفط في ليبيا وصادراتها وزبائنها، العدد 11776، 24 فبراير 2011.



شكل(6): حوض سرت من أهم الحقول النفطية في ليبيا

Source: meanews.net

***المصافي:** توجد لدى ليبيا خمس مصاف تبلغ طاقتها الإجمالية 378 ألف برميل يوميا .وهي الزاوية والسرير وسرت وطبرق وراس لانوف. وهذه هي أهم المصافي في ليبيا وإنتاج كل ميناء(2010):

-ميناء السدرة 447000 برميل يوميا.

-ميناء الزويتينة214000 برميل يوميا.

- ميناء الزاوية 199000 برميل يوميا.

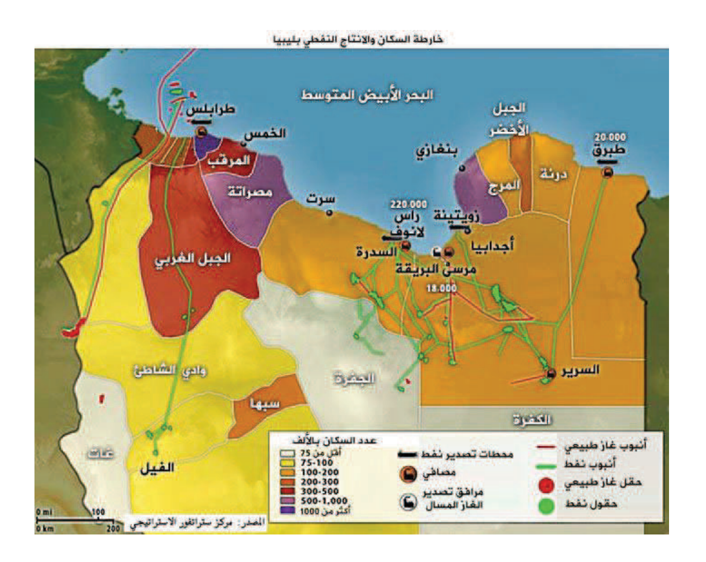
-ميناء راس لانوف 195000 برميل يوميا.

-ميناء مرسى البريقة 51000 برميل يوميا

-ميناء طبرق 51000 برميل يوميا [1].

---

[1] منتديات التميمي ، المنتدى الاقتصادي، مصافي نفط ليبيا وانتاج كل ميناء، 25-11-2011.



شكل(7): خريطة السكان والانتاج النفطي في ليبيا

2 – قطاع الزراعة:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في ليبيا، بعد قطاع النفط باعتباره المصدر الرئيسي للسلع الغذائية وتهدف التنمية الزراعية إلى إحداث التنمية المكانية المتوازنة، وتنمية الثروة الحيوانية ، وتسهيل الإقراض، وتشجيع الجمعيات الزراعية، وتطوير الإنتاج النباتي والحيواني، وزيادة نصيب الفرد من الخضراوات والفاكهة. وقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير من حيث الإنفاق الاستثماري على المشاريع ووصلت نسبة الاستثمار في هذا القطاع إلى حوالي 20% من مجموع الاستثمارات من خلال كافة المجالات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

يشكل القطاع الزراعي بليبيا (الإنتاج النباتي والحيواني والغابات والثروة السمكية) حوالي 8.2 % من إجمالي الدخل القومي، ويصل عدد العاملين في هذا القطاع إلى حوالي 7.5% من عدد العاملين اقتصاديا وتصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة في ليبيا حوالي 2.07% من جملة مساحة البلاد، منها 14% (أقل من 1% تحت الري الدائم لسنة 2002 و 78% ليست تحت الري الدائم خلال سنة 2003 . بالإضافة إلى 8% مراعي ، وأقل من 1% غابات) ويتركز أكثر من 80 % من النشاط الزراعي في المناطق الساحلية، ويعتبر الري وخاصة الدائم من الأنماط الزراعية السائدة بالبلاد، اعتمادا على المياه الجوفية، إلا أن هذه المياه تعاني من الاستنزاف الجائر قياسا مع التعويض السنوي لها من مياه الأمطار .

تستورد ليبيا جزءا من المواد الغذائية من الخارج، حيث شكلت هذه المواد حوالي 18.1% من جملة الواردات لعام 1996، ووصل نصيب الفرد من السعرات الحرارية لسنوات 1965/ 1967 إلى حوالي 2061 بينما أرتفع إلى 3324 سعرا حرارياً للسنوات 2000/ 2002 (متوسط السعرات الحرارية المطلوبة 2400).

وسجل الإنتاج الحيواني نموا مضطردا في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للتوسع في إستيراد الأمهات، حيث وصل الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء سنة 1996 و 2006 إلى 53% و 95% على التوالي، والدواجن في نفس الفترة إلى 100% و 95% على التوالي ، ووصلت واردات ليبيا من اللحوم المختلفة لسنة 2002 إلى 18411 طناً ، وتتمتع ليبيا بمخزون هائل من الثروة السمكية حيث وصل إجمالي الإنتاج المحلي إلى 50,000 و 65000 طن لسنة 2000 و 2003 على التوالي[1].

---

[1] يوسف شريك، التنمية الزراعية في الجماهيرية، بحث منشور، 8 يونيو 2010.

الإنتاج الزراعي في ليبيا:

رغم إنفاق مبالغ كبيرة على القطاع الزراعي، إلا أنه لم يحقق الاكتفاء الذاتي المنشود من الحبوب، وخصوصا الشعير والقمح، ومن أهم منتجات هذا القطاع الآتي:-

محاصيل الحبوب

يقوم القطاع العام بإنتاج الحبوب بالمشاريع العامة تحت نظام الري الدائم ، بينما يقوم قطاع الأفراد بإنتاج الحبوب تحت الزراعة البعلية. ويعتبر القمح والشعير من أهم محاصيل الحبوب في ليبيا، حيث وصل إنتاجها من القمح في الموسم الزراعي لسنة2001/2002 إلى حوالي 5844 طناً، بينما ارتفع إنتاجها من القمح لموسم 2004 /2005 إلى 56122 طناً، أما بالنسبة لإنتاج الشعير فقد أنخفض إنتاجه بنسبة 70% لنفس الفترة من 34136 إلى 10562 طناً ، ويغطي إنتاج القمح حوالي 30 % من احتياجات البلاد.

محاصيل الخضراوات

تتميز محاصيل الخضراوات بأهمية خاصة في ليبيا، حيث تتركز زراعتها في المناطق التي تتوفر فيها مياه الري، كما انتشرت الزراعة المحمية لهذه المحاصيل لتعم مناطق مختلفة من ليبيا، 1998 وقدر إنتاجها لسنة 1998 حوالي 1.2، وفي سنة 2003 ارتفع الإنتاج من هذه المحاصيل ليصل إلى حوالي 1.45 مليون طن . وتتمثل أهم المنتجات في الطماطم والبطاطس.

محاصيل البقوليات

أهم محاصيل البقوليات التي تزرع محليا هي: الفول والبازلاء والفاصوليا، ويستهلك أغلبية إنتاجها طازجا، وقد قدرت كمية إنتاجها لسنة 1995 حوالي 53272 طنا، كما يتم إستيراد جزء منها جافا

من الخارج، هذا وتفيد بيانات اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية أن نسبة الاكتفاء الذاتي من البقوليات الطازجة هي 85 %[1] .

الأشجار المثمرة

تعتبر أشجار الزيتون، واللوز، والنخيل، والتفاح، والخوخ، والتين، والعنب، والحمضيات أهم الأشجار المثمرة حيث وصل إنتاجها الكلي منها إلى حوالي 599 و 645 ألف طن لسنة 1995 و1999 على التوالي، وقد قدر إنتاجها لسنة 2003 بحوالي 500 آلف طنا. واتصفت إنتاجية الهكتار بالثبات النسبي، وتمثل أشجار الزيتون والنخيل والتين بالمرتبة الأولى والثانية والثالثة على التوالي في المساحات المزروعة[2].

ليبيا وإنتاج التمور:

تشتهر ليبيا بإنتاج التمور وهي مصنفة عالميا في هذا المجال. وتشتهر به بصفة خاصة في ليبيا منطقة ودان في الجفرة 650 كيلومتر جنوب شرق العاصمة طرابلس. وتشتهر ودان بكثرة إنتاج التمور وجودتها وانفرادها بإنتاج بعض الأنواع النادرة ومن أنواع التمور بمدينة ودان: الدقلة والخضراي والصعيدي والتغايات والآبل ونواية مكة والحليمة والحمراي وأم جواري والبستيان والتاليس وتاف سرت وغيرها من الأنواع الأخرى، ويوجد بها أكبر مخزن للحبوب في ليبيا[3].

---

[1] اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية (2006) إحصائيات الإنتاج الزراعي –النبات.

[2] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، لجنة الأمن الغذائي 2004 طرابلس, ليبيا

[3] ودان، موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 27-11-2011.

جدول(2): أهم عشرة دول في إنتاج التمور على مستوى دول العالم

عام 2004م "ليبيا عاشرة"

الدولة	الإنتاج بالألف طن	% من إجمالي العالم	الترتيب
مصر	1166	17.5	1
السعودية	900.5	13.5	2
إيران	880	13.2	3
الإمارات	760	11.4	4
العراق	650	9.7	5
باكستان	622.1	9.3	6
الجزائر	470	7	7
السودان	330	4.9	8
عمان	238	3.6	9
ليبيا	**150**	**2.2**	**10**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، قاعدة بيانات الانتاج،2005

أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر النقص في إمداد المياه، وتدهور الأراضي الزراعية من سنة إلي أخرى، وسوء الإدارة، وانتشار الآفات الزراعية، من أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي، وتتسبب في خفض الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود مشاكل في التنسيق القطاعي ومن أهمها :

§ النقص في القوى العاملة الماهرة الزراعية.

- عدم انتظام سقوط الأمطار بالكميات الكافية .
- تدني عائد الاستثمار في قطاع الزراعة بسبب الإنتاجية المنخفضة للمحاصيل
- محدودية الأراضي الصالحة للزراعة.
- العوامل الجوية غير الملائمة.
- عدم كفاءة الخدمات الزراعية.
- عدم ملائمة الإطار الموضوع لإدارة المصادر الطبيعية بصورة مستدامة.
- ضعف برامج مكافحة الآفات الزراعية والقوارض وغيرها.
- عدم وجود نظام ثابت للتسويق[1].

الإنتاج الحيواني في ليبيا

تمثل الثروة الحيوانية مصدرا رئيسيا وهاما للبروتين الحيواني الذي يشكل نسبة أساسية وهامة في مكونات غذاء الإنسان ،لذا كان الحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها وتطويرها والاهتمام بها كما وكيفا في مقدمة اهتمامات الدولة التي تهدف إلى تحقيق الإنتاج المؤمل من اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والصوف والجلود والألبان ومشتقاتها وتصنيع الأعلاف، وذلك من خلال رفع معدلات الإنتاج لدى القطاع العام والاهتمام بقطاع المربين، ولقد حظي قطاع الثروة الحيوانية بأهمية خاصة في برنامج التنمية خلال خطط التنمية التي نفذت بهدف تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية وزيادة الإنتاج الحيواني وتطويره كما وكيفا.

---

[1] يوسف شريك، مرجع سابق.

الأغنــــام

تمثل لحوم الأغنام ما يزيد عن 58% من اللحوم الحمراء وأكثر من 38 % من إجمالي اللحوم المنتجة لسنة 2000 ، ووصلت نسبة الاكتفاء الذاتي من لحوم الحمراء ومن ضمنها لحوم الأغنام إلى 85% حيث وصل إنتاجها حوالي 148 ألف طن لسنة 2006 ، ولقد ساهم الاهتمام بالمراعي الطبيعية وتوفير الأعلاف وتقديم القروض للمربين في زيادة الإنتاج من لحوم الأغنام وتحسين نوعيتها، وسلالتها ولكن ليس بالقدر الكبير.

الأبقــــار

تمثل لحوم الأبقار حوالي 4.5 % من اللحوم المنتجة محليا، ويوجد حوالي 185 ألف رأس تساهم بما يزيد عن 15 آلف طن من اللحوم، ومتوسط 250 لتر من الحليب سنويا خلال الفترة 2001 – 2006 . معظم الأبقار التي تربى من سلالة الفريزيان ثنائية الغرض، ولقد تم جلب أعداد كبيرة منها من الدول الأوروبية منذ زمن بغرض توفير اللحوم(ساهمت بـ 15 آلف طنا سنوياً خلال الفترة 2001 – 2006) والألبان.

الإبــــل

حظيت الإبل باهتمام كبير لما لها من صفات طبيعية تتلاءم مع البيئة الصحراوية، وقدر عدد الإبل لسنة 2001 حوالي141 آلف رأس ، تساهم حوالي 4.3 طن من اللحوم الحمراء ، وهو ما يزيد 2% من إجمالي اللحوم الحمراء المنتجة.

الدواجــن

لقد حظي برنامج تربية الدواجن باهتمام خاص في جميع خطط التنمية، وأنشئت العديد من الجمعيات الإنتاجية بمختلف المناطق، وقدمت القروض والتسهيلات المالية للمربين، ليساهموا مع المشاريع العامة في زيادة الإنتاج.

حققت صناعة الدواجن معدلات إنتاجية عالية، وارتفع نصيب الفرد من اللحوم البيضاء إلى 22 كجم / سنويا، ووصل الإنتاج 94 آلف طن لسنة 2006. وبالإضافة إلى تربية الدجاج، هناك الديك الرومي والأرانب والسمان، وتعتبر تربية الديك الرومي مهنة حديثة تم إدخالها بغرض زيادة تنوع مصادر اللحوم البيضاء، وتم إنشاء العديد من المحطات والحظائر على مستوى الأفراد والقطاع العام التي تنتج حوالي 8 ألف طن سنويا من اللحوم البيضاء، أما تربية الأرانب فقد تم إدخال تربيتها على أسس علمية حديثة ، وتعتبر تربية السمان أحد أحدث أنواع التربية في مجال الدواجن، حيث وصلت كمية إنتاجيتها من اللحوم حوالي اثنان ونصف مليون طير سنويا، ويقدر الإنتاج السنوي من لحوم الأرانب والسمان حوالي 2500 طن بصفة دورية.

أما بيض المائدة فقد حقق معدلات إنتاجية عالية وارتفع الإنتاج إلى حوالي مليار بيضة سنويا، وزاد نصيب الفرد إلى حوالي 200 بيضة سنويا[1].

[1] المرجع السابق.

جدول (3): مشاريع الانتاج الحيواني في ليبيا

المشاريع الحيوانية	العددالإنتاج (2006–2007)	
مشروعات الأبقار	140.000 ألف رأس	
مشروعات الدواجن	6 مليون	120 ألف طن لحم / 1.2 مليار بيضة
مشاريع الإبل	170.000 ألف رأس	255000 ألف طن
مشاريع الأغنام	6.5 مليون رأس	
مشروعات النعام	10000 طير	
مشاريع الطيور البرية		8000 طير
مشروع الأرانب	قطاع أهلي	

المصدر:التقرير الاحصائي، مشاريع الانتاج الحيواني (2008)، اللجنة الشعبية العامة للزراعة.

المراعى والأعلاف

تعتبر المراعى أهم المصادر الطبيعية لتغذية الحيوانات الرعوية (الأغنام والإبل)، لذا كان الاهتمام بها والمحافظة عليها وتنميتها في مقدمة اهتمامات خطة التنمية، وذلك من خلال إقامة المشاريع الرعوية التي تزيد مساحتها عن 2.5 مليون هكتار. تقدر المساحات المزروعة بالأعلاف بحوالي 46.5 ألف هكتار تنتج حوالي مليون طن علف أخضر و400 ألف طن تبن ، وهذا يغطى احتياجات البلاد من العلف الأخضر والخشن.وتعتبر الأعلاف المصنعة المصدر الرئيسي لغذاء الدواجن كما تعتمد عليها الأبقار الحلوب اعتماداً شبه كلي في غذائها مع العلف الأخضر والخشن كما تعتمد عليها الحيوانات الرعوية من إبل وأغنام كعلف تكميلي خاصة في حالات الجفاف[1].

---

[1] الورقة القطرية عن أوضاع الأمن الغذائي بالجماهيرية الليبية مؤتمر القمة العالمي للأغذية ، 1996. ، روما إيطاليا

جدول(4): مشاريع الزراعة والمساحات المستصلحة في ليبيا

المشاريع الزراعية	المساحة المستصلحة (الإنتاج 2006-2007)
مشروعات مقاومة التصحر ووقف الزحف الصحراوي	القيام بحملات تشجير استهدفت زراعة (2250000) مليونان ومائتان وخمسون ألف شتلة غابات + (1) مليون فسيلة نخل
مشروعات إقامة الأحزمة الخضراء بالشعبيات	5,007,170 مليون شجرة
مشاريع المنتزهات والمحميات الطبيعية	62.000 ألف
مشاريع النخيل والزيتون	2,085,917 مليون شجرة نخيل و 2,664,000 مليون شجرة زيتون
مشروعات الاستيطان الزراعي	127.600 مشروع
مشاريع زراعة الحبوب	52.000 هكتار
مشروع تنمية وتحسين المراعي	12,244,000مليون
مشاريع تربية النحل	قطاع أهلي

المصدر:التقرير الاحصائي، مشاريع الانتاج الحيواني (2008)، اللجنة الشعبية العامة للزراعة.

3 – القطاع الصناعي:

بدأ النمو الصناعي في ليبيا فعليا فقط بعد عام 1969، وقبل ذلك، تركزت الجهود التصنيعية بصفة رئيسية في إنتاج المحاصيل المحلية والمنتجات الحيوانية والحرفية. وقبل قيام الثورة "عام 1969" كان نحو 90% من المؤسسات الصناعية manufacturing establishments متركزا فقط في مدينتي طرابلس وبنغازي، فيما كان نحو من 75–80% منها تحت حوزة الإيطاليين. 90% من هذه المؤسسات الصناعية كانت تنتمي للملكية الخاصة وكان معظمها يوظف أقل من 20 موظف.

وقد تغير هذا الوضع بعد عام 1969، فبعد فترة إنتقالية إستمرت عام تقريبا، تبنت الحكومة الجديدة سياسات تصنيعية محدودة تشبه تلك المتبعة في كل من مصر والجزائر. وفي أواخر السبعينات تولت الحكومة السيطرة على القطاع الصناعي وعلى جوانب الانتاج الصناعي التي كانت تبدو معقدة بالنسبة للقطاع الخاص. ولئذ تركزت السياسة الجديدة على تحرير الصناعة من الإعتماد على الملكية والسيطرة الأجنبية.

وقبل عام 1980، ركزت الحكومة على تطوير الصناعات الخفيفة والبتروكيماويات. وإستمر تصنيع المواد الغذائية food stuffs في أخذ الأولوية الكبرى بحيث أن معظم المصانع التي تم تأسيسها في تلك الفترة كانت لهذا الغرض. والمصانع الأخرى التي تم تأسيسها خلال ذلك العقد شملت مصانع للمنسوجات، مصفاة نفط جديدة، مصنعين للبتروكيماويات، مصنع أسمدة ومصنع للكابلات الكهربائية. وقد إرتفعت القيمة المضافة value added بالدولارات جراء ذلك التصنيع من 196 مليون دولار إلى 760 مليون عام 1983، فيما بلغت مساهمة القطاع الصناعي نحو 4% من الناتج المحلي الاجمالي "gross domestic product"GDP. وفي هذا العام، تم توظيف نحو 80500 عامل في القطاع الصناعي، اي مايعادل تقريبا 7% من إجمالي قوة العمل. وإستمرت الصناعات الخفيفة " خاصة صناعة المواد الغذائية" في أن تشكل النصيب الأكبر من قوة التصنيع الإجمالية مع بداية الثمانينات.

وقد أصبح تشجيع نمو الصناعات الثقيلة ذو أهمية كبرى للحكومة خلال سنوات الثمانينيات، ولقد دعت خطة التنمية "1981–1985" إلى تخصيص 2.725 بليون دينار ليبي للصناعات الثقيلة، أي مايشكل نحو 15% من إجمالي مخصصات التنمية مستحوذة بذلك على أكبر مخصصات بعد قطاع الزراعة فقط "17%". ولكن مع ذلك، فشلت النفقات في بلوغ أهدافها المحددة لأن هذه الميزانية كانت معتمدة بشدة على إيرادات النفط (المنخفضة بشدة خلال تلك الفترة). وبالتالي، فإنه قد تم التأخر عن الجدول الزمني المحدد لعدة مشاريع.

ولقد تركزت مشاريع الصناعات الثقيلة تحت الإنشاء في خطة 1981–1985 في مصنع لليوريا– الأمونيا في مرسى البريقة ، مصنع جديد للإثلين في راس لانوف، ومجمع كبير للحديد والصلب في مصراتة. وتم الإنتهاء من مصنع الإثلين عام 1986، بينما تم الإنتهاء من المشروعين الأخريين عام 1987.

وشملت مشاريع المرحلة الأولى من التنمية عام 1987إنشاء مصنع للأسمدة في سرت، مصنع للألمونيوم المذاب وفحم الكوك في زوارة، ومزيد من التطوير لمصنع البتروكيماويات في راس لانوف. ولكن مع ذلك، فإن كل هذه المشروعات كانت تحت خطر حقيقي كنتيجة لإنخفاض اسعار النفط عام 1986، بحيث لجأ المخططون الليبيون هنا إلى إعادة تقييم تأثير هذه المشروعات الصناعية على ميزان المدفوعات. فبينما كان بإمكان الحكومة الليبية عام 1979 إستيراد المواد الخام الصناعية ودعم واردات الغذاء، فإنه مع حلول عام 1987، أصبح من الصعب جدا على الحكومة عمل نفس الشئ نتيجة لعدم توفر العملات الأجنبية بشكل كافي.

أما صناعة الإسكان، فلقد لعبت دورا بارزا في التنمية الاقتصادية في دولة كانت مجردة تماما من هذه البنية التحتية قبل منتصف الستينات، ولقد بدأت هذه الصناعة مع تدفق الإستثمارات الخاصة بشركات النفط الأجنبية في منتصف الستينات، وأخذت الصناعة في النمو منذ عام 1969 مع تنفيذ المشاريع الحكومية من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة. ولقد أدت هذه المشاريع الحكومية الخاصة بالبناء مع سنوات السبعينات إلى قيام صناعة مزدهرة بحيث أنه مع نهاية عقد السبعينات وصلت

ليبيا إلى مرتبة الريادة عالميا في الإستهلاك الشخصي للأسمنت. per capita consumer of cement. ولكن ، مع تخفيض نفقات التنمية في سنوات الثمانينات جنبا إلى جنب مع هجرة العمال الأجانب ، فقد أدى ذلك إلى حدوث هبوط في مسيرة البناء الشاملة، في عام 1985 كانت صناعة الأسمنت ، الموظفة بكثافة خلال طفرة البناء ، قادرة على إنتاج 6 ملايين طن سنويا ، ولكن الطلب المحلي انخفض الى 4.5 مليون طن فقط[1].

هذا، ولقد تم اكتشاف العديد من المواد الخام الطبيعية التي تعتبر كمواد أوليه للعديد من الصناعات وخصوصا في مجال صناعة الاسمنت ومواد البناء المختلفة ومن أمثلة ذلك الأحجار الجيرية والدلومايت والرمال والجبس والطينات ، وقد تم استخدام بعض هذه المواد الخام في الصناعة وقامت عليها العديد من المصانع ، إلا أن البعض الأخر لم يستغل حتى ألان رغم توفر احتياطي جيد منها من حيث الكمية والنوعية وسهولة التعدين مما يؤكد على إمكانية الاعتماد عليها وخصوصا في صناعات مواد البناء من أجل توفير احتياجات السوق المحلي وللتصدير أيضا.

كما تقوم بليبيا صناعات تقليدية يدوية هامة والتي تشتهر بها بعض المدن الليبية مثل صناعات السجاد والكليم بمصراتة وصناعة الأواني الفخارية بغريان "جنوب طرابلس" ، صناعة الجلود التي تشتهر بها غدامس " مدينة الجلود قديما" وما يرتبط بها من عدة صناعات مثل صناعة الأحذية والحقائب والسروج، وهناك أيضا الصناعات القائمة على منتجات النخيل والتي تنتشر بصفة خاصة في الواحات الصحراوية جنوب ليبيا.

---

[1] U.S. Library of Congress, Manufacturing and Construction,Libya,Article, 2010.

باقي المنتجات الصناعية الليبية تعد أيضا من المنتجات الخفيفة وذات راس المال الصغير، وهي تشمل بشكل رئيسي المنتجات الزراعية المحلية مثل دبغ الجلود، تعليب الفواكه والخضروات وإنتاج زيت الزيتون، بالاضافة إلى تصنيع المنسوجات والمواد الخام الخاصة بالبناء[1].

مشروع النهر الصناعي العظيم:

أضخم مشروع لنقل المياه في العالم عرفه الانسان حتى الان ، ووضع حجر الأساس للبدء في المشروع في 28 اغسطس 1984. يستند المشروع على نقل المياه العذبة عبر أنابيب ضخمه تدفن في الأرض يبلغ قطر كل منها أربعة أمتار وطولها سبعة أمتار لتشكل في مجموعها نهرا صناعيا بطول يتجاوز في مراحله الأولى أربعة الاف كيلو متر[2].

---

[1] http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Libya-INDUSTRY.html#ixzz1f87jTQXK

[2] موقع عربنا دوت كوم، مشروع النهر الصناعي العظيم، 30-11-2011. "بتصرف"



شكل(8): مخطط لمشروع النهر الصناعي العظيم بليبيا

Source: libya-unesco.org

<u>حقائق وأرقام عن النهر الصناعي:</u>

– بلغت كمية الاسمنت المستخدمة في تصنيع الانابيب نحو خمسة ملايين طن بما يكفي لتعبيد طريق خرسانة من مدينة سرت في ليبيا الي مدينة بومباي في الهند.

–بلغ عدد الابار التي تم حفرها 1300 بئر تضخ مامقداره ستة ملايين ونصف متر مكعب من المياه يومياً بتزود مقداره ألف لتر من المياه.

–يفوق مجموع أعماق آبار المياه التي تم حفرها في الصحراء بمشروع النهر الصناعي العظيم مايزيد عن قمة أفرست [1] بسبعين مترا.

–يبلغ طول اسلاك الفولاذ سابقة الاجهاد المستخدمة في تصنيع الانابيب ما يكفي للالتفاف حول الكرة الارضية 280 مرة.

–يكفي ناتج اعمال الحفر في المشروع لانشاء 20 هرما بحجم هرم خوفو الاكبر.

–يبلغ طول منظومة نقل الانابيب 3500كيلو متر مربع منتشرة بمساحة تعادل مساحة غرب أوروبا.

---

[1] ويبلغ إرتفاع قمة أفرست"بين الهند ونيبال" حوالي 8840 متر.

-كانت ناقلات الأنابيب تعمل ليل نهار وقد قطعت مسافة تعادل المسافة بين الأرض والشمس والعودة، وتم تقريباً نقل عدد (500,000) أنبوب خرساني سابقة الإجهاد حتى تاريخه[1].

ولكن ، على الرغم من ذلك، فإن هناك بعض الانتقادات الموجهة ، خاصة من قبل بعض الاخصائيين، في أن هذا المشروع غير مدروس من الناحية البيئية جيدا وأن فائدته لاتتناسب مع الموارد المالية المنفقة عليه (التكلفة الإجمالية للمشروع في مراحله الثلاث هي: (6، 20) مليار دولار وستوفر (5.68) مليون متر مكعب من المياه يوميا وبالمقارنة، فإن تكلفة تحلية كميات المياه نفسها على المدى الزمني المحدد وبحساب أن تكلفة اللتر الواحد المحلي هو 320 درهماً ليبيا، فسوف تبلغ التكلفة 123.1 مليار دولار – أي ما يعادل 6 أضعاف تكلفة بناء النهر العظيم)[2] .فضلا عن مخاوف أو شكوك محلها امكانية تدمير المياه الجوفية وجعلها عرضة للفناء السريع.



شكل(9): أنبوب يبلغ وزنه ثمانين طنا يجري مده داخل خندق كجزء من مشروع النهر الصناعي

Soure:drinking-water.org

---

[1] المرجع السابق.

[2] صحيفة 26 سبتمبر ، موقع اخباري يومي، العدد 1184، مشروع النهر الصناعي العظيم.

4- القطاع السياحي

تعد ليبيا من الدول السياحية التي لم يسوق لها إعلاميا كوجهة سياحية إلا بشكل بسيط وخجول بسبب الحصار واعتماد الدولة على موارد النفط بشكل كامل ،إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأ المشهد السياحي في ليبيا آخذا في النمو بعد رفع الحظر الجوي وتطبيع العلاقات مع الغرب، فقد شهدت العاصمة طرابلس خلال السنوات الأخيرة نهضة عمرانية شملت إنشاء فنادق ومراكز تسوق وتحديث شبكات الطرق والبدء في تنفيذ مطار طرابلس العالمي الجديد والقادر على تقديم الخدمات إلى20 مليون مسافر سنويا ،كما شهدت مدينة بنغازي ثاني كبرى المدن إطلاق مشروع بنغازي 2025 ،كما أن مشاريع بناء المنتجعات السياحية انطلقت في مناطق الجبل الأخضر وزوارة ومناطق أخرى، وقد استفادت الدولة من الطفرة النفطية الأخيرة في دعم البنية التحتية الأساسية للسياحة.

خصائص ليبيا السياحية

- تعتبر ليبيا أكبر دولة يوجد بها آثار رومانية خارج إيطاليا.
- تمتلك أحد أطول السواحل على البحر الأبيض المتوسط صالح للإستثمار السياحي.
- تمتلك واحدة من أكبر الصحاري العجيبة في العالم والتي تستهوي السواح المولعين برحلات السفاري.
- تمتلك مناطق ساحرة بطبيعتها الخلابة في شرق ليبيا بمنطقة الجبل الأخضر والتي تفوق مساحتها مساحة لبنان
- تمتلك تاريخ اغريقي روماني تركي إيطالي في لبدة وصبراته وشحات وفي طلميثة وسوسة ويوسبريدس وتوكرة وقصر ليبيا.
- تمتلك المناخ الجيد " مناخ البحر الأبيض المتوسط " المعتدل
- تمتلك القدرة علي جذب السياح إليها لأن ليبيا تصنف كمقصد سياحي جديد واعد.

- قدرة القطاع السياحي على جذب الاستثمارات التي تخلق توازنا في الميزانية العامة للدولة والتي تعتمد حاليا بشكل كامل على قطاع النفط والغاز [1].

فنجد هنا أن ليبيا تمتلك مقومات سياحية هامة ومتعددة ، ولكنها غير معدة أو مجهزة للإستخدامات السياحية الدولية أو الداخلية، وهي تعاني من عدة مشكلات أساسية كانخفاض القدرات التسويقية وانخفاض الوعي السياحي وانخفاض القدرات الإدارية والإعلامية وتدني مستوى الخدمات والتعقيدات الإدارية المتعلقة بالتأشيرات وإجراءات الدخول ، مما إنعكس سلبا على معدل الحركة السياحية إلى ليبيا وعلى الفوائد التي تجنيها البلاد من هذه الصناعة[2].

وتمتلك ليبيا (التي أنشئت فيها أول وزارة للسياحة والآثار عام 1968) العديد من مناطق الجذب السياحي وذلك لتمتعها بالموارد البشرية والطبيعية من حيث حضارات الشعوب المختلفة التي استوطنت وسادت والموقع والطقس والمناخ والمياه وغير ذلك من الموارد ، ومن هذه الموارد على سبيل المثال لا الحصر، على الساحل الشرقي نشأت المدن الإغريقية والرومانية في قورينا (شحات)، وأبولونيا (سوسة) ويوسبيريديس (بنغازي)، وعلى الساحل الغربي المدن الفينيقية والرومانية في لبدة وصبراتة وأويا(طرابلس) كما تمتلك ليبيا أيضا آثار ماقبل التاريخ وتتمثل في النقوش والرسوم الصخرية كما في جبال أكاكوس وأبار مجي والشرشارة والعوينات، هذا بالاضافة إلى الواحات الصحراوية مثل واحة غدامس وغات ومرزوق والجغبوب وشلال درنة . وكل هذه الموارد تمثل عوامل جذب سياحي مهمة. إلا أن هذه الإمكانيات والمقومات السياحية تم توظيفها بشكل جيد

---

[1] ليبيا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة،1-12-2011.

[2] سعيد صفي الدين الطيب، مقومات التنمية السياحية في ليبيا –دراسة في الجغرافية السياحية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الأداب، جامعة القاهرة، 2001.

يخدم توجهات الدولة ، بينما توجد كنوز أخرى تحتاج إلى إستغلالها بشكل أفضل لتأخذ دورها ومكانتها على خريطة السياحة في ليبيا[1].



شكل(10): مدينة قورينا "شحات"

إحصائيات السياحة في ليبيا:

أظهر التقرير السنوي الصادر عن جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار أن إجمالي عدد السياح في ليبيا "عام 2008" بلغ 42113 سائحاً من مختلف الجنسيات خلال سنة 2008 إستضافتها 150 شركة خدمات سياحية ليبية، وتشير الإحصائيات إلى تراجع معدلات أعداد السياح بنسبة تقارب 60 بالمئة مقارنة بالعام 2007 الذي سجل زيارة 106.023 سائحا.

---

[1] محمد محجوب الحداد، تقييم تنافسية صناعة السياحة فى ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، بحث منشور، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة،2008.

وتطرق التقرير إلى الدول المصدرة للسياح حيث بلغ عدد الدول نحو 92 دولة من بينها إيطاليا وألمانيا وفرنسا وأوكرانيا والنمسا وموناكو والنرويج وايسلندا ولاتفيا وبلغاريا ولوكسمبورج والدنمارك وفنلندا والسويد وصربيا واستراليا واليابان والصين وروسيا وكندا والولايات المتحدة الامريكية وكولومبيا، والمكسيك.

وأوضحت الاحصائيات تصدر ايطاليا لقائمة الدول المصدرة للسياح للسنة الثانية على التوالي حيث بلغ عدد السياح الايطاليين نحو 10369 سائحاً إيطاليا، بينما سجلت أعداد السياح الفرنسيين المرتبة الثانية باجمالي 8147 سائحا، بينما بلغ عدد السياح الانجليز نحو 6369 سائحاً، وحلت ألمانيا رابعا بعد أن وصل اجمالي عدد السياح الألمان حوالي 5532 سائحا خلال العام 2008.

وأضاف التقرير أن عدد الافواج السياحية خلال العام المنصرم بلغ 4171 فوجا سياحيا، وتقدر الاحصائيات أن عدد المرافقين من جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار وصل إلى 2475 مرافقاً، بينما بلغ عدد الافواج السياحية بدون مرافق أمني حوالي 2040 فوجاً سياحيا، وتنوعت خطوط السير مابين ساحلي وصحراوي بلغ عددها 1966 خطاً ساحليا، والصحراوي 1747 خطا صحراويا، وأما الخطوط المشتركة ساحلية صحراوية بلغ 258 خطاً مشتركا.

الدول المصدرة للسواح

يشير التقرير الإحصائي الصادر عن جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار إلى أن إجمالي الدول المصدرة للسياح إلى ليبيا خلال سنة 2008 بلغ 92 دولة من مختلف القارات، من بينها 45 دولة أوروبية، بينما بلغ عدد الدول المصدرة للسياح من قارة آسيا نحو 20 دولة، و13 دولة من القارة الأفريقية، وحلت الامريكتان المرتبة الرابعة حيث بلغ عدد الدول المصدرة للسياح من قارتي اميركا الشمالية واللاتينية نحو 12 دولة، كما سجل التقرير زيارة عدد من السياح من أستراليا ونيوزيلندا، وكانت الإحصائيات قد سجلت توافد نحو 42113 سائحا خلال العام 2008، وبلغ عدد السياح الأوروبيين 38658 سائحا، أي مايعادل 92 بالمئة من إجمالي السياح في ليبيا في العام الذي سبق .

وعن سياحة البواخر، فيؤكد التقرير وصول 28 باخرة إلى موانئ طرابلس والخمس ومصراتة وبنغازي ودرنة وطبرق، وصل على متنها نحو 8273 سائحا من خمسين جنسية مايؤشر إلى انخفاض نسبة أعداد سياحة التوقف بمقدار بلغ مايقارب من 66 بالمئة، وقامت بنحو 72 رحلة، في حين بلغ عدد البواخر السياحية خلال العام 2007 وصول 83 باخرة إلى الموانئ الليبية على متنها 65579 سائحا.

وتظهر نتائج تحليل التقرير بالمقارنة بين العامين 2007 – 2008 تراجع معدلات السياح القادمين عبر البواخر بنسبة بلغت حوالي 87 بالمئة، الأمر الذي أثر بشكل ملحوظ على انخفاض اجمالي أعداد السياح خلال العام السابق "2008" بنسبة 60 بالمئة[1].

<u>عوائد السياحة الدولية لليبيا:</u>

بلغت العوائد التي حققها القطاع السياحي في البلاد سنة 2009 حوالي 24 مليون و560 ألف دينار ليبي (25 ر 1 دينار ليبي تعادل دولار أمريكي واحد) كما بلغ عدد الزوار الدوليين 35 ألف سائح زاروا ليبيا سنة 2009[2] مع وجود فرص للتوظيف بلغت 15 ألف فرصة، كما أن الدولة كانت بصدد تنفيذ خطة تطوير القطاع السياحي 2009–2025 الهادفة لإستحداث 230 ألف فرصة عمل جديدة إلى جانب رفع طاقة الاستقبال والإيواء لتبلغ 100 ألف غرفة سعيا نحو التوجه لاستقطاب حوالي 5ر6 مليون سائح سنويا بما يرفع مستوى مساهمة القطاع في تكوين الناتج الإجمالي المحلي إلى 6 في المائة . وكانت ليبيا قد اختيرت

---

[1] تقرير احصائي مفصل عن السياحة في ليبيا عام 2008 ، جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار، مارس 2009.

[2] ويلاحظ هنا تناقص عدد السواح عن العام الذي سبقه عن الرقم المعروض سابقا"42الف" وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية 2009.

في نوفمبر 2010 من قبل مسؤولي "سوق السفر العالمي" (أهم حدث عالمي لصناعة السفر والسياحة–لندن) لإدراجها في قائمة الوجهات السياحية الرئيسية لعام2011 [1].

ونلاحظ هنا تناقص ايرادات السياحة الدولية لليبيا عام 2009 عن عام 2007[2] من خلال مايوضحه الجدول التالي "جدول5" ، والذي يوضح أيضا تطور ايرادات السياحة الدولية لليبيا ومعدل النمو السنوي من عام 2000 حتى عام 2007 :

جدول(5): تطور الإيرادات السياحية في ليبيا بالدولار خلال الفترة 2000–2007

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الايرادات	11389840	11389840	11242000	12896240	23877280	45538640	29982920	26731760
معدل النمو السنوي		–	-1.298	14.71482	85.14916	90.71955	-34.1594	-10.8434

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتيبات الاحصائية، طرابلس ، أعداد مختلفة

وبالنسبة لعدد الفنادق في ليبيا ، فنلاحظ أن عددها في إزدياد مستمر في السنوات الأخيرة، وإن كان عددها الكلي لايتناسب مع امكانيات ليبيا السياحية، ويعرض الجدول التالي "جدول6" تطور عدد الفنادق في ليبيا من عام1993 حتى عام 2007 :

---

[1] صحيفة الفجر الجديد، النسخة الاقتصادية ، تقرير عن السياحة، 24 ديسمبر 2010 .

[2] معدل الفارق السلبي هنا يكون أكبر بسب أن احصائية 2007 "الأعلى" تم حسابها بالدولار غير احصائية 2009 المعروضة والتي تم حسابها بالدينار الليبي.

جدول(6): تطور عدد الفنادق في ليبيا (1993-2007)

السنة	1993	1995	1997	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الفنادق	105	118	109	109	194	194	194	194	266	212	256	268

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتيبات الاحصائية، طرابلس ، أعداد مختلفة

السنوات: 1999-2002-2003-2004-2005-2007

ونلاحظ هنا وجود تذبذب في أعداد الفنادق حتى من الموجب إلى السالب كما حدث بين عامي 1995-1997 ، وعامي 2004-2005، الأمر الذي يوضح وجود بعض العشوائية في هذا الشأن بشكل لايتناسب مع أهمية امكانيات الدولة السياحية. كما يلاحظ أن العدد الأخير"268" عام 2007 لابد أن يكون قد إزداد قليلا في الوقت الحالي



شكل(11) فندق تبستي في بنغازي

Source:www.tourismguide.com

الخلاصة

اهتم الفصل الأول أولا بعمل استعراض سريع لوضع ليبيا الاقتصادي قبل فترة الدراسة وكيف أن البلاد كان يسيطر عليها النشاط الاقتصادي البدائي وكانت تتلقى معونات مادية من الخارج حتى بداية اكتشاف النفط مع منتصف الخمسينات حيث تمتعت البلاد منذ ذلك الحين بوفورات اقتصادية كبيرة وتحررت من سيطرة المعونات الخارجية، ثم ركز الفصل على استعراض أهم الملامح الاقتصادية التي كانت تميز عهدين: العهد الأول هو العهد الملكي والذي يمتد بين عامي 1951- 1969والذي من خلاله بدأ اكتشاف النفط وبدأت البلاد تؤسس لقيام نهضة اقتصادية كبيرة وتم تسجيل عدة محاولات جادة لعمل تنمية اقتصاية جنت الدولة ثمارها مع السنوات الأولى من مرحلة السبعينات، والعهد الثاني وهو الذي شهد قيام ثورة الفاتح عام 1969 وتضمن ذلك إلقاء نظرة على أهم القطاعات الاقتصادية في ليبيا من حيث معدل الأداء وبعض المؤشرات الاقتصادية المسجلة لهذه القطاعات والتي سجلت نشاطا ملحوظا خاصة فيما يتعلق بقطاعات الطاقة والإسكان، ولكن دون تسجيل مؤشرات حقيقية تدل على النهضة أو امكانية تحقيقها في المستقبل .

الفصل الثانـي

القوة المختلفة المؤثرة هلى هيكل الاقتصاد المحلي الليبي

أولا:- المتغيرات الداخلية" السياسات والتشريعات"

ثانيا: - المتغيرات الخارجية " القوى الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الليبي"

ثالثا: تحليل أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على فاعلية الاقتصاد الليبي

يهدف هذ الفصل إلى التعرف على تلك القوة المختلفة المؤثرة على هيكل الاقتصاد المحلي الليبي وتحليل أثر هذه التدخلات في صياغة هذا الهيكل سواء تعلقت في سياسات داخلية وتشريعات محلية أو في متغيرات خارجية مؤثرة.

أولا: المتغيرات الداخلية" السياسات والتشريعات":

تأتي هذه المتغيرات كعنصر فعال وموجه لأداء الاقتصاد الليبي ومايتبع ذلك من تأثير هذه المتغيرات على توجيه النشاط الاقتصادي من خلال الدولة والأفراد والقطاعات المختلفة وموقف الدولة من القضايا الاقتصادية المتعلقة بالملكية والعمل والضرائب والرواتب ...الخ بالاضافة إلى موقفها من قضايا حساسة أخرى مثل القطاعين العام والخاص. وكل ماتقدم أعلاه يأتي تحديده في سياق تشريعات وسياسات الدولة الاقتصادية المختلفة. وفي واقع الأمر هنا، فإن هذه السياسات والتشريعات تتمحور بشكل أساسي في موقف نظام الدولة الاقتصادي منذ سبعينات القرن الماضي والذي جاء مغايرا تماما لجميع أو معظم التوجهات الاقتصادية التي كانت سائدة في العالم ، حيث جاء النظام بفكر جديد أطلق عليه "**النظرية العالمية الثالثة**"، وجاءت هذه التسمية تفريقا لها عن جميع التوجهات السياسية والاقتصادية الأخرى. ومايعنينا هنا هو الفكر الاقتصادي لهذه النظرية ومايرتبط بها من سياسات وتشريعات مختلفة وماينطوي على ذلك من تقارير مختلفة تطرحها الدولة أمام الرأي العام فيما يتعلق بتوجهها الاقتصادي.

ولقد أفصحت سياسة الدولة عام 1969 عن توجهها القومي وانعكس ذلك على الحقل الاقتصادي بتأميم توزيع عائدات النفط عام 1970، وتبعها تأميم الإنتاج عام 1973، حيث انضمت شركات النفط الوطنية في إنتاج النفط إلى الشركات الأجنبية العاملة في هذا المجال. ولقد ابتعدت الدولة عن المنهج الراسمالي الغربي وعمدت إلى تطبيق المفاهيم الاشتراكية في الانتاج والدخل وفرص العمل...الخ، حيث تبتعد سيطرة الفرد على مقاليد الامور الاقتصادية وتتولى الدولة تصريف الشئون الاقتصادية المختلفة. وتم ترجمة ذلك من خلال ماجاء في الكتاب الأخضر عام 1975، ومن خلاله تم تناول المشكل الاقتصادي في فصله الثاني من ضمن كتاب كان يحتوي على ثلاثة أركان رئيسية:

- **<u>الركن "الفصل" الأول: الجانب السياسي.</u>**

- **<u>الركن"الفصل" الثاني: الجانب الاقتصادي.</u>**

- **<u>الركن"الفصل" الثالث: الجانب الاجتماعي.</u>**

وسوف نعرض في السطور التالية أبرز توجهات الفصل الثاني من هذا الكتاب " الركن الاقتصادي- الاشتراكية" والوثيقة الخضراء لحقوق الانسان المنبثقة من الكتاب الأخضر والتي تم اصدارها عام 1988 باعتبار مالها من تأثير بالغ على توجيه والسيطرة على منظومة الاقتصاد المحلي الليبي بقطاعاته المختلفة وباعتبار أن مثل هذه النظرية الاقتصادية قد أبرزت أو كشفت عن وجه جديد لدولة ليبيا من الناحية الاقتصادية مع إطلالة أعوام السبعينات من القرن الماضي وحتى وقت قريب مضى، وكان لها تأثير لايمكن اغفاله أو تجاهله على كافة التشريعات والسياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة.

<u>قاعدة الملكية و الانتاج الاقتصادي:</u>

((إن الأجراء . مهما تحسنت أجورهم . هم نوع من العبيد))

– إن الأجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره ، بل هو عبد مؤقت ، وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل أجر من صاحب العمل بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد أو حكومة . فالعاملون من حيث علاقتهم بالمالك أوبالمنشأة الإنتاجية ، من حيث مصالحهم الخاصة واحدة .. فهم أجراء في كل الحالات الموجودة الآن في العالم، برغم أن أوضاع الملكية مختلفة من اليمين إلى اليسار . حتى المنشأة الاقتصادية العامة لا تعطي لعمالها إلا أجورا ومساعدات اجتماعية أخرى أشبه بالإحسان الذي يتفضل به الأغنياء أصحاب المؤسسات الاقتصادية الخاصة على العاملين معهم .

– إن الحل النهائي هو إلغاء الأجرة ، وتحرير الإنسان من عبوديتها ، والعودة إلى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية . إن القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الإنسانية.

– إن القواعد الطبيعية أنتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الإنتاج الاقتصادي ، وحققت استهلاكا متساويا تقريبا لإنتاج الطبيعة بين الأفراد. أما عمليات استغلال إنسان لإنسان ، واستحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة، فهي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية ، وهي بداية ظهور مجتمع الاستغلال . وإذا حللنا عوامل الإنتاج الاقتصادي منذ القدم وحتى الآن ، ودائماً ، نجدها تتكون حتما من عناصر إنتاج أساسية ، وهي مواد إنتاج ، و وسيلة إنتاج ، ومنتج. والقاعدة الطبيعية للمساواة هي : أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج ، لأنه إذا سحب واحد منها لا يحدث إنتاج ، ولكل عنصر دور أساسي في عملية الإنتاج ، وبدونه يتوقف الإنتاج .

– وما دام كل عنصر من هذه العناصر ضروريا وأساسيا ، إذن هي متساوية في ضرورتها في العملية الإنتاجية ، ولابد أن تتساوى في حقها في الإنتاج الذي أنتجته وطغيان أحدها على الآخر هو تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة ، وتعدّ على حق الغير ، إذن ، لكل عنصر حصة بغض النظر عن هذه العناصر ، فإذا وجدنا عملية إنتاجية تمت بواسطة عنصرين فقط يصير لكل عنصر نصف الإنتاج وإذا تمت بثلاثة عناصر يصير لكل عنصر ثلث الإنتاج ... وهكذا.

– إن المنشأة الصناعية الإنتاجية قائمة من مواد إنتاج وآلات المصنع وعمال ، ويتولد الإنتاج من استخدام آلات المصنع بواسطة العمال في تصنيع المواد الأولية ... وهكذا فالمواد المصنعة الجاهزة للاستعمال والاستهلاك مرت بعملية إنتاجية ما كانت لتحصل لولا المواد الخام والمصنع والعمال ، بحيث لو استبعدنا المواد الأولية لما وجد المصنع ما يصنعه . ولو استبعدنا المصنع لما تصنعت المواد الخام . ولو استبعدنا المنتجين لما اشتغل المصنع . وهكذا فالعناصر التي هي ثلاثة في هذه العملية متساوية الضرورة في عملية الإنتاج ولولاها. هي الثلاثة . لما حصل إنتاج ، وأي واحد منها لا يستطيع القيام بهذه العملية الإنتاجية بمفرده كما أن أي اثنين من هذه العناصر الثلاثة في مثل هذه العملية لا يستطيعان القيام بالإنتاج في غياب العنصر الثالث . والقاعدة الطبيعية في هذه الحالة تحتم تساوي حصص هذه العوامل الثلاثة في الإنتاج ، أي

أن إنتاج مثل هذا المصنع يقسم إلى ثلاث حصص ، ولكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة ، فليس المهم المصنع فقط ،ولكن المهم من يستهلك إنتاج المصنع.

– كذلك العملية الإنتاجية الزراعية التي تتم بفعل الإنسان والأرض دون استخدام وسيلة ثالثة ، هي مثل العملية الإنتاجية الصناعية اليدوية تماما ، فالإنتاج في مثل هذه الحالة يقسم إلى حصتين فقط بعدد عوامل الإنتاج . أما إذا استخدمت وسيلة آلية أو ما في حكمها للزراعة ... فالإنتاج هنا يقسم إلى ثلاث حصص : الأرض والزارع ، والآلة التي استخدمها في عملية الزراعة .وهكذا يقام نظام اشتراكي تخضع له كل العمليات الإنتاجية قياسا على هذه القاعدة الطبيعية.

– ولا يجوز التفاوت في ثروة الأفراد في المجتمع الاشتراكي الجديد إلا للذين يقومون بخدمة عامة ويخصص لهم المجتمع نصيبا معينا من الثروة مساوياً لتلك الخدمة ... إن نصيب الأفراد لا يتفاوت إلا بمقدار ما يقدم كل منهم من خدمة عامة أكثر من غيره ، و بقدر ما ينتج أكثر من غيره .
وهكذا أنتجت التجارب التاريخية تجربة جديدة كتتويج نهائي لكفاح الإنسان من أجل استكمال حريته وتحقيق سعادته بإشباع حاجاته ودفع استغلال غيره له ، ووضع حد نهائي للطغيان ، وإيجاد طريقة لتوزيع ثروة المجتمع توزيعا عادلا حيث تعمل بنفسك لإشباع حاجاتك ، لا أن تسخر الغير ليعمل لحسابك لتشبع على حسابه حاجاتك ، أو أن تعمل من أجل سلب حاجات الآخرين .

– إنها نظرية تحرير الحاجات ليتحرر الإنسان . وهكذا فالمجتمع الاشتراكي الجديد هو نتيجة جدلية لاغير للعلاقات الظالمة السائدة في العالم ، والتي ولدت الحل الطبيعي وهو ملكية خاصة لإشباع الحاجات دون استخدام الغير، وملكية اشتراكية ، المنتجون فيها شركاء في إنتاجها تحل محل الملكية الخاصة التي تقوم على إنتاج الأجراء دون حق لهم في الإنتاج الذي ينتجونه فيها . إن الاعتراف بالربح هو اعتراف بالاستغلال ، إذ أن مجرد الاعتراف به لا يجعل له حداً يقف عنده .
أما إجراءات الحد منه بالوسائل المختلفة فهي محاولات إصلاحية وغير جذرية لمنع استغلال إنسان لإنسان .

– إن الحل النهائي هو إلغاء الربح. ولكن الربح هو محرك للعملية الاقتصادية، ولهذا فإلغاء الربح ليس مسألة قرار ، بل هو نتيجة تطور للإنتاج الاشتراكي تتحقق إذا تحقق الإشباع المادي لحاجات المجتمع والأفراد .إن العمل من أجل زيادة الربح هو الذي يؤدي إلى اختفاء الربح في النهاية[1] .

وحق الملكية مكفول ولا يجوز المساس به إلا لضرورة أو مصلحة عامة طبقاً لأحكام القوانين والتشريعات النافذة.

فقد أكد المبدأ {12} من الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير على حماية حق الملكية، حيث نص على الآتي :–

(أبناء المجتمع الجماهيري أحرار من الإقطاع، فالأرض ليست ملكا لأحد، ولكل فرد الحق في استغلالها للإنتفاع بها شغلا، وزراعة، ورعيا مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده وإشباع حاجاته).

كما أكد البند {11} فقرة {2}من الوثيقة على ملكية الإنتاج فنص على أن:– (المجتمع الجماهيري هو مجتمع الشركاء لا الأجراء، والملكية الناتجة عن الجهد مقدّسة ومصانة ولا تمس إلا للمصلحة العامة ولقاء تعويض عادل).

كما نص قانون تعزيز الحرية على أن:–

(لكل مواطن حق الإنتفاع بالأرض طيلة حياته وحياة ورثته شغلا، وزراعة ، ورعيا لإشباع حاجاته في حدود جهده، ودون استغلال للغير، ولا يجوز حرمانه من هذا الحق إلا إذا تسبب في إفساد تلك الأرض أو عطل استغلالها).

---

[1] معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الثاني"حل المشكل الاقتصادي"، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 1990 ص ص 78-111.

حقوق العمل ومكافحة البطالة

حق العمل مكفول في ظل الشراكة المتكافئة التي تتم بالتراضي.

العمل في الجماهيرية الليبية واجب وحق لكل فرد، يقوم على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، سواء بين المواطنين، أو بينهم وبين غيرهم من المقيمين إقامة قانونية، بعيداً عن الجبر والسخرية والإستغلال. وقد صدر قانون رقم 58 لسنة 1970 م، وجاء هذا القانون بأحكام متطورة على نصوص قانون العمل الدولي واتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية. ونظم هذا القانون علاقات العمل بين العمال وجهات العمل المختلفة، قبل صدور الكتاب الأخضر الذي حول العلاقات بين العمال وأرباب العمل إلى علاقة شركاء لا أجراء. ثم جاءت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير الصادرة في 1988/6/12 مسيحي ، حيث أكد البند الحادي عشر (11) على الآتي :-

(يضمن المجتمع الجماهيري حق العمل، فالعمل واجب وحق لكل فرد في حدود جهده بمفرده أو شراكة مع آخرين، ولكل فرد الحق في اختيار العمل الذي يناسبه. والمجتمع الجماهيري هو مجتمع الشركاء لا الأجراء، والملكية الناتجة عن الجهد مقدّسة ومصانة لا تمس إلا للمصلحة العامة ولقاء تعويض عادل، وأبناء المجتمع الجماهيري أحرار من رقة الأجرة...)

كما أكد قانون تعزيز الحرية على حق العمل لكل مواطن، وعلى حرية اختياره للعمل الذي يناسبه، والتمتع بنتاج عمله. وهو ما نصت عليه المادة العاشرة (10) التي تقضي بأن (كل مواطن حر في اختيار العمل الذي يناسبه بمفرده، أو بالمشاركة مع غيره، دون استغلال لجهد الغير ، ودون أن يلحق ضررا ماديا أو معنويا بالآخرين).

ثم جاءت المادة الحادية عشر (11) لتؤكد على حق الإنسان في التمتع بنتاج جهده وعرقه. حيث نصت على:

(لكل مواطن الحق في التمتع بنتاج عمله، ولا يجوز الإقتطاع من ناتج العمل إلا بمقدار ما يفرضه القانون في المساهمة في الأعباء العامة أو نظير ما يقدمه إليه المجتمع من خدمات).

ولتأكيد حق المرأة في العمل أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (164) لسنة 1988 بشأن تشغيل المرأة الليبية وقد نصت المادة الثانية منه على أن ((العمل واجب على المرأة القادرة عليه إتجاه المجتمع وللمرأة الحق في مزاولة الأعمال والوظائف بمختلف النشاطات الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع ....)) كما جاء قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (258) لسنة 1989 بشأن تأهيل وتدريب المرأة الليبية للعمل في المجالات المختلفة ودعما للمرأة وتوسيعا لفرص المشاركة في النشاط الإقتصادي.

برامج التشغيل وخلق فرص العمل

إن توفير فرص العمل للباحثين عنه تعد من المسائل ذات الأولوية لكل دول العالم، وقد ركزت الجماهيرية الليبية جهودها ومواردها من أجل برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وسخرت الموازنات المالية الضخمة البالغة مليارات الدينارات، من أجل تنفيذ البرامج التنموية التي توفر فرص العمل، ليس للمواطنين فقط، وإنما لمواطني البلدان المجاورة ومواطني الإتحاد الإفريقي. فقد تم خلال سنة 2007 مسيحي، مثلاً تشغيل (43.122) باحثاً عن العمل، وتوجيه عدد (2385) للتدريب بحيث يدمجوا بعد انتهاء فترة تدريبهم في جهات العمل التي تدربوا فيها. كما تم تشغيل عدد (40762) من العمالة الوافدة من كافة قارات العالم خلال عام 2007مسيحي. إرتفع هذا العدد خلال الربع السنة الأولى من عام 2008 ليصل إلى (68208) بنسبة تجاوزت 80%.

تم قبول عدد (18432) متدربا جديدا للعام التدريبي 2007-2008 مسيحي إلى جانب عدد (38.432) متدربا تضمنته مراكز التدريب المتقدم البالغ عددها (97) مركزاً وبلغ عدد المراكز التدريبية المتوسطة (384) مركزاً ، تضم (80574) متدربا، المسجل منهم خلال العام التدريبي 2007- 2008 مسيحي (26761).

ورغم هذه الجهود التي تبذل في التدريب بالمراكز التدريبية المختلفة والتخصصية ، إلا أنه لا يمكن الإستغناء عن التدريب في الخارج لرفع الكفاءة ونقل التقنية ، فقد تم إيفاد (1977) متدرباً من الجنسين للتدريب في مجالات فنية وتقنية.

<u>برامج القروض الخدمية والإنتاجية</u>

تم منح قروض ميسرة للشباب والعاملين الراغبين في التحول للإنتاج بإقامة مشروعات خدمية و إنتاجية ولتأسيس المشاريع الخاصة بالصناعات الصغرى والمتوسطة، عن طريق صناديق الإقراض والمصارف المتخصصة. كما تم إنشاء صندوق للتشغيل دُمج فيه صندوق التحول للإنتاج، وخصصت له الميزانية اللاّزمة ، وتم صرف منحة شهرية للباحثين عن العمل إلى أن يتم تشغيلهم ، أو إقراضهم لتأسيس مشاريعهم.

وبلغ إجمالي القروض التي تم منحها ما يقارب (500)مليون دينار ليبي تتمتع بفترة سماح لمدة 5 سنوات وإعفاء 20% من القرض وفوائده، وإعفاء جميع الآلات والمعدات والمواد الأولية من جميع الرسوم والضرائب الجمركية وغيرها ، والإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات.

كما ساهم المصرف الزراعي في برنامج الإقراض الخاص بالباحثين عن العمل حيث وافق خلال سنتي 2006– 2007 على 403 قرضا بقيمة (170) مليون دينار استفاد منها (1073) باحثاً عن العمل.

أما المصرف الريفي ، الذي يؤدي دوراً مهما في تنمية المناطق الريفية والنائية، وخلق مواطن شغل للمقيمين لتشجيعهم على الإستقرار فيها ، فقد بلغ عدد القروض التي منحها خلال سنة (2007) مسيحي، (19.558)قرضا بقيمة إجمالية تبلغ (86.457) مليون دينار ليبي، إستفاد منها (5837) رجلا، و (4502) امرأة، منهم (4045) بنظام المشاركة و (4174) من الباحثين عن العمل من الجنسين.

أما مصرف التنمية فقد بلغ عدد القروض التي منحها للمواطنين خلال الفترة من 2007/1/1 وحتى 2007/11/30 مسيحي (681) قرضا بقيمة مالية بلغت (172.713.849) مليون دينار ساهمت في تشغيل (3682) مواطناً.

قانون المعاشات:

قد ضمن القانون رقم (16) لسنة 1985م بشأن المعاش الأساسي للمواطنين مادة (1) ، الحق في المعاش الأساسي من دون دفع اشتراكات تقابلها من المستحقين لها. أي أن نظام الحماية هنا هو نظام معاشات لا مكافآت. أي أن يحصل المستحق على معاش أساسي يكفل له معيشة كريمة ، حتى وإن لم يكن قد دفع اشتراكا مقابلة.

والمعاش الأساسي يستحق لعدة فئات حددها القانون مثل: الشيوخ ، والعجزة، والأرامل من النساء ، والأيتام، وأسرة المحبوس إحتياطياً ، أو تنفيذاً لحكم قضائي، وأسرة المفقود، أو الغائب ، أو الأسير ، والمفرج عنه بعد انقضاء مدة العقوبة المحكوم بها إلى حين التحاقه بعمل،وشمل المعاش الأساسي أيضاً العائدين من المهجر وغيرهم ممن يستحقونه.

وقد تم زيادة المعاش الأساسي للمستحقين له، زيادة تفوق الضعف ، بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (277) لسنة1374 و.ر (2006) م. ومساهمة في الرفع من مستوى دخل الأسر محدودة الدخل لتعيش عيشة مرضية، فقد تم حصر الأسر محدودة الدخل وتوزيع الثروة عليها ، واستفاد من برنامج توزيع الثروة حوالي مائتا ألف أسرة ، تم تسليم محافظ استثمارية من صندوق

الإنماء الإقتصادي و الإجتماعي لها. وتحصلت بموجبه على مبالغ نقدية لكل أسرة، إلى جانب تمليكها أسهما استثمارية في شركات إنتاجية وخدمية ، وذلك في إطار امتلاك الثروة[1].

السياسات النقدية والمصرفية

يتطلب التقييم السليم لدور وفعالية السياسة النقدية والمصرفية وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي معرفة البيئة الاقتصادية التي ترسم وتنفذ فيها هذه السياسة. فهذه البيئة هي التي تحدد أهداف السياسة النقدية والمصرفية ونوع الأدوات التي تستخدمها وآلية عملها، وأنسب السبل لتحقيق هذه الأهداف. ويعود رسم وتنفيذ السياسة النقدية في ليبيا إلى إنشاء البنك الوطني الليبي عام 1955، حيث باشر عمله في الأول من شهر أبريل عام 1956 خلفا للجنة النقد الليبية التي تأسست عام 1951.

وفيما بعد عام 1969، استحدث مصرف ليبيا المركزي ماعرف بسياسة إعادة التمويل التي تهدف إلى زيادة مساهمة المصارف التجارية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستعداد المصرف لتقديم تمويل مقابل الأرصدة المستعملة من القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية للمقاولين المحليين الذين يقومون بتنفيذ مشاريع لحساب المجتمع بسعر إعادة خصم 5%، وذلك علاوة على التسهيل المتمثل في التمويل المقابل لتلك المصارف في شكل سحب على المكشوف لاستعماله عند الحاجة في حدود 10% من اجمالي الرصيد المستعمل للقروض والسلفيات التي يمنحها أي مصرف تجاري لشركات المقاولة الوطنية. كما تم اتخاذ عدة إجراءات أخرى وذلك في إطار القضاء على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني ومن هذه الإجراءات:

---

[1] التقرير الدوري الرابع حول حقوق الإنسان، الفقرة الثانية: الحقوق الاقتصادية،مكتب الشؤون القانونية،حقوق الإنسان، أمانة مؤتمر الشعب العام،ليبيا، ص ص12-18

- السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها في ليبيا.

- إصدار بعض القوانين والشريعات التي تناولت العديد من القضايا والأحكام الرامية لتوسيع قاعدة الملكية وخلق قاعدة إنتاجية.

- قام مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من 14 فبراير 1999 وحتى نهاية عام 2001 بتنفيذ برنامج عرف بإسم "سعر الصرف المعلن" تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية وفقا لأسعار البيع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي دون فرض أي قيود كمية على هذا السعر.

وقد كان من أهم أهداف هذا البرنامج خلق الأرضية الملائمة لتعديل سعر صرف الدينار وصولا إلى تحقيق القيمة التبادلية الحقيقة التوازنية للدينار التي تتلائم مع معطيات الاقتصاد الليبي وتحقيق كفاءة وترشيد استخدام الموارد المتاحة تقضي على التشوهات في اللأسعار.

- خلال الفترة 1999−2001 تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي بموجب "سعر الصرف الخاص المعلن" مصحوبا بين الحين والأخر بتخفيض في قيمته وفقا لسعر الصرف الرسمي، وكنتيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي مابين 3.34 دولارا للدينار الواحد في بداية عام 1999 إلى 1.55 دولارا للدينار الواحد نهاية عام 2001.

- في الأول من يناير 2002 تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقا لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001، ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي واحد أو مايعادل 1دولار =1.3دينار أمريكي، وفي 15 يونيو 2003 تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي مرة أخرى بواقع 15%.

وقد شهد العقد الأول من القرن الحالي تغيرات ملحوظة في السياسات النقدية والمصرفية في ليبيا، وتمثلت في سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي، حيث صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين تسمح للأفراد والتشاركيات والشركات المساهمة الخاصة بالعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة وقطاع الأعمال والإنشاءات والخدمات وغيرها.وقد توجت هذه المرحلة بصدور القانون رقم(1) لسنة 2005 بشأن المصارف. وقد جاء هذا القانون ليكرس الاستقلالية المؤسسية والوظيفية لمصرف ليبيا المركزي ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية[1].

وبصفة عامة، يتضح الدور المباشر لمصرف ليبيا المركزي فى التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة المؤسسات المالية فى استقطاب وتوجيه المدخرات نحو تمويل المشروعات والوحدات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة ، كما يساهم المصرف أيضا فى تعزيز الوضع المالي للدولة من خلال إدارة احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية .ويلعب المصرف دوراً غير مباشر فى التنمية الاقتصادية بما يجسده من تأثير فى نشاط المصارف التجارية وخاصة من خلال التحكم فى الكتلة النقدية ، وأيضا من خلال إقرار سياسة نقدية قادرة على تعزيز الثقة المحلية والخارجية فى قوة واستقرار العملة الليبية وفى الاقتصاد عموماً ، وكذلك من خلال تشجيع الادخار المحلى من قبل الإفراد والجهات الاعتبارية وتوجيهه للاستثمار فى القطاعات الإنتاجية والخدمية[2]. وقد كشف تقرير (للمصرف) أن مصرف ليبيا المركزي سجل نموا 6 ر285 بالمائة في أصوله بين 2004 و2010 أي بمعدل نمو سنوي من 4ر54 بالمائة لتبلغ (أصوله) 139 مليار دينار ليبي.

---

[1] مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس ، سبتمبر 2010. ص ص 3,9,10,14.

[2] موقع مصرف ليبيا المركزي، تحت عنوان: نبذة عن المصرف.

ومن جهة أخرى تشكل احتياطات النقد الأجنبي التي يتمتع بها مصرف ليبيا المركزي أعلى نسبة في أصوله أي ما يمثل 1ر70 في المائة. وبلغت الإحتياطات 9 ر97 مليار دولار مع نهاية الربع الأول لسنة 2010 مقابل 23 مليار دولار نهاية 2004 أي بمعدل نمو قدره 6 ر309 في المائة ما يعادل 59 في المائة سنويا.

ويعرض جدول(7) إجمالي أصول واحتياطات مصرف ليبيا المركزي" بالمليون دينار" من عام 2004 حتى عام 2007:

جدول(7): أصول واحتياطات مصرف ليبيا المركزي(2004–2007) بالمليون دينار

السنة	2007	2006	2005	2004
اجمالى الاصول	106409.9	83682.1	58416.9	36216.7
الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية	.97270	75480.5	52711.3	131336.1

المصدر: موقع مصرف ليبيا المركزي

ولاحظ التقرير أن الخطط الإنمائية التي تبنتها البلاد منذ 1971 وحتى 2008 امتصت حوالي 162 مليار دولار أي بمعدل سنوي 3ر4 مليار دولار مثلت 50 في المائة من المبالغ المرصودة للنفقات خلال نفس الفترة. وأكد مصرف ليبيا المركزي أن هذه النتائج أثمرت بكسب ثقة المؤسسات المالية العالمية مشيرا في تقريره إلى أن ليبيا حصلت في مارس 2009 على أفضل تصنيف مالي سيادي في شمال إفريقيا من وكالة التصنيف المالي الدولية 'ستاندارد أند بورز 'قبل أن تحصل في يونيو من نفس العام على المركز الثاني في التصنيف المالي السيادي لوكالة التصنيف المالي الدولية' فيتش' وهو

تصنيف 'بي بي بي+' الذي يغطي كل عمليات النقد الأجنبي والمحلي على المدى البعيد[1].

السياسة التعليمية

يعتبر التعليم آداة هامة ومفتاح رئيسي في تحقيق التقدم والرقي الاجتماعي والاقتصادي لكافة الشعوب من خلال القيام بتحمل أعباء التنمية الاقتصادية و تخريج كوادر تعليمية أكاديمية ومهنية قادرة على تحقيق هذه التنمية الاقتصادية والنهوض بأعباؤها.

وقد إهتمت الدولة الليبية بهذه المسألة الهامة من خلال فرض قانون رقم 95 سنة 1975 بشأن إلزامية التعليم لكل مواطن ومواطنة داخل الدولة، وتناولت الوثائق الأساسية حق التعليم والمعرفة ، فالمبدأ الخامس من الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان ينص على أن (التعليم والمعرفة حق طبيعي للإنسان، فلكل إنسان الحق في اختيار التعليم الذي يناسبه والمعرفة التي تروق له دون توجيه أو إجبار) وينص قانون تعزيز الحرية على أن (لكل إنسان الحق في التعليم والمعرفة واختيار العلم الذي يناسبه ويحظر إحتكار المعرفة أو تزييفها لأي سبب) .

وإذا كانت القوانين الأساسية قد وضعت المبادئ الرئيسية ، فأن التشريعات المنظمة للتعليم ، ومن أهمها القانون رقم (174) لسنة 1970م بشأن التربية والقانون رقم (1) لسنة 1992م بشأن التعليم العالي قد ترجمت هذه المبادئ الرئيسية إلى نصوص عاملة تكفل للمواطنين ممارسة هذا الحق في نسيج من الحرية ، فلا يكفي لتجسيد الحقوق ، والإكتفاء برفع الشعارات ووضع المبادئ ، بل يجب على المجتمع تهيئة المناخ الفعلي لممارسة هذا الحق بكفالته قانوناً وتشييد المؤسسات القادرة على الإستجابة لحاجة المواطن لممارسة هذا الحق . وحق التعليم في ليبيا تحكمه جملة من المبادئ والأسس التي تضمن الحق في الحصول عليه وممارسته بحرية ومن هذه المبادئ :-

---

[1] موقع ملتقى نالوت، أصول مصرف ليبيا المركزي، 17-10-2010.

1- **حرية الإختيار** ، فالمواطن حر في إختيار مجال التعليم الذي يناسبه والمعرفة التي تروق له ، فالإختيار هو مسئولية الفرد والأسرة دون تدخل من المجتمع ، فلا يعرف المجتمع الليبي نظام الإجبار أو التوجيه .

2- **مجانية التعليم** ... فالتعليم في مختلف مراحله الأساسية والجامعية يقوم على المجانية ، فلا معنى لحرية التعليم أو الحق في الإختيار إذا لم يكن التعليم مجانيا ومتاحاً لجميع المواطنين على قدم المساواة .

3- **التنوع** ... وهو يعني تنوع أنظمة التعليم بين التعليم الذي يرعاه المجتمع . والتعليم الذي ينهض به القطاع الأهلي . التنوع هو المكمل لحرية الإختيار ، فضلا عن حرية المواطن في اختيار مجال العلم والمعرفة ، فإنه أمام خيار نظام التعليم الذي يروق له .

إن هذه النظرة للتعليم ، وحجم ما خصص له من استثمار قد أحدثت تغيرات في مجال التعليم وتدل على ذلك المؤشرات التالية :-

أ- القضاء كليا على الأمية ، فباستثناء الكهول الذين تزيد أعمارهم عن ستين عاما يخلو المجتمع الليبي من الأميين بشكل كلي .

ب-تلييب القطاعات والعمل ، فقد نجحت الدولة في تلييب القطاعات المهمة فضلا عن القطاعات العادية ، ومنذ سنوات طويلة استطاعت الدولة تلييب قطاعات النفط والصحة والتعليم والمصارف والطيران وغيرها من القطاعات ، ولا يوجد في البلاد غير القليل من الكفاءات النادرة.

ج- إرتفاع أعداد الطلاب ... حيث ينخرط في مدارس التعليم الأساسي والثانوي والمعاهد ما يقرب من مليون ونصف طالب وطالبة ، بينما يضم التعليم الجامعي أكثر من 350 ألف طالب وطالبة في الكليات والمعاهد العليا ومراكز التدريب أما طلاب الدراسات العليا فيزيد عددهم عن عشرين ألف طالب بمرحلتي الماجستير والدكتوراه في الجامعات الليبية ويزيد عدد المبعوثين للدراسات العليا بالخارج عن عشرة

آلاف طالب يتلقون العلم والمعرفة في أعرق الجامعات العالمية .إن ترجمة هذه الأرقام تعني أن 30 % من السكان هم من الطلاب الذين تضمهم المدارس والمعاهد والجامعات وأن 6 % تقريباً من المواطنين هم بالتعليم الجامعي [1]. وفي هذا السياق أيضا،أشار مكتب اليونسيف بشمال إفريقيا إلى ارتفاع نسبة التعليم الأساسي في ليبيا من 90 في المائة خلال عام 1995 إلى 97 في المائة خلال عام 2006[2].

<u>السياسات المتعلقة بالقطاعين العام والخاص:</u>

اعتمدت سياسة التدخل المباشر من قبل الدولة في الحياة الاقتصادية كمنهج أساسي بعد التحول الاشتراكي منذ عام 1978. فبعد أن كان القطاع الخاص يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي ويستوعب ما يزيد عن 75% من القوى العاملة أصبحت الدولة المتحكم الرئيسي في معظم أوجه الانتاج والتوزيع، وأصبح ما يزيد عن 80% من العمالة تحت رحمة المرتبات المتدنية والمتأخرة من الخزانة العامة ودخلت الدولة المجالات الاقتصادية المختلفة وهيمنت عليها وقلَّصت القطاع الخاص إلى أن أضحى دوره هامشي جدا. وبمراجعة خطط التنمية الاقتصادية الخماسية (1976–1980، 1981–1985) يلاحظ أن الثقل الاقتصادي تحول لمصلحة القطاع العام الذي أُعتبر محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث استأثر بما يزيد عن 85% من المخصصات المالية لخطط التنمية المشار إليها. وبناء على الرؤية الاشتراكية تم تأميم المصارف والتجارة الخارجية وتجارة الجملة والمفرد والشركات الصناعية وشركات البناء .

وساعدت طفرة النفط في اتساع نشاط القطاع العام حيث وفرت للدولة الليبية موارد مالية كبيرة ذهب جزء كبير منها في تمويل مشاريع ضخمة لم تتجشم مؤسسات الدولية التنفيذية عناء دراسة جدواها الاقتصادية ولم ينقض عقد من الزمان على بدأ مسيرة التحول الاشتراكي حتى وجدت الدولة نفسها أمام أزمة اقتصادية حادة، إذ أتت سياسة التمويل المفرط والغير مسؤول على إنشاء وإدارة المنشأت الحكومية على معظم

---

[1] التقرير الدوري الرابع حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ص 21-22. "بتصرف".

[2] منتديات القانون الليبي، فائزة يونس الباشا، الموضوع: اليونيسيف: نسبة التعليم الأساسي في ليبيا تدنو من 100%، 2010

الاحتياطيات المالية في الوقت الذي شحت فيه الإيرادات عقب الصدمة النفطية وانخفاض إنتاج وأسعار النفط في آواسط الثمانينات "المورد الرئيسي للتمويل" وأنعكست أثار ذلك سلبا على مختلف القطاعات الحيوية الانتاجية والخدمية بما فيها التعليم والصحة والمرافق ورافق ذلك فشل المؤسسات والشركات والمشروعات الحكومية في أن تدر عائد يسهم في تغطية كلفة تسييرها الضخمة فضلا عن مساهمتها في تمويل نفقات الدولة الأخرى، بل ظلت عبئا على الخزانة العامة واستمرت في استنزاف معظم الايرادات المتحصل عليها من النفط ما يزيد عن عقدين. وبذلك أصبح جليا وبعد فترة قصيرة من عمر التحول الاستراكي فشل التجربة والحاجة للتغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني غير أن ذلك لم يحدث خلال عقد الثمانينات والتسعينات .

<u>دوافع التغير في التوجهات الاقتصادية :</u>

أعلنت أمانة اللجنة الشعبية العامة (رئاسة الوزراء) في 30/9/2003 عن خصخصة ما يزيد علي 360 شركة تابعة للقطاع العام اعتبارا من من أول يناير 2004، ويأتي هذا الإجراء تبعا لموافقة القيادة السياسية على سياسة إلغاء القطاع العام التي قررت الحكومة الدخول فيها، وهو تحول يعتبر الأكبر والأهم علي صعيد التحولات التي عرفتها البلاد في بنيتها الاقتصادية والفلسفة التي تحكم النشاط الاقتصادي منذ التحول الاشتراكي أواخر عقد السبعينات. فما هي دوافع هذا التحول، وما هي الظروف التي تحكمه، وعلي أي تصور يقوم، وما هي فرص نجاحه، وما هي الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المترتبة عليه؟

من المهم الإشارة أولا إلي أن خيار تقليص هيمنة الدولة علي النشاط الاقتصادي هو الخيار الذي أوصت به لجان خبراء الاقتصاد في جامعة قاريونس ومركز بحوث العلوم الاقتصادية أثناء بحثها لأسباب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات، إذ خلصت آرائها إلي أن أساس الداء يكمن في تجربة التحول الاشتراكي التي انتهجت آواخر عقد السبعينات والتي أسفرت عن تأميم القطاع الخاص وإنهاء دوره في قيادة النشاط الاقتصادي لصالح هيمنة مطلقة للقطاع العام علي مختلف أنشطة الإنتاج والتوزيع، ونذكر في هذا الصدد ما تضمنته الدراسة القيمة التي أعدها مركز بحوث العلوم

الاقتصادية بتنسيق مع اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد عام 1991 والتي كانت بعنوان: أسس إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، حيث ناقشت ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي علي أساس من نظرية تحرير الاقتصاد من قبضة الدولة، ولكن مضامين الدراسة لم تجد طريقها للتبني لتحرج صناع القرار الليبي عن الأخذ بمضامين الدراسة وتوصياتها بحجة أنها تنتمي بصورة كاملة للتوجه الرأسمالي، ولأنها، أي القيادة الليبية، لا تزال تملك الخيار الكامل في تقرير التوجه السياسي والاقتصادي دون قهر أو ضغط، مما يشير إلي أن قرار إلغاء القطاع العام لم يكن بداعي الحاجة إلي الإصلاح الاقتصادي أو بناء علي تقدير لحاجة البلاد وشعبها لمثل هذا التوجه مما يلقي بظلال من الشك علي دوافعه ومن ثم علي فرص نجاحه .

لا شك أن الظروف تغيرت تماما . وبالتالي الموقف عن الفترة التي طرح فيها خيار إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي لسببين: **أولهما** لا يخفي علي أحد وهو المسعي للتكيف مع أوضاع ما بعد الحادي عشر من سبتمبر والحرب علي العراق والتي لم تترك للقيادة السياسية خيارا، **والثاني** وهو ازدياد إطباق الأزمة الاقتصادية المحلية وفشل كل المحاولات لاحتوائها، إذ تشير كل الدراسات والتقارير إلي فشل خطط وبرامج وسياسات التنمية في إيجاد مصدر بديل للنفط لتمويل الميزانية العامة، بل إن السياسات غير المسئولة أدت إلي تفاقم الأوضاع وبرزت في الاقتصاد مشاكل من أبرزها : ازدياد الدين العام وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وشحة السيولة وتدني معدلات الكفاءة الإنتاجية لمختلف الوحدات الصناعية والزراعية وتدني مستوي الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المرافق والإسكان والبريد والكهرباء، مما أوصل البلاد إلي حالة متأزمة تنذر بغليان شعبي وتذمر جماهيري هو نتيجة طبيعية لسوء الأحوال المعيشية ستهدد استقرار البلاد وربما بقاء النظام ذاته. من جهة ثانية فإن هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية تحول دون رغبة النظام الليبي في الاندماج في المنظومة الدولية وتحسين علاقاته مع الدول الغربية والولايات المتحدة إذا يتطلب ذلك استقرارا اقتصاديا وفق نظرية اقتصاد السوق الذي يستلم فيه القطاع الخاص زمام المبادرة ويقف فيه دور الدولة عند مهام الأمن والدفاع والإشراف علي المشاريع الاستراتيجية، وهذا ما أشارت إليه بوضوح مبادرة الشراكة التجارية في شهر مايو (2006) كشرط للقبول في عضويتها .

عجز القطاع الأهلي عن تملك الوحدات والشركات الإقتصادية:

مضت الدولة في طرح شركات ومؤسسات تتجاوز قيمة أصولها حوالي 8 مليار دينار ليبي أمام الرساميل الوطنية والأجنبية، ولأن اللائحة التنظيمية لبرنامج الخصخصة تسمح للرأس مال الأجنبي من التملك في حال قصور التمويل المحلي ولأن القطاع الخاص الوطني تم تأميم غالبية أنشطته خلال السبعينات والثمانينات، وحتى بعد أن سمح القانون في أواسط الثمانينات بعودته فلايزال حديث التكون ونشأ في ظروف معقدة للغاية لم تسمح بتطور مؤسساته وتراكم أصوله وازدياد مشاركته في النشاط الاقتصادي، بل ظلت كلاليب ومشارط الدولة تلاحقه في كل أوان ومكان.

لذا لم تفلح سياسة بيع شركات القطاع العام في تشجيع شريحة واسعة من امتلاك تلك الشركات ولذا كانت مشاركة الرأسمال الخاص مشاركة هامشية في امتلاك حصص ذات قيمة صغيرة في هذه المؤسسات الضخمة، وذلك مع اختيار الدولة خيار الإكتتاب العام للخصخصة. وتتطرق ورقة "توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الليبي: نموذج مقترح" إلى تقدير متوسط إدخار الفرد الليبي شهريا والذي هو بحدود (22 دينار ليبي) وذلك من خلال تقدير نصيب الفرد من إجمالي الودائع لأجل والودائع الإدخارية في المصارف المختلفة وإجماليها حوالي 1500 مليون دينار ليبي في العام 2002 بحسب الورقة.

وعند مقارنة متوسط إدخار الفرد بأسعار أسهم العديد الشركات المطروحة للتمليك والتي تتراوح قيمتها بين (50–100 دينار ليبي) يظهر مدى ضعف القدرة التمويلية للأفراد الليبيين لشراء الشركات والوحدات الاقتصادية العامة. ومع افتراض اتخاذ قرار بتخفيض قيمة الأسهم بنسبة 100% لتكون في مستوى متوسط ادخار الأفراد فإن احتمال استجابة المدخر لهذا التخفيض الكبير ستعتمد على سلم أولوياته حيث يدخل في متوسط الادخار المقدر (22 دينار) جملة من المتطلبات الحياتية المهمة (زواج، أقساط سكن، شراء سيارة..الخ)، كما أن ضعف الثقة في سياسات الحكومة وفشل تجارب التمليك السابقة والخوف من بعبع

الفساد سيهم إلى درجة كبيرة في جعل قرار شراء أسهم شركات ووحدات مملكة مخاطرة لن يخوض المواطن الليبي غمارها بيسر [1].

إن معظم الإستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة قد نفذ عن طريق القطاع العام ، حيث بلغت نسبة استثمارات هذا القطاع من إجمالي الاستثمار حوالي 88.1% ، بينما لم تزد مشاركة القطاع الخاص خلال الفترة 1970–1997 عن 12%[2]. وهناك بعض المعلومات التي تشير إلى زيادة نشاط القطاع الخاص في المجالات الخدمية خاصة في القطاع السياحي خلال السنوات (2000–2005) ويقدر تقرير لمنظمة دولية حجم استثمارات القطاع الخاص بحوالي 2 % من الناتج المحلي الإجمالي (7: IMF–2006) ، إلا أن معظم مؤسسات القطاع الخاص تعمل خارج الاقتصاد الرسمي المسجل ، ويقدرها بعض الباحثين بأنها تشكل مـا بين (30–40) % من إجمالي الناتج المحلي (بورتروبيرجن ، 2005 ، 20)[3] .

---

[1] السنوسي بسيكري، خصخصة القطاع العام في ليبيا، مقالة،أقلام أونلاين، العدد التاسع عشر، السنة الخامسة، نوفمبر-ديسمبر 2006.

[2] صبحي محمد قنوص وأخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما (1969-1999) ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر، الفصل الخامس، النمو الاقتصادي، ص 255.

[3] عبد الله محمد شامية، السياسات الاقتصادية لمرحلة اعادة الهيكلة " ورقة بحثية" ، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قار يونس، بنغازي، 11-13 يونيو، 2007.

جدول(8): توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص – ليبيا –1970–1997

الفترة	قطاع عام		قطاع خاص		الاجمالي
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1972-1970	546.6	%69.1	% 244.4	%30.9	791
1975-1973	1742.6	%79.1	% 460.4	%20.9	2203
1980-1976	7282.8	%87.2	%1057.2	%12.8	8259.2
1985-1981	980.5	%91.7	%88.7	%8.3	10692
1990-1986	4051.2	%90.2	%440.1	%9.8	4491.3
1997-1991	3295.7	%75.4	%1075.3	%24.6	4371
1997-1970	17899.4	%88.1	%3666.1	%11.9	21565.5

المصدر: أمانة التخطيط، مكتب الحسابات القومية " طرابلس–ليبيا"

أهم التشريعات والقوانين الاقتصادية في ليبيا (1981-2006)

في إطار التحولات الاقتصادية التي كان يشهدها المجتمع العربي الليبي ، بدأ التفكير في برامج إعادة هيكلة الاقتصاد ، والتوجه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية ، والعمل على رفع كفاءة المنشات الإنتاجية والخدمية والدفع بالمواطنين نحو النشاطات الإنتاجية الخاصة في مرحلة مبكرة ترجع إلى أوائل الثمانينيات ومن أهم وأبرز تلك المحاولات صدور قانون العمل رقم 15 (سنة1981) الذي يقر مبدأ المرتبات المتساوية للأعمال والمسئوليات المتكافئة، وذلك في إطار إشباع الحاجات الأساسية لمن يخضعون للنظام المذكور، واستحقاق الزيادة السنوية طبقاً لمستوى الأداء والإنتاج .ويكون استحقاق المرتب بما يتناسب وتحقيق ما يوضع من معدلات للأداء وذلك كله وفقاً للأسس والضوابط العامة التي تحددها اللوائح الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون، تبع ذلك صدور القانون رقم (9) لسنة 1985 بشان الأحكام الخاصة بالتشاركيات ، ثم القانون رقم (8) لسنة 1988 بشان بعض الأحكام الخاصة بالنشاط الاقتصادي ، وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (724) لسنة 1989 بشان أسس تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية ، وتم بالفعل نقل ملكية العديد من الوحدات الاقتصادية العامة إلى الإفراد وذلك في إطار سياسة عامة ترمي إلى إعادة هيكلة البنية الإنتاجية في الاقتصاد الليبي ، ولقد توج هذا التوجه بصدور القانون رقم (9) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، الذي يشجع على الملكية الفردية ، وتكوين الشركات المساهمة ، وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي حسب ما نص عليه قانون النقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993، إلا أنه بالرغم من هذه الأرضية التشريعية الأولية لم يتحفز القطاع الخاص لخوض غمار الاستثمار والإنتاج ، وفي ذات الوقت برزت بعض الأنشطة الهامشية البسيطة في المجالات التجارية والخدمية والحرفية.

جدول(9): عدد التشاركيات التي حصلت على تمويل ، والمبالغ المتحصلة عليها حسب النشاط في ليبيا (1981-1991)

النشاط	عدد الموافقات	النسبة %	المبلغ(دينار)
صناعات غذائية	469	41.65	77.497,209
صناعات بلاستيكية	171	15.19	5.487.228
صناعات نسيجية	136	12.08	2.166.543
أنشطة خدمية	70	6.22	1.773.464
مواد بناء	65	5.77	4.845,807
صناعات خشبية	25	2.22	1.041.300
صناعات معدنية	78	6.93	2.622.433
صناعات كيماوية	14	1.24	370.550
صناعات منزلية	49	4.35	1.336,056
صناعات أخرى	47	4.17	173.503
المجموع	1126	100	29.036.083

المصدر: مصرف التنمية"ليبيا" – التقارير السنوية، 1995.

ومع نهاية عقد التسعينيات ، وأوائل العقد الحالي صدرت مجموعة من التشريعات تهدف إلى تصحيح وملء بعض الثغرات والتناقضات في البيئة القانونية القائمة وتشجيع برامج إعادة الهيكلة ، ودفع القطاع الخاص للمشاركة وبجدية في الحياة الاقتصادية ، وتهدف مجموعة أخرى وبشكل أكثر تحديدا إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية في النمو والاستقرار الاقتصادي ، ومن أهم هذه القوانين والقرارات : القانون رقم (5) لسنة 1997 بشان تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، والذي تم تعديله عام 2006 ، والقانون رقم (9) لسنة 1430م (2001) بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة ، والقانون رقم

(8) لسنة 1430م (2001) بتعديل بعض مواد القانون رقم (9) لسنة 1992 بشان مزاولة الأنشطة الاقتصادية ، ثم القانون رقم (21) لسنة 1369ور (2001) بتقرير بعض الإحكام في شان مزاولة الأنشطة الاقتصادية ، والقانون رقم (1) لسنة 1372ور (2004) بإضافة وتعديل بعض المواد القانون رقم (21) لسنة 1369ور (2001) بشان تنظيم مزاولة الأنشطة الاقتصادية ، والقانون رقم (3) لسنة 1372ور (2004) بشان تعديل بعض الإحكام الخاصة بالملكية العقارية ، والقانون رقم (6) لسنة1372ور (2004) بشان تنظيم أعمال الوكالات التجارية ، والقانونان رقم (11) و رقم (12) لسنة 1372ور (2004) بشان ضريبة الدخل وضريبة الدمغة ، ثم مجموعة قرارات منها قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (7) لسنة 1370 ور (2002) بتعديل وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي ، وقرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم (70) لسنة 1370ور (2002) بتقرير بعض الأحكام بشان الاستيراد ، وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (70) لسنة 1370ور (2002) بشان الملكيات الخاصة ، وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (109) لسنة 1374 ور (2006) بإنشاء صندوق التشغيل ، وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (134) لسنة 1374 ور (2006) بإنشاء سوق الأوراق المالية .

هذه التشريعات بنصوصها ولوائحها التنفيذية ، وزخمها الشديد ، مهدت الأرضية القانونية لبدء برامج إعادة هيكلة حقيقية ، ووفرت إطارا للقطاع الخاص لكي يتحرك وينضج ليتمكن من المشاركة الحقيقية في العملية الاقتصادية التنموية بكامل أبعادها[1].

---

[1] عبد الله محمد شامية،مرجع سابق. "بتصرف".

جدول(10): التشاركيات الانتاجية حسب أوجه النشاط "ليبيا"

النشاط	العدد	النشاط	العدد
الصناعات الغذائية	1330 تشاركية	الصناعات الكيماوية	1027تشاركية
الغزل والنسيج والجلود	2958تشاركية	صناعات مواد البناء	663تشاركية
الآثاث والورق	766تشاركية	الصناعات المعدنية والهندسية	3479تشاركية

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، اضواء على منجزات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970-1991، شهر يونيو 1992، ص34.

تلخيص السياسة العامة الاقتصادية في ليبيا (1970-2006)

على الرغم من أن الهدف العام للتنمية ظل تنويع مصادر الدخل وتغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن السياسات المتبعة لتحقيق ذلك اختلفت عبر المراحل المختلفة والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مراحل، **الأولى تبدأ من 1970 إلى 1985** ، حيث انتهجت الدولة سياسة تقوم على إحلال الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والاعتماد في ذلك على القطاع العام، **والمرحلة الثانية من 1986 إلى 1999**، وهي مرحلة غياب التخطيط التنموي الشامل واتسمت بتذبذب وتعارض السياسات، ما بين الاستمرار في إتباع التوجهات الاشتراكية السابقة والتحول نحو الانفتاح الاقتصادي، **والمرحلة الثالثة من 2000 إلى 2006**، وخلال هذه المرحلة تم إتباع سياسة تنمية الصادرات وتنمية ببعض القطاعات الخدمية كالسياحة والتجارة، وإتاحة المجال للقطاع الخاص[1].

[1] عمر ابراهيم العفاس، فادي محمد نوري المغيربي، ابتهال عبد الله الشحومي، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تحديد أولويات التنمية لصانع السياسة العامة في ليبيا، "ورقة بحثية" من مؤتمر السياسات العامة في ليبيا، مرجع سابق.

ثانيا: المتغيرات الخارجية " القوى الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الليبي" :

أهم تلك المتغيرات الخارجية التي كان لها تأثير واضح على هيكلية الاقتصاد المحلي الليبي في فترة التسعينات وحتى مطلع الألفية الجديدة تمثلت تحديدا في ثلاث نقاط:

- قضية لوكيربي الدولية.
- تسريب الأموال الليبية للخارج.
- الاستثمارات الأجنبية.

- **قضية لوكيربي الدولية:**

أعلنت سلطات شركة بان أمريكان للطيران المدني يوم 22-12-1988 أن جميع ركاب الطائرة الجامبو بوينج 747 التي انفجرت في الجو وسقطت على قرية لوكيربي في اسكتلندا لقوا مصرعهم وأن عدد ضحايا الحادث يصل إلى 273 شخص بينهم 15 شخصا من القرية[1].

ومنذ ذلك الحين تناثرت الاتهامات شرقا وغربا واتجهت أصابع الاتهام إلى عدة اتجاهات، حيث وجهت التهم إلى كل من سوريا وإيران ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من التنظيمات الفلسطينية الأخرى ، وحملت هذه الجهات – كلا في حينه– المسئولية عن الحادث. إلا أنه منذ منتصف عام 1991 تركزت الاتهامات وتصاعدت تجاه ليبيا محملة إياها المسؤولية عن الحادث، وصاحب ذلك حملة دعائية مكثفة مضادة لليبيا والنظام السياسي فيها ,وأدعت الولايات المتحدة أن لديها أدلة على تورط ليبيا في تفجير الطائرة، وطالبتها

---

[1] قضية لوكيربي ومستقبل النظام الدولي، الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية ، نجموعة من الخبراء، مالطا، مركز دراسات العالم الاسلامي،1992،ص95.

بتسليم إثنين من مواطنيها. وتناقلت وكالات الأنباء أنه في 20-1-1992 أصدر مجلس الأمن الدولي قرار يطالب ليبيا بتسليم إثنين من مواطنيها للمحاكمة أمام السلطات الأمريكية في أول سابقة من نوعها[1].



شكل(12): النصب التذكاري لضحايا لوكيربي

وبالتزامن صدر في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في 13 نوفمبر 1991 أمر بالقبض على مواطنين ليبيين اشتبه في مسؤليتهما عن تفجير الطائرة؛ كونهما يعملان بمكتب شركة الخطوط الجوية الليبية بمطار لوقا بمالطا وقيل أنه بمعرفتهما تم شحن حقيبة تحتوي على متفجرات.

على الفور رفضت ليبيا الطلب وبدأ القضاء الليبي التحقيق في الاتهام، وأوقف المواطنان الليبيان، وطلب من الدولتين تقديم ما لديهما من أدلة ضدهما. أصرت الدولتان على طلبهما ورفضت ليبيا الاستجابة، لما رأته – حسب ما أعلنته– من اتهامات باطلة تثيرها الدولتان دون توفر أية أدلة لديهما

---

[1] اغتيال ليبيا ،فريق من الخبراء ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص ص117-119.

العقوبات:

بدأت الدولتان باستغلال تأثيرهما في التحرك داخل مجلس الأمن حتى تمكنتا من إصدار قرار في 31 مارس 1992 يحمل الرقم 748 بأغلبية 10 أصوات وإمتناع 5 أعضاء عن التصويت من بينها المغرب، يوجب على ليبيا الاستجابة لطلب الدولتين، ويهدد بفرض عقوبات عليها من بينها حظر الطيران منها واليها، وقد رفضت ليبيا الاستجابة لهذا القرار وتم فعلاً توقيع العقوبات في الموعد المضروب كأجل نهائي وهو 15 أبريل 1992.

وتحت ضغط أمريكي بريطاني مشترك أصدر مجلس الأمن الدولي في 11 نوفمبر من نفس العام باستصدار قرار برقم 883 يطور من نوع العقوبات المفروضة ويوسعها لإجبار ليبيا على الإذعان لمطالب الدولتين. فرض القرار عقوبات على ليبيا شملت حظر الطيران منها وإليها، ومنع تصدير الأسلحة، وتقليص العلاقات التجارية والدبلوماسية معها، ثم تزايدت العقوبات، واستمر الحصار على الجماهيرية تحت مظلة الأمم المتحدة، وأمينها العام آنذاك[1]، وقد طورت هذه العقوبات ومنها " تجميد الأموال والموارد الليبية في الخارج باستثناء الموارد المتعلقة بانتاج وتصدير النفط والمنتجات الزراعية" " في أعقاب صدور القرارين 731، 748 بتاريخ 21 مارس 1992.

التأثير الاقتصادي للعقوبات:

الدولة الليبية وخلال الحصار الجوي فقدت الكثير بل أن عجلة التطور الاقتصادي و الصحي والاجتماعي توقفت عن السير نهائيا مما سبب إرباك بالإدارة الليبية وخسائر مادية وإنسانية جسيمة لا تقدر بثمن حيث أن الدولة الليبية نفسها قامت بدراسات إحصائية تؤكد بان خسارة ليبيا لكل سنة من سنوات الحصار الجوي علي ليبيا كلفت سنويا ضياع عشرة مليار دولار أي ما يعادل إجماليا بين التعويضان والخسائر 250 مليار دولار

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، قضية لوكيربي، 13-12-2011.

تقديريا وليس إحصائيا [1]. وليبيا التي وقعت تحت الحصار الاقتصادي الدولي أتبعت سياسة نقدية ترتكز علي تقليل الصرف النقدي إلي أدني حد لبناء احتياطات كبيرة من العملة الصعبة تحسبا لقيام الدول الكبري (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا) بفرض حظر علي الصادرات النفطية الليبية في حال عدم الوصول إلي حل قضية لوكربي. وقد ظلت بيانات بنك التسويات الدولية في سويسرا تشير بتنامي الاحتياطات المالية الليبية خلال العقد الماضي " سنوات التسعينات". وبعكس الوضع الطبيعي فأن ارتفاع الاحتياطات النقدية والمالية للدينار الليبي لم يشفع له بسبب المخاطر المحتملة التي كانت تواجه الاقتصاد الليبي في حال فرض الحظر النفطي. وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية عاني الاقتصاد الليبي من مشاكل حقيقية كالتضخم الاستثنائي الذي نتج عن تدهور قيمة الدينار الليبي، وتوقف الاستثمار الحكومي والخاص بسبب نقص الأموال وارتفاع نسبة المخاطرة، وتدني مستوي معيشة الفرد مقارنة بالدول النفطية الأخري بسبب تجمد المرتبات، وتفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي [2].

وقد إزداد الأمر سوءا من الناحية الاقتصادية مع تسوية الموضوع بالطرق السياسية والدبلوماسية وقبول ليبيا دفع تعويضات لعائلات ضحايا الحادث شريطة رفع العقوبات الدولية عنها ، حيث تم تحويل مايقارب من 2.7 مليار دولار من أموال البنك الوطني الليبي إلى حساب بنك التسويات الدولية في سويسرا بعد توقيع اتفاق دفع هذه التعويضات عام 2003. ويقضي الاتفاق بأن تدفع ليبيا 4 ملايين دولار لعائلة كل ضحية بعد رفع العقوبات المفروضة على ليبيا منذ عام 1992، ثم تقوم بدفع 4 ملايين لعائلة كل ضحية بعد رفع العقوبات الثنائية التي فرضتها واشنطن على ليبيا عام 1986، كذلك ستدفع ليبيا مليوني دولار الى عائلة كل ضحية بعد رفع اسمها من قائمة وزارة الخارجية الاميركية الخاصة بالدول التي تساند الارهاب [3].

---

[1] لهادي شلوف، ليبيا وبريطانيا واتهامات جديدة سوف توجه للفلسطينيين وإيران وسوريا ولبنان في قضية لوكربي، مقالة ، موقع ليبيا المستقبل،20-6-2009.

[2] محمد الشحاتي، قراءة في التحولات الاقتصادية الجارية في ليبيا واشكالاتها، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية، 12-12-2004.

[3] صحيفة الشرق الأوسط،العدد9026، 15 أغسطس 2003، تحت عنوان: ليبيا توقع اتفاق دفع تعويضات لوكيربي.

- **تسريب الأموال الليبية للخارج" المساعدات – الحروب – خروج الأموال"**

تعد هذه المسألة ذات تأثير بالغ السؤ والضرر على الموارد الليبية المتاحة للمجتمع، وترتبط بوجود واشتراك قوى خارجية في التأثير على هيكلية وفاعلية الاقتصاد المحلي الليبي سلبا أو ايجابا :

المساعدات للخارج:

منذ أن تبنت ليبيا الاتجاه القومي العروبي مع نهاية فترة الستينات، أصبحت في مواجهة القوى الغربية المعادية لهذا المد القومي، ولعل من أبرزهما هنا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومعهما فرنسا، وتلك الدول تحملت أو كان عليها مسئولية تلك الخسائر الاقتصادية الجسيمة التي مني بها الاقتصاد الليبي بسبب حزمة كبيرة من العقوبات والحصار الأمر الذي أثر بشدة على هيكلية ومكونات الاقتصاد الليبي. وعلى ذلك لجأت القيادة السياسية الليبية إلى تكوين حلفاء لها وإستمالتهم بالأموال والاستثمارات الليبية المختلفة لمواجهة هذا الخط العدائي الغربي ، ولعل من ابرز هؤلاء الحلفاء الدول الأفريقية ، حيث لجأت ليبيا إلى تكوين الاتحاد الأفريقي خلال قمة أفريقيا في سرت عام 1999، وعلى ذلك ، تم توجيه أصول كبيرة من الميزانية اللييبية إلى دول هذا الاتحاد في شكل مساعدات ومنح واستثمارات مختلفة. وفي هذا الاتجاه استخدمت الوسائل الاقتصادية بشكل ملحوظ ودون أي تردد وأبرمت ليبيا مجموعة من الاتفاقيات الفنية والاقتصادية والثقافية مع عدد كبير من الدول الأفريقية، بل لقد زادت الاتفاقيات والمعاهدات لتشمل جميع الدول الأفريقية كما كانت هناك مساعدات في شكل قروض وهبات، أو إسهامات في تشييد مؤسسات في العديد من الدول الأفريقية التي ارتبطت مع ليبيا بمعاهدات او اتفاقيات صداقة وتعاون أو حسن جوار، هذا بالاضافة إلى تلك الاسهامات التي تقدمها الدولة الليبية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية أو من خلال شركة الاستثمارات الخارجية أو المصرف الليبي الخارجي، حيث ساهمت تلك المؤسسات في العديد من المشاريع الاقتصادية والإنمائية، في دول أفريقية ، على طول الساحة الأفريقية، بغية الإكتفاء من خلال المساعدات وعدم اللجوء إلى مؤسسات أو دول استعمارية تنهب خيرات أفريقيا وتهيمن عليها وتسخرها لمصالحها.

وبلغت القروض التي تم تقديمها (خلال فترة الثمانينات فقط) مبلغ 189 مليون دولار، إضافة إلى تقديم 11 مليون ومائة ألف طن من النفط الخام ، قدمت كقروض إلى ثلاث دول أفريقية هي: موزمبيق، تنزانيا وغانا وبلغت تكاليفها 228,567 مليون دولار، كما تم تقديم 11 قرضا خلال فترة الثمانينات بمبلغ 448 مليون دولار منها 182,6 دولار كقروض نفطية[1].

وفي هذا السياق أيضا، قامت ليبيا باستخدام عائدات النفط " خاصة خلال فترتي السبعينات والثمانينات" لدعم العديد من حركات التحرر في العالم مثل تلك الحركات الخاصة بجيش التحرير الأيرلندي وحركة مورو لتحرير الفلبين وحركات التحرر في أمريكا اللاتينية، بالاضافة إلى الدعم الليبي الواضح للقضية الفلسطينية وجامعة الدول العربية.

الحروب:

تمثلت في الحرب بين ليبيا وتشاد مرتين، كانت الأولى في بداية الثمانينات وتحديدا عام 1983، والثانية بعد منتصف الثمانينات ، عام 1987، وذلك بعد بقاء القوات الليبية في تشاد لمدة أربع سنوات كاملة، ولقد كان السبب الرئيسي لهذه الحرب هو قطاع أوزو الحدودي المتنازع عليه من قبل الدولتين، وهذه الحرب بالاضافة إلى تكبد ليبيا خسائر فادحة في أرواح جنودها، فإنها كلفتها أيضا بالطبع مئات الملايين من الدولارات التي ضاعت في صحراء تشاد. ولقد تسلمت تشاد هذا القطاع الحدودي والبالغ مساحته نحو 70000 كيلو متر مربع بعد صدور حكم من محكمة العدل الدولية بلاهاي لصالحها، وإنتهاء النزاع بين البلدين بعد أن كلف هذا القطاع ليبيا" حسب التقديرات" نحو ملياري دولار من أموال خزانتها العامة.

---

[1] موجز التقرير العام للتعاون العربي الليبي الأفريقي، المكتب الشعبي للاتصال الخارجي، إدارة الشؤون الاقتصادية والتعاون الأفريقي، ص ص 6,4

خروج الأموال:

يتعلق هذا الأمر بجريمة اختلاس وسرقة المال العام وتهريبه خارج البلاد، والتي صدر بشأنها قانون رقم(3) في غسيل الأموال، أي اختلاس وسرقة الأموال الخاصة بالدولة. كذلك يتعلق الأمر بخروج نسبة كبيرة من الأموال للخارج لعمل إستثمارات قد لاتشكل فائدة كبيرة للاقتصاد الليبي أو تكون في غير موضعها ، أو كما هو الحال عند فتح حسابات مصرفية لكبار مسئولي الدولة أو أي مظهر من مظاهر البذخ والاسراف المالي الخاص بشراء هؤلاء المسئولين حصص وعقارات خارجية أو اسهم معينة في شركات ونوادي رياضية.....الخ. إحدى التقارير أن عائدات النفط الليبية تستثمر أغلبها في الخارج، وأن الهيئة الليبية للاستثمار" الصندوق السيادي لليبيا" تقدر ثروتها مابين 60–80 مليار دولار، وتتنوع استثمارات الهيئة بين البنوك وشركات النفط والصحف والنوادي الرياضية حيث تمتلك مايلي[1]:

- 16.5% في مصرف الطاقة الأول في البحرين.
- 2.6% في مصرف يوني كريديت الايطالي." مع امتلاك المركزي الليبي حصة4.9% من البنك"
- 10% من حصة شركة وينربرجر النمساوية أكبر مصنع لقرميد البناء في العالم.
- 1.4% في شركة روسال الروسية ثاني أكبر مصنع للألومنيوم في العالم.
- 2.6% في شركة فيات الايطالية.
- 3% من شركة بيرسون للنشر التي تمتلك صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية.
- 7.5% في نادي يوفنتوس الايطالي .
- حصة في شركة إيني الايطالية للنفط.

---

[1] قناة العربية الاخبارية ، تقرير خاص عن الاقتصاد الليبي، النشرة الاقتصادية، 17 فبراير 2011.

- استثمارات في القطاع العقاري في بريطانيا ومصر.

كما يرتبط الأمر هنا أيضا بتحويل أرباح الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا وكذلك شركات محلية للخارج، مما يشكل تسريبا للعملات الصعبة الموجودة بالدولة. ويوضح الجدول التالي (جدول11) أحد الاحصائيات المتضمنة خروج الأموال من ليبيا في صورة تهريبها :

جدول(11): عدد قضايا الفساد للسنوات من 1999 – 2004 في ليبيا

نوع الجريمة	العدد
تزوير الأوراق والوثائق الرسمية	2337
تزييف الأختام والعلامات الرسمية	90
الرشوة	193
الاختلاس	374
تهريب الأرصدة والأموال	**65**
جرائم ذات مساس بالاقتصاد	402

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى اللجنة الشعبية العامة للعدل و الأمن العام طرابلس

التقارير السنوية عن الجريمة للسنوات 1999 – 2004

- **الاستثمارات الأجنبية.**

لا يزال الاقتصاد الليبي يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه مقارنة ببعض الاقتصاديات النامية ، كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى ، وأن هيكل هذه الاستثمارات لا يزال محصورا في قطاعات محدودة جدا كالنفط الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حيث يبين الجدول رقم (12) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فقد بلغت هذه الاستثمارات 189.150 مليون دينار عام 2000 ،تراجعت إلى 121.323 مليون دينار عام 2002، ثم عادت وارتفعت إلى 521.333 مليون دينار عام 2005 ، إذ بلغ معدل النمو السنوي لها 143.9%، أما فيما يتعلق بتوزيع هذه الاستثمارات – خلال الفترة –2000–2005 على القطاعات الاقتصادية غير النفطية فيمكن ملاحظة الأتي (جدول12):

–يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد وصلت الاستثمارات الواردة إليه 65 مليون دينار أي ما نسبته 34.4%من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000 ، ارتفعت إلى 73.636مليون دينار أو ما يعادل 60.7% عام 2002 ، وأخيرًا بلغت 399.136 مليون دينار أو ما نسبته 76.6 % عام 2005.

–أما قطاع السياحة فيأتي في المرتبة الثانية ، حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه 124.150مليون دينار ، أي ما نسبته 65.6% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000 ، تراجعت إلى 112.498 مليون دينار ، أي ما نسبته 60.3% عام 2003.

–يأتي قطاع الصحة في المرتبة الثالثة من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد وصلت هذه الاستمارات إلى 29.636 مليون دينار أي ما نسبته 24.4%عام 2002 ، ارتفعت إلى 65.600 مليون دينار أو ما نسبته 12.6% عام2005.

–وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات إلى 17.401 مليون دينار ، أي ما نسبته 14.4%من إجمالي الاستثمارات الأجنبية ، ارتفعت إلى 51.872 مليون دينار أو ما نسبته 9.9% عام 2005.

– أما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الزراعة فقد وصلت إلى 65 ألف دينار أي ما نسبته 0.5% من إجمالي الاستثمارات عام 2002 ، وارتفعت إلى 4.725 مليون دينار أو ما نسبته 0.9% عام2005 [1].

---

[1] عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، البيئة العامة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، ورقة بحثية ، المؤتمر الوطني للاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2006، ص ص 9,10.

جدول(12): تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة "بالمليون" الواردة إلى بعض القطاعات الاقتصادية "ليبيا" 2005- 2000

القطاع	الصناعة		الزراعة		السياحة		الصحة		الثروة البحرية		الخدمات		الاجمالي
السنة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة "	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
2000	65000	34.4	-		124,15	65	-		-		-		189,150
2001	14763	100	-		-		-		-		-		14.763
2002	73636	60.7	0,650	0,5	-		29,6	24	-		17,40	14	323،121
2003	33979	18,2		-	112,49	60	30.1	16	6,500	3,5	3,55	1.8	186,709
2004	155047	83.4	4,960	2,7	-		10,5	5	-		15,19	8.2	185,753
2005	399136	76.6	4,725	0,9			65,6	12	-		51,87	9.9	521,333

تجدر الإشارة بأن المشروعات التي أخذت في الاعتبار هي المشروعات تحت التأسيس وتحت التنفيذ وتحت التشغيل، كذلك أن هذه الاستثمارات لا يدخل فيها الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط لعدم توفر بيانات عن هذه الاستثمارات من مصادر رسمية.

المصدر : هيئة تشجيع الاستثمار ، التقارير السنوية للفترة 2000-2005

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا4729.618 مليون دينار خلال الفترة2005-2000 ، ويتضح عدة حقائق أهمها مايلي:

- إن عدد الدول التي قامت بالاستثمار المباشر في ليبيا 30 دولة منها 9 دول عربية.

- تأتي بريطانيا في الترتيب الأول بين الدول المستثمرة ، إذ بلغ حجم استثماراتها 2757.729 مليون دينار ، أي ما نسبته 58.3% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000-2005.

- أما دولة موريشوس فتأتي في الترتيب الثاني ، إذ وصل حجم استثماراتها 650.000 مليون دينار ، أي ما نسبته 13.74%من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة المشار إليها.

- تأتي دولة الإمارات في الترتيب الثالث على مستوى الدول المستثمرة في ليبيا ، في حين تحظي بالترتيب الأول بين الدول العربية إذ بلغ حجم استثماراتها 311.461 مليون دينار ، أي ما نسبته 6.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المشار إليها.

-أما دولة الجزائر فتأتي في الترتيب الرابع بين الدول المستثمرة في ليبيا ، وتأتي في الترتيب الثاني بين الدول العربية ، حيث وصل حجم استثماراتها260.427 مليون دينار أي ما نسبته 5.51% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة 2000-2005.

- وصل إجمالي استثمارات الدول العربية في ليبيا 843.992 مليون دينار ، أي ما نسبته 017.8% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة 2000- 2005[1] .

---

[1] المصدر السابق، ص 12.

جدول(13): التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة الواردة حسب الدول إلى ليبيا خلال الفترة2000-2005(دينار)

ر.م	الدولة	قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	نسبة المساهمة(%)
1	السعودية	4.900	0,10
2	البحرين	7.800	16.0
3	الامارات	311.461	6,50
4	فلسطين	4,076	0.08
5	الأردن	19,088	0,40
6	المغرب	6.582	0,14
7	تونس	105.976	2.24
8	مصر	123.682	2,61

المصدر : هيئة تشجيع الاستثمار ، التقارير السنوية للفترة 2000-2005

ثالثا: تحليل أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على فاعلية الاقتصاد الليبي:

1-تحليل أثر المتغيرات الداخلية:

بالنظر إلى ماتحقق للاقتصاد الليبي خلال العقود السابقة، باعتبار أن ذلك محصلة للسياسات الاقتصادية المختلفة التي إنتهجتها الدولة، نجد حقيقة واضحة أمامنا وهي تعثر السياسات التي كان يحاول من خلالها صانع القرار الليبي تنشيط الاقتصاد الليبي بكامل قطاعاته من ناحية، وتحقيق التوازن وإصلاح الخلل الهيكلي داخل هذا الاقتصاد من ناحية أخرى، إن إعتماد الصادرات الليبية على صادرات النفط دائما ما أوجد حالة من عدم الاستقرار داخل أركان الاقتصاد الليبي بسبب ماهو متعارف عليه من تقلبات السوق العالمية الخاصة بصناعة النفط والظروف النقدية credit condions المرتبطة بتصدير هذه السلعة وبالتالي فإن ضعف مستوى أداء القطاعات الغير نفطية في ليبيا قد ساهم في زيادة حالة عدم الاستقرار داخل هذا الاقتصاد. كما أن تراجع قطاعي الزراعة والصناعة أمام قطاع الخدمات قد سجل مؤشر سلبي أخر خاص بالاقتصاد الليبي.

وعلى الرغم من أن السياسات التنموية ركزت على تنمية قطاعي الصناعة والزراعة، لكي تشكل مصادر دخل بديلة للنفط، إلا أن الأنفاق الفعلي أخذ منحى آخر، فقد استحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة من الأنفاق، ففي السنوات 2000 – 2004 أنفق فعليا مبلغ 6371.4 مليون دينار على قطاع الخدمات، وبنسبة 49.4 % من إجمالي نفقات التحول، أما قطاعا الصناعة والزراعة فقد حصلا على نسبة أقل من الإنفاق، حيث بلغ إجمالي نفقات قطاع الصناعة لنفس السنوات مبلغ 1863.8 مليون دينار ليبي، وبنسبة 14.4 % من إجمالي النفقات، وأنفق على قطاع الزراعة مبلغ 882.9 مليون دينار ليبي وبنسبة 6.8 % لنفس السنوات.

ويظهر الناتج المحلي الإجمالي الحجم الحقيقي لهذه القطاعات، ففي عام 2004 نجد أن قطاع الخدمات يساهم بنسبة 27.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة 79.3 % من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، أما قطاع الزراعة فنجد أنه يساهم بنسبة 3.4 % و10.1% على التوالي، وقطاع الصناعة يساهم بنسبة 1.8 % و 5.33 % على التوالي ، وتعكس هذه البيانات مدى تضخم وزيادة القطاع الخدمي على

القطاعات الأخرى ، خاصة إذا ما نظرنا إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، كما أن قطاعي الزراعة والصناعة حققا معدلات ضعيفة، ومستويات كفاءة منخفضة، فقطاع الصناعة الذي يستحوذ على نسبة 14.4% من مجموع النفقات الفعلية للتنمية ، ساهم بنسبة 1.8 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي[1].

إن ذلك الضعف الواضح والمستمر لأداء كل من قطاعي الصناعة والزراعة قد أدى بليبيا إلى أن تصبح مستورد كبير للغذاء من الخارج وتلك السلع الوسيطة والنصف المصنعة اللازمة للانتاج " البسيط وليس التقني المتقدم" من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن تركز الجهود الانتاجية والاستثمارات الحديثة في قطاع النفط وحدوث مايطلق عليه "الازدواجية في الاقتصاد"[2] قد أدى إلى تخلف القطاعات الأخرى بالمقارنة مع عجز هذا القطاع الأخير عن إحداث تنمية موازية ، ومع تركز هذه الاستثمارات والتكنولوجيا مع صغر حجم العمالة في ذلك القطاع النفطي، فإن ذلك يساهم في حدوث مشكلة أخرى وهي ازدياد معدل البطالة في الدولة الليبية.

وإذا ماتطرقنا بشكل أكثر تحديدا لتأثير هذه السياسات والتشريعات السياسية المتعلقة بالاقتصاد الليبي، من خلال مؤشرات اقتصادية معينة، فمن أهم هذه المؤشرات التي سوف نتناولها: مستوى معيشة المواطن الليبي من ناحية، ومستوى ونوعية الصادرات والواردات الخاصة بالدولة من ناحية أخرى.(التجارة الخارجية).بالاضافة إلى المؤشر الخاص بمستوى وفرص العمالة.

فيما يتعلق بمستوى المعيشة فإنه يتحدد بمعدل الناتج المحلي لكل فرد **GDP Per Capita**، ونجد هنا أن تعاظم تلك الأرباح المتولدة من القطاعات الخاصة بالطاقة في الدولة اقترانا مع صغر حجم السكان قد

---

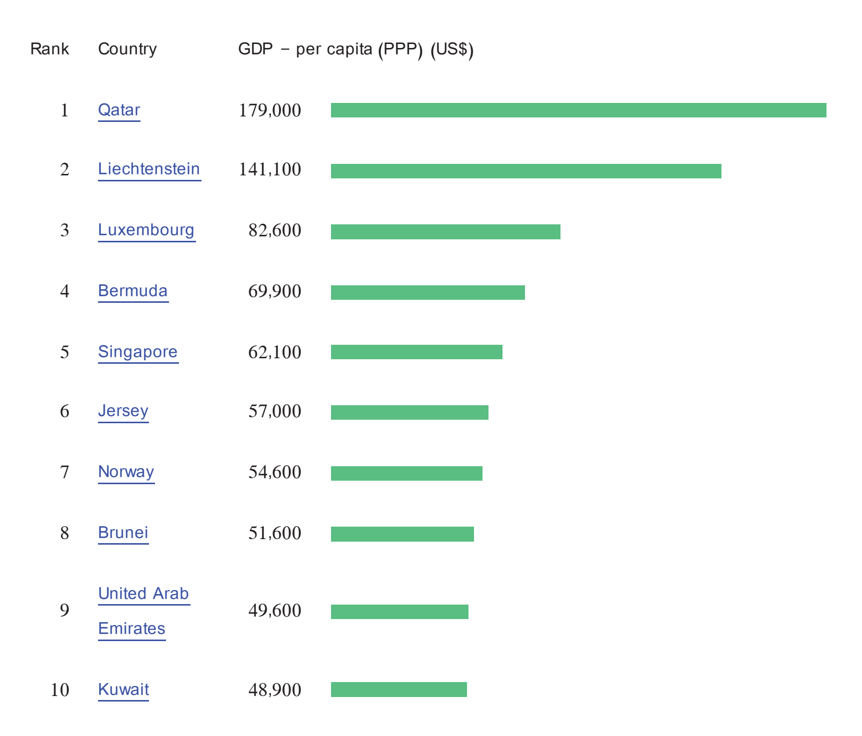
[1] عمر ابراهيم العفاس، فادي محمد نوري المغيربي، ابتهال عبد الله الشحومي، مصدر سابق.

[2] وتنشأ ازدواجية الاقتصاد في ليبيا بسبب الخلل الهيكلي في توزيع الانتاج والاستثمارات، أي وجود قطاعات حديثة وأخرى متخلفة.

أعطى الدولة المعدل الأعلى في مستوى الدخل الفردي في أفريقيا(14 ألف دولار عام 2010)، ولكن قليل فقط منها يتدفق لتحسين مستويات المعيشة المنخفضة في الدولة[1].

كما أن هذا المعدل المرتفع لايعكس في الواقع حقيقة الأمور، بسبب تدني الاقتصاديات الأفريقية في معظمها من ناحية، ولأسباب ترجع للتضخم وارتفاع معدلات الأسعار من ناحية أخرى،وأيضا لانغفل هنا تضاعف هذا المعدل المشار إليه (14000دولار) كثيرا في دول أخرى تملك مقدرات اقتصادية أقل من ليبيا، وبالامكان عمل مقارنة بخصوص ذلك من خلال ما يوضحه الشكل الأتي: (شكل13) (إحصائيات مؤسسة factbook العالمية)

[1] http://www.economywatch.com/economic-statistics/country/Libya/



شكل(13): معدل مستوى الدخل الفردي (مقاسا بتعادل القوة الشرائية) (دولار أمريكي) – أفضل 10 دول عالميا (2010)

source: CIA World Factbook – January 1, 2011

والشكل التالي (شكل14) يوضح موقع ليبيا عالميا في مستوى الدخل المشار إليه عام 2010: (الترتيب 81):

75	Malaysia	14,700	
76	Latvia	14,700	
77	Argentina	14,700	
78	Gabon	14,500	
79	Virgin Islands	14,500	
80	Lebanon	14,400	
81	Libya	14,000	
82	Mauritius	14,000	
83	Botswana	14,000	

شكل(14): موقع ليبيا العالمي من حيث معدل متوسط الدخل الفردي (2010)

Source: CIA World Factbook - January 1, 2011

كما أن الشكل التالي (شكل15) يبرهن على عدم جدوى القياس باقتصاديات أفريقيا فيما يتعلق بمستوى الدخل المشار إليه ، وبالتالي مستوى المعيشة، حيث أن 12دولة أفريقية تتذيل هذا الترتيب والمكون من 226 دولة

215	Madagascar	900	I
216	Togo	900	I
217	Sierra Leone	900	I
218	Malawi	800	I
219	Niger	700	I
220	Central African Republic	700	I
221	Eritrea	600	I
222	Somalia	600	I
223	Zimbabwe	500	I
224	Liberia	500	I
225	Congo, Democratic Republic of the	300	I
226	Burundi	300	I

شكل(15) : 12 دولة أفريقية تتذيل معدل متوسط الدخل الفردي عالميا (عام 2010)

source: CIA World Factbook – January 1, 2011

فضلا عن ذلك، فإن هذا الرقم المتعلق بليبيا لايعكس الواقع الحقيقي لمستوى معيشة المواطن الليبي أو تعادل القوة الشرائية للعملة Purchasing Power Parity(PPP) أو المساواة في توزيع الدخل Income Equality وفقا للمعامل الاقتصادي جيني Gini Coefficient، والذي يعد من القياسات الرقمية الهامة في قياس عدالة توزيع الدخل، حيث يتراوح بين الصفر (درجة المساواة المطلقة في توزيع الدخل) والواحد (درجة

عدم المساواة المطلقة في توزيع الدخل)، وليبيا تعاني من تفاوت "غير كبير" في توزيع مستويات الدخول[1] مع تفاوت هائل في توزيع مقدرات الثروة(لصالح كبار المسئولين والعاملين في القطاع النفطي)، وعلى الرغم مما تبرزه بعض التقارير الحكومية عن وجود تفاوت عادل في توزيع هذه الدخول والثروة، إلا أن ذلك قد يبدو غير صحيح ، خاصة مع مايبرزه الجدول الأتي(جدول14) عن مستوى انتشار الفقر البشري في ليبيا عام 2004:

جدول(14): انتشار الفقر البشري في الدول العربية

قيمة مؤشر الفقر البشري	عدد الدول العربية	نسبة السكان(%) في الدول العربية	المتوسط المثقل لقيمة المؤشر في الدول العربية(%)	الدول العربية
أقل من 10%	**2(14)**	**3,9(4,8)**	**8,4**	**الأردن ولبنان**
10إلى 30%	**5 (32)**	**33.9(49,6)**	**17,9**	**ليبيا ، السعودية، تونس، سوريا، الجزائر**
أكثر من 30%	**8(49)**	**62.2(45,6)**	**33,5**	**عمان ، مصر ، المغرب ، جزر القمر، السودان ، اليمن ، موريتانيا، جيبوتي**
اجمالي	**15(95)**	**100(100)**	**27,2**	**-**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي(2004)

[1] ويدلل على ذلك التقدير الأخير لمعامل جيني الاقتصاديgini coefficient في ليبيا (2008)والذي يبلغ 36في المائة.مع الوضع في الاعتبار أن هذا المعدل قد لايشمل معرفة التفاوت في الثروات الغير معلنة لبعض الشخصيات في الدولة. ويؤخذ في الاعتبار هنا وجود مؤشرات أفضل في دول مقدراتها الاقتصادية أسوأمن ليبيا.

وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني" مستوى ونوعية الصادرات والواردات"، والذي يتعلق بالتجارة الخارجية للدولة، فقد بلغ معدل الصادرات الليبية نحو 44.89 بليون دولار حسب تقديرات عام 2010، وتتمثل الصادرات في السلع المتعلقة بالنفط الخام ، منتجات تكرير البترول، الغاز الطبيعي، وصادرات المواد الكيميائية، وأهم الشركاء (تقديرات عام 2009) : ايطاليا بنسبة 37,65%– المانيا بنسبة 10,11%، فرنسا 8,44%، اسبانيا 7,94% و سويسرا 5,93% والولايات المتحدة 5,27%.

بينما بلغ معدل الواردات حسب تقديرات 2010 نحو 24,47 بليون دولار ، وتتمثل الواردات في السلع المتعلقة بالألات، المنتجات النصف مصنعة، الغذاء، معدات المواصلات ومنتجات المستهلك الشخصية.
وأهم الشركاء هنا (تقديرات 2009) ايطاليا بنسبة 18,9% ، الصين بنسبة 10,54%، تركيا 9,92%،المانيا 9,78%، فرنسا 5,63%، تونس 5,25% وكوريا الجنوبية 4,02%[1]. وعلى الرغم من تحقيق فائض في الميزان التجاري لصالح الدولة الليبية، ويعزى ذلك في الأساس إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي مع بداية عام 2002 بالاضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال العقد الأخير، فإن ذلك قد لايعكس بالضرورة تطور الاقتصاد الليبي والذي يعاني من درجة كبيرة من الاعتمادية والانكشاف الاقتصادي بالنسبة لدول أخرى عربية وغيرعربية. فأي ارتفاع في هذه النسبة تؤدي إلى زيادة درجة ارتباط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حركة التجارة الخارجية ، وزيادة حساسية الاقتصاد للتغيرات التي تحدث في الأسواق الدولية، فبلغت هذه النسبة 70% عام 2004 في حين لا تزيد هذه النسبة عن 40% في بقية الدول العربية و 45% في الدول الصناعية , الأمر الذي يعكس درجة الاعتماد على العالم الخارجي ، ومحدودية الطاقات الإنتاجية المحلية في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات ، سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية منها .

والاقتصاد الليبي في المدى القصير والمتوسط وفي ظل السياسات الاقتصادية الحالية لا يستطيع أن يحدث تغيرات جوهرية في التركيب الهيكلي للصادرات الليبية ، فهو لا يستطيع إنتاج سلع بديلة جديدة يكتسب من

[1] CIA.World Factbook.2009.

خلالها أسواقا خارجية، وبالتالي تبقى الموارد النفطية تشكل النسبة الكبرى من حصيلة الصادرات، ويليها بنسبة ضئيلة الصادرات من المواد الكيميائية.

جدول(15): التجارة الخارجية ودرجة الانكشاف في الاقتصاد الليبي (1995-2005)

السنة	الصادرات والمعاد تصديره	الواردات	التجارة الخارجية	الناتج المحلي الاجمالي	درجة الانكشاف الاقتصادي%	الميزان التجاري
1995	3222.1	1728,5	4950,6	10672.3	46.4	1493.6
1996	3578,7	1914.8	5493,5	12327.3	44.6	1663.9
1997	3455,6	6.2138	5594.2	13800.5	40.5	1317.3
1998	2374,1	2203.8	4577,9	12610.6	36.3	170.3
1999	3682,2	1928.6	6510,8	14075.2	39,9	1753.6
2000	5221,5	1911,4	7132.9	17620.2	40.5	3310.1
2001	5394,0	2660,4	8054.4	18079.1	44.6	2733,6
2002	10177,0	5585,7	15762,7	25914.1	8.60	4591.3
2003	14806,6	5597,9	20404.5	31731.8	64,3	9208.7
2004	20848,3	8255,2	29103,5	41486.2	70,2	12593.1
2005	31148,0	7953,5	39101,5	56025,2	69.8	23194,5

المصدر : أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1970-1986 - الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ، السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات1954 2003- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية - التقارير السنوية،أعداد مختلفة.

وهذا أيضا يعني بأن ليبيا لا تستفيد من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع والخدمات بحكم محدودية وضعف الصادرات غير النفطية التي لا تتجاوز 8% من إجمالي الصادرات الليبية، حيث أن تلك المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة في اتفاقية السلع بمنظمة التجارة الدولية.

وفيما يتعلق بالواردات الليبية، فإن تحرير التجارة بموجب الاتفاقيات الجديدة يتطلب رفع دعم الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية ، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع ، وستتحمل معظم الدول المستوردة للغذاء خسائر سنوية ، قدرة بالنسبة للدول العربية بحوالي 5 مليار دولار .وهذا يعني بأن فاتورة الواردات الغذائية الليبية سترتفع بشكل واضح ، إذا ما علمنا بأن ليبيا تواجه عجزاً في معظم مجموعات السلع الغذائيةالرئيسية وخاصة القمح والألبان ،والسكر والزيوت النباتية واللحوم ، إذ بلغ صافي المستوردات من المواد الغذائية مبلغ تجاوز 1.22 مليار دولار.

كما يتوقع ارتفاع فاتورة السلع الصناعية والنصف مصنعة في ظل ضعف الاقتصادالليبي وعدم قدرته على تطوير بدائل الواردات ، وضعف المؤسسات الصناعية الإنتاجية في_ظل السياسات الاقتصادية المطبقة . إذ تعتبر ظاهرة انخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية_بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وانخفاض جودة المنتجات في الاقتصاد الليبي كنتائج لسوء استخدام الموارد الاقتصادية من جهة والبيروقراطية والفساد الإداري من جهة أخرى[1].

أما المؤشر الخاص بمستوى وفرص العمالة، فبينما يشكل النفط 25% من الناتج المحلي الاجمالي و95% من الصادرات، فإنه لايوظف سوى نسبة قليلة من العمالة مع سيطرة الشركات والاستثمارات الأجنبية تقريبا على هذا القطاع ، مما يعني ارتفاع نسبة البطالة، ومع أن الصناعة (بما في ذلك النفط والغاز) تشكل ثلاثة أرباع الناتج المحلي الاجمالي، فإنها لاتوظف سوى 23% من القوى العاملة وذلك بسبب اعتمادها على الاستخدام المكثف لراس المال والأليات . أما الزراعة فتستخدم حوالي 17% من القوى العاملة ، بمعنى أن

[1] عيسى حمد الفارسي، ورقة بحثية، انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية وتاثيراتها المحتملة على قطاع التجارة الخارجية، ورقة بحثية، مؤتمر التنمية المستدامة ، مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قاريونس، 2008، ص ص 31,30,29,9.

هناك بطالة كبيرة مقنعة في هذا القطاع، أما قطاع الخدمات ، ويشمل الحكومة، فهو يعين حوالي 60% من القوى العاملة، علما أنه لايساهم إلا بربع الناتج المحلي الاجمالي، مما يعكس حالة توظيف حكومية عالية وعجزا في قدرة الاقتصاد الخاص على توليد فرص العمل بالقدر الكافي[1].

ويزداد الوضع الخاص بحجم وفرص العمالة(ومن ثم وضع الانتاج والاقتصاد) سؤا مع توجه الحكومة الليبية في السنوات الأخيرة إلى إحالة نسبة كبيرة من الشباب في سن العمل المبكرة إلى التقاعد مع منحهم مرتبات شهرية ثابتة.

ولم يحقق الاقتصاد الليبي خلال فترات الخطط الاقتصادية المختلفة مستويات التنمية المطلوبة، بل عانى من مشاكل عديدة، فعلى الرغم من وضع العديد من البرامج والسياسات وتخصيص ميزانيات ضخمة للتنمية إلا أن مسألة تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع واجهتها العديد من المعوقات، فعملية تحديد مجموعة من أهداف للتنمية ووضع برامج وسياسات لتنفيذها، لا يعني أن هذه الأهداف سوف تتحقق تلقائيا، بل أن ذلك يتطلب توفر مجموعة من الشروط الضرورية، وتنقسم هذه الشروط إلى قسمين:

النوع الأول منها يتعلق بمدى امتلاك السياسة لمقومات عملية التنفيذ ويقع ضمن ذلك وجود أهداف واضحة ومتسقة للسياسات، ومدى توفر الموارد الكافية لعملية التنفيذ، وعدم ظهور سياسات متعارضة تؤدي إلى تقويض دعائم الأهداف، ومدى امتلاك الجهات المنفذة للصلاحيات والسلطات الكافية، ومدى امتلاك القائمين على إدارة الجهات المنفذة للسياسة للمهارات السياسية والتنظيمية الكافية، مع توفر الالتزام لديهم بأهداف السياسة.

النوع الثاني من الشروط يتعلق بمدى ملاءمة العوامل البيئية المحيطة لعملية تنفيذ السياسة، فقد تشكل البيئة فرصاً مواتية لتحقيق أهداف التنمية أو قد تضع قيوداً على عملية التنفيذ، وهذه العوامل البيئية قد تكون داخلية أو خارجية.

---

[1] جواد العناني، إلى اين يسير الاقتصاد الليبي، مقالة ، جريدة الغد الأردنية، 25-7-2011.

إن النظر إلى واقع الاقتصاد الليبي يشير بوضوح إلى أن السياسات التنموية في ليبيا قد فشلت في تحقيق أهدافها، وخاصة على صعيد تنويع مصادر الدخل وتغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاعات غير النفطية والاعتماد على قطاعي الصناعة والزراعة في خلق مصادر للدخل بديلة للنفط وتحقيق التنمية المكانية[1].

كما لم تنجح تلك القوانين والتشريعات الداخلية وأهمها الكتاب الأخضر والوثيقة الخضراء في إحداث نقلة وتنمية حقيقية للإقتصاد االليبي وخلق تغيرات إيجابية في حياة المجتمع والأفراد، وإزداد الوضع الإقتصادي تأزما مع سن وإقرار قوانين عمل كان من شأنها تعطيل دورة الحياة الاقتصادية للأفراد، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قانون العمل 15 عام 1981 الذي تم بموجبه تجميد المعاشات و المرتبات لفترة زمنية فاقت الربع قرن (1981 –2006) رغم ما إستجد خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة من تغيرات إقتصادية مهمة و ارتفاع معدلات تضخم في أسعار السلع و الخدمات مما أثر بشكل سلبي على مستويات المعيشة للأفراد و على قطاع عريض من الليبيين الذين كان جلهم في تلك الحقبة تحت رحمة باب المرتبات بحكم أن جميعهم موظفين بالقطاع العام و الجهاز الإداري للدولة.

ويمكن أن نعدد من خلال النقاط التالية أبرز تلك المؤشرات والدلائل الاقتصادية الخاصة بفشل تلك السياسات الاقتصادية والتنموية في ليبيا، (وهذه السياسات إن لم تكن قد فشلت في تحقيق أهدافها لصالح الاقتصاد الليبي، فإنها ، وفي أفضل الأحوال، لم تبلغ المستوى الأدنى المنشود لصالح هذا الاقتصاد ومصلحة المواطن) :

- عدم القدرة على تنويع الصادرات ومصادر الدخل القومي بالشكل الملائم.
- القصور في هيكل الانتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج المحلي.
- ازدواجية الاقتصاد بشكل ملحوظ لصالح قطاع واحد معين.

---

[1] عمر ابراهيم العفاس، مصدر سابق.

- تدنى مستويات الأجور وازدياد التفاوت بينها مع ارتفاع التضخم.
- القصور في هيكل العمالة وعدم التناسب بينها وبين مستويات الناتج المحلي.
- عدم ملائمة التوجهات الاشتراكية للنمط الرأسمالي السائد في العالم.
- تدني مستوى القطاع الخاص وعدم قدرته على القيام بأعباء الانتاج وتوليد عمالة كافية، والاعتماد الكبير على العمالة الوافدة.
- تواضع أداء القطاعين الصناعي والزراعي (15%–8% على التوالي من الناتج المحلي الاجمالي 2005).
- وجود تفاوت كبير بين ثروات افراد المجتمع (على الرغم من تحريم ذلك من خلال تشريعات الكتاب الأخضر).
- المشاكل الحكومية المتعلقة بالبيروقراطية والفساد الإداري.

2- <u>تحليل أثر المتغيرات الخارجية:</u>

لم تكن المتغيرات الداخلية ممثلة في تلك السياسات والتوجهات الاقتصادية للحكومة الليبية مسئولة عن تدني مستوى أداء الاقتصاد الليبي فحسب، بل أن المتغيرات الخارجية تلقي ظلالها بقوة في التأثير سلبا على هذا الاقتصاد ، وليس أدل على ذلك من أن هذه العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ليبيا بداية من مطلع الثمانينيات (بمحاذاة المركزية المبالغ فيها) كان لها تاثيرها الضار في تقويض الاقتصاد الليبي من حيث فرض قيود عليه من استيراد المواد والمعدات والخبرات التقنية اللازمة (من الولايات المتحدة الأمريكية رائدة التكنولوجيا العالمية على وجه الأخص) والتي تعتبر لازمة وضرورية لقيادة وتوجيه السياسات الاقتصادية والتنموية المختلفة.

كما أن مسألة الحظر الجوي ومنع السفر من ليبيا وإليها في سنوات التسعينات في أعقاب مشكلة لوكيربي ، قد حرم الاقتصاد الليبي من تأهيل الكوادرالفنية والتعليمية اللازمة في الخارج أو استقبال مثل هذه الكوادر الفنية اللازمة من الخارج، وأدى ذلك في المقابل إلى زيادة الاعتماد على القوى العاملة الوافدة من الخارج خاصة في مجالي الصحة والتعليم، ومايتطلبه ذلك من حدوث نزيف مستمر ومتواصل للعملات الصعبة الموجودة في الدولة، وتزامن ذلك مع ترشيد الانفاق العام في ليبيا تحسبا لفرض عقوبات اقتصادية على قطاع النفط المورد الرئيسي للبلاد ، الأمر الذي تسبب في حدوث عزلة واختناقات اقتصادية كبيرة وحالة شلل للحركة الاقتصادية للدولة. وهذا الشلل الذي أصاب حركة الاقتصاد الليبي بفعل تأثير العقوبات الاقتصادية (التي لم تشمل انتاج وتوزيع النفط بسبب تحفظ دول أوربية غربية تعتمد على النفط الليبي بشكل رئيسي) جعل الاقتصاد الليبي معتمد بشكل رئيسي على القطاع النفطي مع ما يصيبه من تقلبات في السوق العالمية بين الحين والأخر، خاصة في عامي 1981-1986.

وتأثير الحروب والصراعات كان له بالغ الضرر على الاقتصاد الليبي أيضا من حيث أن ذلك كان يمثل إهدارا كبيرا للموارد الاقتصادية الموجودة في الدولة من حيث تحمل الخزينة العامة للدولة أعباء الإنفاق على هذه الحروب من حيث شراء الأسلحة والمعدات اللازمة والنفقات الخاصة بالجنود .....الخ، كما أن ذلك كان يمثل إهدارا للموارد البشرية المتاحة للدولة ، وتوجيه هذه الموارد نحو أمور لاطائل منها (مع إنتفاء السبب الحقيقي لهذه الصراعات في الغالب)، وعدم توجيه مثل هذه الموارد وإستثمارها بالشكل المناسب في الأمور المتعلقة بالتنميتين الاقتصادية والاجتماعية، كما أن المشاركين في هذه الحروب هم في الأغلب من فئات عمرية صغيرة كان من الممكن توجيهها نحو برامج خاص بالعمالة والتنمية والإستغناء عن جهود العمالة الوافدة في هذه الحالة التي تكلف خزينة الدولة أموالا كثيرة.

المساعدات المالية للخارج أثرت أيضا على هيكل الاقتصاد العام باعتبار أنه كان من الممكن توجيهها أو استثمارها في جهود تنموية بالداخل تفيد وتخدم القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أن الاستثمارات الخاصة بالدولة في مناطق عديدة في العالم ، على وجه الخصوص أفريقيا، لم يستفيد منها الاقتصاد المحلي في أي شئ، ويبدو هنا أن توجه الدولة الكبير نحو اقامة تكتلات كبيرة في الخارج لمواجهة ماكانت تعتبره تهديد

استعماري اقتصادي لأفريقيا قد قادها إلى محاولة كسب هذه الدول وشعوبها من خلال منح العديد من المساعدات والمنح المالية في شكل قروض وتبرعات واستثمارات في المجالات التعليمية والصحية والسياحية ....الخ. ولعل تأييد هذه الدول من خلال الاتحاد الأفريقي للحكومة الليبية السابقة في أحداث فبراير 2011 خير دليل على ذلك. كما تم إهدار العديد من المقدرات المالية الليبية في أمور لاطائل منها ولاجدوى في تاييد حركات التحرر في عديد من دول العالم ،وكذلك تأييد الحملات الإنتخابية.

تهريب الأموال أيضا وفتح حسابات بنكية كبيرة بالخارج يعتبر من أبرز المتغيرات الخارجية التي شوهت أداء الاقتصاد الليبي خاصة مع ضخامة الأصول الليبية المودعة بالخارج والتي قدرت بنحو 170 مليار دولار ومن دون شك هنا، فإن هذه الأصول الضخمة كان بالإمكان الاستفادة منها لتسريع عجلة أداء الاقتصاد الليبي وزيادة فاعلية ونشاط القطاعات المختلفة من خلال توجيه الإستثمارات أو القروض المختلفة للقطاعات الأهلية وللأفراد داخل الدولة، وبالتالي القضاء أو التخفيف من حدة البطالة وتخفيض معدل التضخم وتقليل الإستيراد من الخارج.

الاستثمارات الأجنبية من أهم المتغيرات الخارجية التي تساهم في انعاش الاقتصاد الوطني، والمتتبع لأداء الاستثمارات الأجنبية داخل قطاعات الاقتصاد الليبي ، يلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية مازالت دون مستوى الطموحات ولا تتناسب مع مقومات الاستثمار المتوافرة والطاقة الكامنة الغير مستغلة في الاقتصاد الليبي ، إضافة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية رغم صغر حجمها ، فإنها تتركز في قطاع النفط والغاز أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية والتي يعول عليها كثيرا في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي ، فإن إسهامات الاستثمارات الأجنبية فيها باستثناء بعض المشروعات الأساسية مازالت محدودة للغاية ، بل أن بعض المجالات مثل السياحة وخدمات النقل البحري وعلى الرغم من أنها مجالات واعدة، إلا أن نصيبها من الاستثمارات الأجنبية لايزال معدوما تقريبا، كما أن عدم وجود سوق للأوراق المالية متطور في ليبيا يعتبر من العوامل التي تعيق عملية جذب الاستثمارات الأجنبية ، ذلك

أن وجود سوق للأوراق المالية مرتبط بالأسواق العالمية من خلال شبكة من المعلومات من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التدفقات المالية للعملية الاستثمارية[1].

وأخيرا، فإن جميع هذه المتغيرات الخارجية السابقة الذكر، لم تسهم وحدها فقط في التأثير على ضياع فرص اقتصادية هامة كان من الممكن أن تدفع الاقتصاد الليبي إلى مراتب متقدمة ، بل أن هذه المتغيرات لاتتميز بالاستقلالية (على عكس تلك الداخلية التي تتميز باستقلالية قيامها) بل تتداخل وتشترك معها عدة عوامل متعددة- منها ماهو بيئي ، ومنها ماهو تنظيمي، ومنها ماهو ثقافي ومنها ماهو سياسي ...الخ- على سبيل المثال، فإن التأثير الخاص بالحروب كمتغير خارجي ، لم يتميز بالاستقلالية في قيامه حيث أنه لابد أن يكون قد تأثر بقرار سياسي معين وتدخلت معه أطراف أخرى خارجية.

كما أن تسريب الأموال للخارج في صورة مساعدات أو في شكل تهريب أو ماشابه ذلك، لابد أن يكون تأثر أيضا ببعض التصرفات والتوجهات الغير مسئولة والتي نبعت من داخل الكيان السياسي للدولة مع إشتراك أطراف من الخارج أيضا، والاستثمارات الأجنبية بدورها أيضا كمتغير خارجي ترافقت وتزامنت مع صدور القانون رقم(5) لسنة 1997 بشأن الاستثمارات الأجنبية وتعديلاته وصحبها تدفق نقدي خارجي.

فهذه المتغيرات الخارجية إذا هي متغير تابع وليس مستقل، وتأثيرها يبدو واضحا على الاقتصاد الليبي ولكن بالسلب وليس بالايجاب، وحتى المؤشر الايجابي الوحيد والخاص بحركة الاستثمارات يبدو ضعيفا مقارنة بدول أخرى ، فهي لم ترتقي إلى المستوى المطلوب ويتركز غالبيتها في قطاع واحد معين وهو قطاع الطاقة ، وعلى الدولة محاولة دعم الاستثمارات المختلفة وتخفيف حدة الإستيراد المربح والتجارة الفردية الغير مجدية مع تشجيع الخواص من الخارج على الدخول في أنشطة استثمارية مضمونة من خلال توفير المناخ المناسب لذلك والدخول في اتفاقيات وشراكات تجارية مع أطراف خارجية والاستفادة من المزايا المتعلقة بذلك.

---

[1] عيسى محمد الفارسي، مرجع سابق، ص ص 9,7,6

الخلاصة:

تناول الفصل الثاني في بداياته تلك المتغيرات والمسائل الداخلية التي شكلت وكونت التوجهات الاقتصادية الخاصة بليبيا بعد قيام ثورة الفاتح عام 1969، وتمثلت هذه المتغيرات التي تم تناولها السياسات والتشريعات المختلفة والقواعد والقوانين الخاصة بالانتاج والعمل والملكية وبرامج التشغيل والقروض والسياسات المتعلقة بالقطاعين العام والخاص وغيرها، وهذه المتغيرات لم تفلح "بسبب سيطرة الدولة وحدها على مقدرات الاقتصاد" في تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية خاصة من حيث تمكين القطاعات الخاصة والأهلية من المشاركة في الاستثمارات والبرامج الاقتصادية المختلفة . ثم تناول هذا الفصل تأثير المتغيرات الخارجية المختلفة على الاقتصاد الليبي" سلبا وإيجابا" وتمثلت بشكل رئيسي في العقوبات الاقتصادية وتسريب الأموال الليبية للخارج بطرق مختلفة والاستثمارات الأجنبية حيث شكلت في الغالب عائق حقيقي أمام طريق التنمية الاقتصادية كما تم توضيح ذلك بشئ من التفصيل في نهاية الفصل حيث تم استعراض تأثير هذه المتغيرات على أداء هذا الاقتصاد.

الفصل الثالث

تأثير الأحداث السياسية والتقارير الاقتصادية

أولا: تأثير وتداعيات أحداث 17 فبراير –2011 على هيكل الاقتصاد المحلي الليبي.

ثانيا: المعوقات الاقتصادية مع توقعات حول أداء وطبيعة الاقتصاد الليبي في أعقاب أحداث 17 فبراير الأخيرة. " فرص التعافي السريع مع النهوض"

ثالثا: التقارير الاقتصادية وتقييمها لوضع الاقتصاد الليبي " تقرير صندوق النقد الدولي– مؤشر الحرية الاقتصادية"

أولا: تأثير وتداعيات أحداث 17 فبراير-2011 على هيكل الاقتصاد المحلي الليبي:

كانت أحداث 17 فبراير إيذانا بإنطلاق ثورة شعبية ليبية بدأت شرارتها الأولى يوم الثلاثاء 15-2-2011 على شكل احتجاجات شعبية على نطاق واسع بقيادة مجموعة من الشباب والنخب الليبية المختلفة في مدينة بنغازي الليبية الواقعة شرق العاصمة طرابلس بنحو 1000 كيلومتر، وبعد ذلك إتسعت موجة الاحتجاجات لتشمل مجموعة من مدن الشرق الليبي يوم الخميس 17-2-2011 في موجة غضب كبيرة متأثرة في ذلك بموجات الغضب السابقة في كل من ثورتي تونس ومصر (ثورتي14- 25 يناير على التوالي)، وقد طالبت القوى الليبية المختلفة والشباب الحكومة في بداية الأمر بالقيام بعدة اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، وسرعان ماتحولت هذه الانتفاضة الشعبية بعد مواجهتها بالعنف من قبل القوات الحكومية إلى أحداث عنف ومواجهات دامية بين الطرفين استمرت لعدة شهور (مع تدخل قوى غربية بفعل قرار مجلس الأمن رقم 1973) قبل سقوط الحكومة الليبية في طرابلس يوم 22-أغسطس 2011، وبعدها استمرت المواجهات لنحو شهرين قبل حسم هذا الصراع تماما لصالح هذه الانتفاضة الشعبية. وقد عانت الدولة كثيرا من جراء هذه الأحداث سواء من الناحية الداخلية أو حتى الخارجية، بحيث تمثل ذلك في :

- الحاق ضرر كبير ودمار هائل لكافة مرافق الدولة الاقتصادية المختلفة في غالبية المدن الليبية التي حدث فيها ذلك النزاع المسلح ، ولكن مع عدم تأثر العاصمة الليبية طرابلس ماديا من جراء ذلك النزاع، بالإضافة إلى تشريد الكثير من العائلات الليبية في الدول المجاورة وتوقف الأنشطة الاقتصادية وأهمها قطاع النفط بصورة شبه كاملة عن العمل خلال هذه الأحداث.
- فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على الدولة تزامنت مع صدور قراري مجلس الأمن (1970-1973) في هذا الشأن، بحيث شملت هذه العقوبات المصرف المركزي الليبي وشركات النفط الليبية وتجميد الأصول الليبية في الخارج والتي قدرت بنحو 170

مليار دولار، مع فرض تدخل عسكري لإنهاء (مااعتبره) مجلس الأمن الدولي استخدام العنف من قبل الحكومة الليبية ضد مواطنيها العزل.

التأثيرات الاقتصادية :

كان تاثير هذه الأحداث على الاقتصاد الليبي ضار جدا بالطبع، بإعتبار أنها أدت إلى توقف النشاط التصديري الرئيسي الخاص بالنفط الليبي والذي كان يقدر بنحو 1.6 مليون برميل يوميا مع خروج الشركات الأجنبية العاملة من ليبيا بفعل الصراع الدائر، وأصيبت حركة الاقتصاد بشكل عام بحالة كبيرة من الشلل وعدم الإستقرار جراء توقف حركة التجارة الخارجية بفعل العقوبات التي شملت الحظر الجوي والسفر من وإلى ليبيا باستثناء السفر لأغراض رسمية أو إنسانية مع وجود حظر وحصار بحري ، كما أن تجميد الأصول الليبية بالخارج قد زاد من تأزم الوضع الاقتصادي خاصة أن هذه الأصول كان من المفترض " كما كانت تؤكد الحكومة السابقة" أن توجه لصالح خطط تنموية مختلفة.

ولقد كان الاقتصاد الليبي هو الأكثر تضررا على الاطلاق بين الاقتصاديات العربية المتضررة من جراء الثورات العربية المتعاقبة مع بدايات السنة الحالية 2011(فيما يطلق عليه ربيع الثورات العربية)، حيث أصيب الاقتصاد الليبي في مقتل نتيجة توقف آبار النفط الرئيسية في البلاد عن العمل وخروج أغلبها عن الخدمة حيث يشكل القطاع النفطي أكثر من 95% من مصادر العملة الصعبة ، ولم يكن الحال بهذا السؤ مع دول عربية أخرى قامت فيها ثورات تتميز بوجود اقتصاد متنوع وتعدد مصادر الدخل فيها مثل مصر وتونس وسوريا . وفي هذا السياق تعتبر خسائر ليبيا هي الأعلى "بجانب سوريا" حيث قدرت خسائرها بأكثر من 14 مليار دولار، وفي خضم هذه الأحداث، يستعرض تقرير اقتصادي حديث هذه الخسائر بين الدول العربية بما فيها ليبيا:

(أفاد تقرير حديث صادر عن أن دول الربيع العربى تسجل تراجعا حادا فى نموها الاقتصادى وأن مصر تحتل المركز الثالث فى خسائرها الاقتصادية بعد ليبيا وسوريا وأكد صندوق النقد الدولى أن الدول المعنية بالربيع العربى تشهد تراجعا اقتصاديا وأن دول الخليج استفادت من انهيار الانتاج البترولى فى ليبيا. وأكدت التقارير أن ثمن موجة الثورات العربية الشعبية قد سجل خسارة 41 مليار يورو، أى 55 مليار دولار بالنسبة للدول العربية التى مرت بثورات وفقا لصندوق النقد الدولى الى جانب الخسائر فى الأرواح وحركة الأعمال وتأثر البنية الأساسية بأعمال العنف. وأكدت المصادر الاقتصادية الدولية أن ليبيا وسوريا هما أكثر المتضررين تباعا للصراعات الدامية التى جرت، حيث تقدر الخسائر بنحو 27 مليار دولار للبلدين أى 14.2 مليار دولار لكل دولة على حدة. وتحتل مصر المركز الثالث بتسجيل خسارة عشرة مليارات وتليها تونس والبحرين واليمن وهذه الدول الست المجتمعة مع بعضها سجلت خسارة فى دخلهما القومى 20.6 مليار دولار.[1])

وفي ظل المعارك التي كانت دائرة في ليبيا، فإن البنى التحتية هي الأكثر تضررا ، والشعب بأكمله تحول الى عاطل عن العمل ، وموظفو القطاع العام يعتاشون من المساعدات التي تصلهم بعد ان كانت رواتبهم التي يقبضونها من الدولة تصل الى 216 مليون دولار شهرياً . وبسبب العقوبات الإقتصادية التي فرضها المجتمع الدولي على ليبيا، فقد بات من المتعذر سواء على نظام القذافي أو على المجلس الوطني الانتقالي التصرف بالأصول المودعة في الخارج الأمر الذي ادى الى حصول نقص في الدواء والغذاء ، وانعدام السيولة ، وقلة توفر العملات الصعبة ، وارتفاع في سعر صرف الدينار الليبي الى ما يعادل الضعفين ، وشح في مخزون المصرف المركزي الذي قيل انه كان لا يمتلك سوى 400 مليون دولار وكمية متواضعة من الذهب[2] .

---

[1] جريدة الأهرام اليومي، الصفحة الاقتصادية، مقالة ، عائشة عبد الغفار بعنوان: 55 مليار دولار خسائر ثورات الربيع العربي، عدد 11 ديسمبر 2011.

[2] جريدة المدينة اليومية، مقالة،صالح بكر الطيار: الأزمة الليبية بمنظار اقتصادي، 17-7-2011. مؤسسة المدينة للصحافة والنشر. الرياض، السعودية (بتصرف)

ومع تصاعد الاضطرابات أعلن صندوق أوبك للتنمية الدولية عن تقديم منحة طوارئ عاجلة بقيمة نصف مليون دولار إلى طرابلس استجابة للنداء الذي أطلقه برنامج الغذاء العالمي لتوفير مساعدات مالية ولوجستية إلى ليبيا. وسيدير برنامج الغذاء العالمي المنحة المخصصة للأغذية والمستلزمات الطبية وتأتي المنحة ضمن عمليات إغاثة تصل قيمتها إلى 39 مليون دولار [1].

وكانت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة مستفحلة بشكل أكبر بكثير في المناطق التي خرجت عن سيطرة الحكومة الليبية السابقة في شرق البلاد خاصة مع اطالة أمد النزاع، فالوضع الاقتصادي في هذه المناطق كان صعبا للغاية. وكان يشكل مايطلق عليه "**اقتصاد أزمة**"، حيث مصادر الدخل متوقفة بسبب وقف ضخ البترول وإرتفاع الأسعار بشكل كبير وانخفاض قيمة العملة الوطنية والمرتبات لاتصل إلى المواطنين بسبب نقص السيولة في البنوك والأوضاع الأمنية المتدهورة أثرت على هيكلية الانتاج والحركة التجارية بشكل عام بحيث كان التركيز منصب على حشد الجهود والطاقات لاسقاط الحكومة المركزية في طرابلس، والمجتمع الدولي بسبب فرض العقوبات والحصار على ليبيا لايقدم الدعم الكافي من غذاء واموال ودواء لسكان هذه المناطق، كما أن الحكومة المركزية في طرابلس أوقفت دعمها لهذه المناطق بسبب تأجج الصراع والقتال، وساهم في ذلك التأزم بشكل خاص أن الاقتصاد الليبي يعتمد على المركزية التي تعني هيمنة العاصمة على مقدرات ومصادر دخل البلاد.

كما عمق خروج العمال العرب والأجانب من الدولة في تعميق وازدياد حدة هذه الأزمة الاقتصادية العنيفة ، وفي هذه الحالة تصبح الخسائر مشتركة بين الطرفين (الدولة الليبية والدول التي كانت تحتفظ بعمال وكان ينشط قطاعها التجاري والاقتصادي في ليبيا) ، وبما أن التجارة هي عملية مشتركة بين طرفين وتتعلق بوجود معاملات اقتصادية متبادلة وعمليات خاصة بالتصدير والاستيراد، فإن خسائر هذه الدول قد أثرت بالسلب وبشكل خطير على القطاع الاقتصادي الليبي من حيث توقف أعمال الشركات

---

[1] موقع مجتمعي الرئيسي، أخبار أحداث ثورة ليبيا، 19-12-2011.

الأجنبية وخروج العمال وتوقف حركة التصدير والاستيراد من وإلى الدولة في أعقاب هذه الأزمة الكبيرة. وبرزت هذه المشكلة بشكل مضاعف خاصة في ليبيا بسبب اعتمادها الكبير على قطاع العمالة الخارجية. كما أن تأثير هذه الأحداث السياسية إنعكس بالسلب على اقتصاديات الدول المجاورة تحديدا كل من تونس و مصر :

تونس:

كشف تقرير صدر مؤخرا عن البنك الإفريقي للتنمية، أن الآثار السلبية للأزمة الليبية على الاقتصاد التونسي، المنهك أصلا منذ ثورة 14 يناير، كانت كبيرة، وجاء فيه أن "تراجع الاستثمار الخاص في تونس من شأنه أن يقلص من نمو الناتج الداخلي الخام بـ0.2 % والصادرات بـ0.3%". ويؤرق تراجع توريد النفط الخام من ليبيا السلطات، حيث إن غالبية واردات تونس متأتية من ليبيا وبأسعار تفاضلية. وتجري الحكومة حاليا مفاوضات مع الجزائر لتوريد حاجيات تونس النفطية وبنفس شروط التوريد من ليبيا مثلما ورد في التقرير.

كما تراجعت المبادلات التجارية بين تونس وليبيا بشكل ملحوظ خلال الثلاثية الأولى من 2011 مقارنة بنفس الفترة من سنتي 2009 و2010. و"انخفضت صادرات تونس نحو الجماهيرية ووارداتها منها على التوالي بنسبة 34 بالمائة و95 بالمائة". ويشير التقرير الى أنه "في حالة توقف الصادرات نحو ليبيا فإن الاقتصاد التونسي سيتكبد خسائر بحوالي 886 مليون دينار (641 مليون دولار) خلال كامل سنة 2011." ويذكر أن الإيرادات المالية للصادرات التونسية تجاه ليبيا خلال 2010 كانت في حدود 1050 مليون دينار [1].

---

[1] موقع قناة العربية، صفحة الأسواق العربية، تقرير: منذر بن ضياف، تونس، تحت عنوان: الأزمة الليبية تكبد الاقتصاد التونسي 641 مليون دولار وتهدد نموه، 14-أغسطس 2011.

مصر

خبراء الاقتصاد أكدوا أن البلاد تعانى من مشاكل اقتصادية كبيرة محملة بأعباء ثقيلة بعد ثورة 25 يناير، وهى آثار سوف تظهر نتائجها تباعاً خلال الأسابيع القليلة المقبلة لافتين النظر إلى أن عودة العمالة المصرية بالخارج سيزيد من حجم فاتورة محاربة البطالة ويؤدى إلى زيادتها، خصوصاً أن دولة مثل ليبيا لديها 1.5 مليون عامل مصرى قاموا بمغادرة مواقع العمل والعودة إلى مصر بسبب تدهور الأوضاع الأمنية هناك، لا سيما أن عدداً كبيراً من هؤلاء العائدين اضطروا إلى ترك أموالهم ومستحقاتهم لدى شركات وأفراد ومصارف ليبية فراراً بحياتهم، الأمر الذى سيؤدى إلى تضييق الخناق على الاقتصاد المصرى الذى يحتاج حاليا إلى دفعة قوية لمقاومة آثار الثورة المصرية.

وأوضح الخبراء أن عودة هؤلاء العاملين يشكل ضغطاً شديداً على سوق العمل المصرية التى تعانى بطالة حادة، حيث لا يمكن لقطاعات الاقتصاد المختلفة أن تستوعب هذه العمالة العائدة فى ظل ركود اقتصادى وتوقف العديد من المشروعات، وتوقف عدد كبير من العاملين فى القطاع الخاص عن العمل نتيجة للأعمال التى صاحبت ثورة 25 يناير، حيث فقد نحو 10 ملايين عامل مؤقت، أو دائم على الأقل وظائفهم فى قطاعات البناء والتشييد والسياحة والباعة الجائلين وعمال اليومية، ليضافوا إلى العاطلين عن العمل فى السوق المصرى من قبل مما سيؤدى إلى أزمة كبيرة فى الاقتصاد المصرى تتعدى أثار الأزمة المالية العالمية فى عام 2007. وتبلغ العمالة المصرية فى ليبيا حوالى 2 مليون عامل، وفى الأردن تصل إلى 500 ألف عامل بينما تصل فى اليمن إلى 22 ألف عامل وفى البحرين تبلغ نحو 20 ألف عامل[1].

[1] مجلة الأهرام العربي، الطيب الصادق، مقالة: عودة العمالة المصرية يزيد الضغوط على الاقتصاد، 26 مارس 2011.

ثانيا: المعوقات الاقتصادية مع توقعات حول أداء وطبيعة الاقتصاد الليبي في أعقاب أحداث 17 فبراير الأخيرة. " فرص التعافي السريع مع النهوض"

1 – المعوقات الاقتصادية

عندما نتحدث أولا عن تلك المعوقات التي أضرت كثيرا بالاقتصاد الليبي خلال الماضي، فإننا لابد أن نذكر وجود العديد منها مما تم الإشارة إليه خلال الحديث عن المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في هيكل الاقتصاد، غير أننا سوف نلقى الضؤ أكثر على الجانب الخاص بالسلبيات : توجه الدول الاقتصادي"أيدولوجية الدولة" – الفساد المالي والإداري.

أ – توجه الدولة الاقتصادي:"أيدولوجية الدولة:"

بعد قيام الثورة في ليبيا عام 1969 قامت الدولة بتأميم المنشآت والشركات الخاصة، وسيطرت على النشاط الاقتصادي من خلال تأميم التجارة وقصر التبادل التجاري على الدولة، كما قامت بإنشاء مجموعة من المشاريع والشركات العامة، وذلك بما يتماشى مع الفكر الاشتراكي في حينه، وأستمر ذلك الوضع حتى منتصف الثمانينيات، حيث بدأت الدولة بفتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل تدريجيا، والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي بخطى مترددة، ومع نهاية التسعينيات انطلقت الدولة نحو اقتصاد السوق والخصخصة، وتنمية القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبرغم ذلك ظل القطاع العام يهيمن على الاقتصاد بشكل كبير، ففي عام 2005 كانت قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للقطاع العام 3701.4 مليون دينار بنسبة 77 %، مقابل 1105.6 مليون دينار القطاع الخاص وبنسبة 23 % من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت[1].

---

[1] عمر ابراهيم العفاس، مصدر سابق.

ومما سبق نلاحظ "من خلال أيدولوجية ومنهجية الدولة" حدوث تعارض وتضارب كبير في السياسات الاقتصادية المتبعة خلال فترة الدراسة ، فبعد أن تبنت الدولة التوجه الاشتراكي بالكامل مع فترة السبعينات عادت لتغير هذا التوجه"بشكل جزئي" مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة، وأدى ذلك إلى حدوث تضارب في السياسات ووجهات النظر الاقتصادية وإنقسام المجتمع إلى مؤيدين ومعارضين للتوجهات الاقتصادية، الأمر الذي أفقد الدولة هويتها الاقتصادية مع ذلك التخبط الواضح في السياسات ، وحتى بعد تبني الدولة للسياسات الخاصة بتشجيع القطاع الخاص والإستثمارات ومنح القروض الانتاجية للخواص ،فإنه ثمة عوامل أخرى تدخلت في إفشال ذلك التوجه (بسبب الدولة نفسها) وتمثلت هذه العوامل في البيروقراطية القاتلة والفساد المالي والإداري.

ليبيا والاقتصاد الموجهPlanned Economy:

إن الاقتصاد الليبي كان يتم الإشراف عليه من قبل الدولة مع توجه الدولة الاشتراكي في سنوات السبعينات وذلك الأمر يعني أن الدولة أولت أهمية كبيرة للاقتصاد والمصالح العامة والخاصة، ولكن هذه الأهمية لم تكن تعني بالضرورة أنه سوف يكون هناك معدلات أداء اقتصادي عالية "كما حدث بالفعل" من خلال تلك العقبات التي تم الإشارة إليها سابقا، ومن خلال تلك التناقضات المسجلة بين أهداف الدولة التنموية وبين ماتحقق بالفعل . وفي واقع الأمر هنا، فإن تلك الفكرة العامة الخاصة بتدخل الدولة كانت صائبة تماما (خاصة في مجتمع ذو تركيبة بسيطة) وكان هناك أفكار مثالية خاصة بالانتاج والملكية والعدالة في توزيع الدخل وثروات المجتمع ...الخ، إلا أن ذلك لم يدخل حيز التنفيذ مطلقا.

ومن ثم، فإن الحديث عن الدولة ودورها الاقتصادي هو حديث عن ترشيد وتحسين أدائها وليس مناقشة حول ضرورتها ،وإذا كان وجود الدولة ضروريا لاستمرار حياة المجتمع، فإن التعرف على الشكل الأمثل لدورها الاقتصادي هو شرط للتنمية ونجاحها، الدولة القوية ضرورة لاغنى عنها. إن الانتقال من فكرة اقتصاد

الأوامر " أو الموجه Planned" إلى اقتصاد القواعد[1] Base Economy لايؤثر فقط في طبيعة العلاقات، بل إنه كثيرا مايغير في شكل الاهتمامات والتوجهات العامة للدولة، فقد لوحظ أن الاهتمام الغالب في اقتصاديات الأوامر يتجه إلى أشكال البناء المادي أو الملموس على حساب النظم والبناء المؤسسي الغير ملموس.

فمن الحقائق المعروفة أن معظم دول التخطيط المركزي قد أولت اهتماما بالغا بالاستثمارات المادية وتراكم رأس المال وبناء المصانع وفتح الطرق وغير ذلك من الجوانب المادية، في حين أن الجوانب التنظيمية والمؤسسية قد تراجعت أهميتها. إن الانتقال من اقتصاد الأوامر "الموجه" إلى اقتصاد القواعد" الحر" لايعني بالضرورة أن تتخلى الدولة عن أهدافها في التنمية والعدالة والاستقرار، بل إنه يعني تغييرا في أسلوب تحقيق هذه الأهداف ، فالدول التي تأخذ بنظام السوق ليست أقل ارتباطا بأهداف قومية أو باستراتيجية عليا من دول التخطيط المركزي. بل أن التجربة المعاصرة قد أوضحت أن دول السوق كثيرا ماتمتعت بإستراتيجيات واضحة وأظهرت تصميما أكيدا على أهدافها العليا. ويكفي أن ننظر إلى تجربة دول أوربا الغربية في سعيها الحثيث نحو التقدم الاقتصادي فضلا عن الوحدة، وقريب من ذلك أحوال الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في ارتباطهما بإستراتيجية واضحة ، فالاعتراف بحرية الأفراد والمشروعات في مباشرة النشاط ليس تنازلا عن دور الدولة في توجيه الاقتصاد والمجتمع. والتغيير الوحيد هو تغيير في أسلوب التوجيه ، وذلك بالانتقال إلى أسلوب السياسات بدلا من اسلوب الأوامر[2].

وعند تطبيق ماورد اعلاه على دور الدولة الليبية في الاقتصاد، فإن هذه الدولة كانت تتخذ أسلوب الاقتصاد الموجه أو اقتصاد الأوامر والمعتمد بشكل اساسي على عملية البناء المادي مع الافتقار إلى التنظيمات والتشريعات الاقتصادية الفعالة وتشجيع الخواص والمؤسسات المحلية الخاصة والأجنبية على ممارسة النشاط الاقتصادي، ومع التحول نحو اقتصاد السوق في نهاية التسعينات، فإن الدولة لم تنجح في ترجمة أفكارها

---

[1] أي الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق والذي يقوم على مجموعة من القواعد تخضع لعوامل السوق والعرض والطلب.

[2] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ص ص 7- 8-70-71.

وأهدافها الجديدة إلى واقع ملموس. فلم تنجح الدولة في توجهها الاشتراكي من ناحية، كما لم تنجح في انتهاج سياسة بديلة فعالة من ناحية أخرى.

ب –الفساد المالي والإداري:

أشارت تقارير الجهات الرقابية في ليبيا إلى انتشار الفساد الإداري، حيث تعاني أجهزة الدولة من ظواهر مثل حالات التزوير والوساطة والمحسوبية والرشوة واستغلال المناصب العامة لمصالح خاصة، وظاهرة اللامبالاة وانعدام الجدية وإهمال الواجبات، وحالات التسيب الإداري، وإصدار قرارات إدارية تتعارض مع القوانين السارية، ودفع رواتب الموظفين أثناء غيابهم عن العمل .

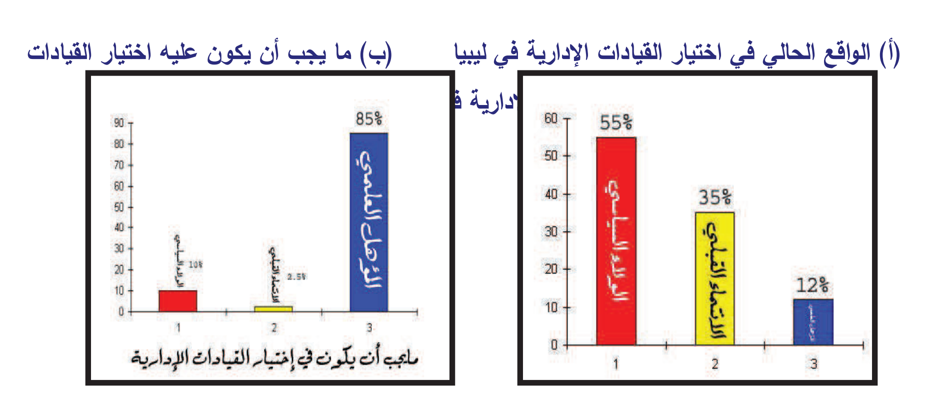
ويعتبر الفساد في ليبيا ظاهرة نظامية لها أبعاد ثقافية وتنظيمية، وتشمل **الأبعاد الثقافية** المفهوم الاجتماعي للفساد في المجتمع ودرجة التسامح مع الفساد وتشجيعه، أما **الأبعاد التنظيمية** فتتمثل في القواعد القانونية والقضائية وفعالية فرضها، كما تشمل **الدور الاقتصادي للدولة وبنية الحكم**، وبناء على ذلك تصنف المؤسسات الدولية ليبيا في مرتبة عالية من الفساد المالي والإداري، فقد وقعت ليبيا في المرتبة 152 من بين 157، دولة بناء على مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن "Wall Street Journal" و "Heritage Foundation"، والذي يتضمن من مجموعة مؤشرات حول السياسة التجارية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والسياسة المالية، وتدفق رؤوس الأموال، والاستثمار الأجنبي وغيرها، كما صنفت في المرتبة 121 من بين 133 في مستويات الفساد بناءا على تقرير منظمة الشفافية الدولية[1].

كما تتجلى هذه الظاهرة بوضوح من خلال مسألة هامة وحساسة جدا وهي عدم اختيار الكفاءات المناسبة وعدم تنفيذ المبدأ الاداري الخاص بتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، وبالتالي تعتمد عملية الاختيار على تقييم الولاءات السياسية والانتماءات القبلية دون التركيز على الكفاءات العلمية والمهنية

---

[1] عمر ابراهيم العفاس، مصدر سابق

ويوضح الشكل التالي (شكل16) النسب المئوية لتوزيع إجابات المشاركين في عينة بحث ميدانى فيما يتعلق بكيفية اختيار القيادات الإدارية في ليبيا:



شكل(16): اختيار القيادات في البيئة الإدارية الليبية

المصدر: أبوبكر مصطفى بعيره، السياسات العامة للتنمية الإدارية – منظور كلي– ، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، (بنغازي : مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قاريونس ، 2007). (5)

2–توقعات أداء الاقتصاد الليبي مع عرض فرص التعافي والنهوض:

قال صندوق النقد إن اقتصاد ليبيا سيتعافى بسرعة من آثار الحرب اذا عاد الانتاج النفطي الى مستويات ما قبل الصراع العام المقبل وإذا ما تمت استعادة الأمن. وقال مدير صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الاوسط ووسط آسيا لفرانس برس: "تتوقع السلطات ان يعود الانتاج النفطي الى مستويات ما قبل النزاع خلال النصف الثاني من العام المقبل. اذا حدث هذا، فإننا سنرى بالتأكيد تعافياً سريعاً في النشاط (الاقتصادي) العام المقبل". وكان تقرير اقتصادي إقليمي أورده صندوق النقد ونشر الاربعاء في دبي قد توقع ان ينكمش الاقتصاد الليبي المتدهور باكثر من 50% هذا العام. وكانت ليبيا الدولة الثرية بالنفط

بشمال إفريقيا تصدر 1,65 مليون برميل يومياً من النفط الخام قبل الثورة التي اندلعت في فبراير/شباط .
وقال : "70% من الاقتصاد الليبي من النفط وقد توقف القطاع النفطي تماماً".
وأضاف "كنتيجة لذلك تأثر الناتج المحلي الاجمالي بشدة، كما تعطل ايضاً القطاع غير النفطي، ما ادى الى انخفاض النشاط الاقتصاد بنحو النصف، فضلاً عن تحول الموازنة والحساب الجاري من فائض ضخم الى عجز ضخم هذا العام". وأشار الى ان استعادة الامن سيسمح بانتعاش اقتصادي سريع في القطاع غير النفطي ايضاً الذي قال انه انكمش بواقع 30% نتيجة اعمال العنف. كما أشار الى ان الإفراج عن الارصدة الليبية المجمدة سيساعد ايضاً في تحريك عجلة الاقتصاد[1].

ومما لاشك فيه هنا، فإننا أمام عدة ملاحظات غاية في الأهمية بخصوص إمكانية تعافي الاقتصاد الليبي نستطيع أن نعددها على النحو الذي سوف يلي:

- سوف تلعب عوامل مساعدة في هذا التعافي والنمو سريعا، ومن أهمها تعافي الانتاج النفطي، وقد حدث ذلك بالفعل ، فهناك بعض من ذلك التعافي نهاية عام 2011 حيث بلغ الانتاج النفطي الليبي حتى نهاية ديسمبر 2011 نحو مليون ومائتي ألف برميل يوميا بمتوسط سعر يفوق نحو 105 دولارات للبرميل، وكانت هناك توقعات أن يبلغ هذا الانتاج 1,3 مليون برميل بحلول الربع الأول من 2012 ، و1.5 مليون برميل بحلول النصف الثاني من نفس العام.

- استرجاع الأصول الليبية في الخارج سوف يلعب ايضا دورا بارزا في توفير السيولة للدولة ، وفي ديسمبر أيضا 2011 تم رفع العقوبات على مصرف ليبيا المركزي والافراج عن مايزيد عن100 مليار دولار، مما يساعد كثيرا على توفير سيولة كبيرة والبدء في مشاريع التنمية المعطلة.

---

[1] موقع قناة العربية، صفحة الأسواق العربية، تقرير مكتب العربية نت- دبي: صندوق النقد: ليبيا ستتعافى بسرعة ما أن يتم استعادة انتاج االنفط، 26 أكتوبر2011 (بتصرف)

- يبدأ النهوض الاقتصادي بمرحلة هامة جدا وهي ضرورة ترميم البنية التحتية المنهارة من جراء الأحداث الأخيرة، ومن ثم البدء بمرحلة تحديث الاقتصاد والنهوض به لمجاراة الاقتصاديات المتقدمة.

- لابد أن تقوم الدولة بتلك العمليات المتعلقة باصلاح الاقتصاد والنهوض به، وينبغي أن تقوم بذلك في حدود مجموعة من الأولويات والأساسيات الهامة، ولعل من أهمها في البداية الحرص على توفير الأمن والاستقرار الهامين جدا للعملية الاقتصادية، بالاضافة إلى توفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وفرص عمل وخدمات مختلفة بمستويات راقية كمحددات هامة جدا في عملية التنمية الاقتصادية.

ويوضح الشكل التالي (شكل17) ترتيب تلك الأولويات المنبغي الاهتمام بها :



شكل(17): ترتيب الأولويات داخل الدولة

Source: Andrew Holden,Environment and Tourism,Second Edition,Routledge,2006,P172.

وعلى الدولة أيضا محاولة تنويع مصادر الدخل وعدم التركيز على قطاع النفط والغاز وتنمية وتقوية أداء القطاعات المختلفة خاصة قطاعي الصناعة والزراعة لخلق فرص عمل متنوعة مع الإهتمام أكثر بتنمية قطاع الخدمات من أجل زيادة الطلب على منتجات القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي يساهم في نمو هذه القطاعات،كما أن الإهتمام بقطاع الخدمات على الأخص " السياحة على سبيل المثال" يقود إلى تدعيم وتنمية البنية التحتية وتوزيع الموارد بالشكل الأمثل وتنشيط القطاعات المتعلقة بالتنمية مثل

الإعلام والصحة وغيرها. كما تبدو هنا أهمية تأهيل وتدريب كوادر فنية قادرة على القيام بأعباء التنمية الاقتصادية في كل المجالات وعدم التركيز على العمالة الوافدة والتي تعمل بشكل مؤقت فقط في الدولة وتتأثر بالعوامل البيئية المختلفة بشكل سريع. كما يتم التركيز هنا على التنمية الاجتماعية باعتبارها ركيزة اساسية لتنمية الاقتصاد المحلي وذلك من خلال التوزيع العادل لثروات المجتمع والقضاء على مظاهر وأوجه الفساد المالي والإداري في الدولة وتقوية أجهزة الرقابة العامة والشفافية والتحكم (كما يبدو ذلك ظاهر بوضوح في شكل 17: الأولوية الثالثة) .

والنمو الاقتصادي هنا (الأولوية الأولى في شكل17) يتطلب أيضا التعامل جيدا مع الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية والتنمية المكانية ، أي ضرورة أن تشمل السياسات التنموية أكبر قدر ممكن من مناطق الدولة للحد من تأثير الهجرة العكسية وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي وعدالة توزيع موارد الدولة، مع زيادة كفاءة الإستثمارات المختلفة (خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة) وتوجيهها لصالح تطوير البنية التحتية والاجتماعية في الدولة فضلا عن رفع مستوى الإنتاجية في جميع قطاعات الدولة وتشجيع القطاع الخاص وتقوية قدرته على لعب دور بارز في مثل هذا الأمر، أي تشجيع المبادرات الفردية عن طريق بعض السياسات الاقتصادية مثل القروض الانتاجية ذات الإعفاءات الكبيرة والتأكد من توجيهها نحو مشروعات ذات جدارة اقتصادية للأفراد والمجتمع ككل. ويصور جدول(16) مدى تدهور وضع ليبيا الدولي فيما يتعلق بمقاييس الشفافية الدولية:

جدول (16): ترتيب ليبيا على مقياس الشفافية الدولية (2003–2009)

السنة	المرتبة	الدرجة	عدد الدول
2003	118	2.1	133
2004	107	2.5	145
2005	117	2.7	158
2006	107	2.5	163
2007	131	2.6	180
2008	126	2.5	180
2009	130	2.5	180

المصدر : موقع منظمة الشفافية الدولية http://www.transparency.org

ولقد أثبتت التجارب الاقتصادية في كثير من الدول أن تحقيق التنمية الشاملة ماهو إلا ثمرة للتعاون بين الدولة بخدماتها المختلفة المقدمة، والقطاع الخاص بتشجيعه للمبادرات الاقتصادية الفردية، مما يلبي ضروريات المعيشة في الدولة بشكل عام ويرفع من مستوى الأجور المقدمة بشكل خاص ويقود نهاية إلى رفع مستويات المعيشة للسكان والتي هي متدهورة في دولة غنية مثل ليبيا. ويوضح جدول(17) تدهور مستوى المعيشة في ليبيا عام 2010 قياسا بدول أخرى:

جدول(17): تقييم مستوى المعيشة في عدد من الدول (2010)

الدولة	تقييم مستوى المعيشة(100)
فرنسا	82
سويسرا	81
أمريكا	78
ليبيا	**48**
نيجيريا	46
السعودية	45

/Source: http://www1.internationalliving.com/qofl2010

تكلفة المعيشةCost of living 10%. – الثقافة والترفيهCulture and Leisure 10% – الاقتصاد Economy15% – البيئة Environment10% – الحرية Freedom 10% – الصحة Health 10% – البنية التحتية Infrastructure15% – السلامة والخطر Safety and Risk10% – المناخ Climate10%

وأخيرا، فإن جميع هذه السياسات الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الدخل والموارد وفرص العمالة وتشجيع الانتاج والاستثمارات المختلفة وغيرها لن يكون لها أي جدوى أو فاعلية بدون وجود إرادة حقيقية للتنمية بدونها لايتم نجاح أي برنامج خاص بالتنمية الاقتصادية الشاملة، مع تضافر جميع جهود أفراد المجتمع على وضع دستور شامل للدولة وتنمية سياسية حقيقية كأحد أهم محددات النجاح الاقتصادي داخل أي دولة. فتجارب نجاح الخطط الاقتصادية المختلفة ماهي سوى وليدة لوجود تنمية سياسية حقيقية تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي ومن ثم الوصول إلى التنميتين الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق عدالة توزيع الدخول وموارد الدولة المختلفة. وبالإمكان تتبع ذلك من خلال النظر إلى الدول الصناعية الكبرى في العالم والتي تشهد استقرار سياسي منذ فترات طويلة من الزمن.

ثالثا: التقارير الاقتصادية وتقييمها لوضع الاقتصاد الليبي (تقرير صندوق النقد– مؤشر الحرية الاقتصادية)

1– تقرير صندوق النقد الدولي(2011)

- **نظرة عامة:Overview:**

بعد احتجاجات 17فبراير المناهضة للحكومة فيما يطلق عليه " يوم الغضب"، شهدت ليبيا تصاعد حالة العنف مما أدى إلى قيام نزاع مسلح مستمر للوقت الحاضر(أي قبل عدة شهور قليلة مضت) بحيث أدى إلى تقسيم الدولة إلى مناطق مؤيدة للحكومة في الغرب وأخرى للقوات المناوئة للحكومة في الشرق، ولقد دفعت الدولة ثمنا كبيرا لهذا الصراع والذي تسبب في حدوث شلل للاقتصاد وتوقف الانتاج النفطي تقريبا، ولقد تمتعت ليبيا ، بإيراداتها النفطية الكبيرة وعدد سكانها القليل وسياسات الرفاهية الاقتصادية redistributive policies المتضمنة أنظمة الرفاهية الاجتماعية ودعم السلع الأساسية subsidies for basic goods ، وتمتعت بثالث أعلى ناتج محلي إجمالي Gross National Income (GNI) للفرد وأعلى مؤشر تنمية بشرية Human Development Index (HDI) في أفريقيا (في 2010). وفي عام 2010 أيضا تمتعت الدولة بمعدل نمو قوي قدر بحوالي 7,4% وكشفت عن وجود مسار إيجابي لعملية النمو حتى وقت إندلاع الصراع. ولقد أعلنت الدولة عن خطط لزيادة إنتاج النفط إلى 2,5 مليون برميل يوميا barrels per day(bpd) بحلول عام 2015، ولكن إنتاج وبيع النفط كان قد توقف بسبب عدم الإستقرار السياسي. ومع كتابة هذا التقرير، وعلى الرغم من استمرار حالة عدم الإستقرار التي من المتوقع لها أن تهبط بمعدل الناتج المحلي الاجمالي إلى الضعف عام 2011، فإن هذا المعدل سوف يعود بقوة عام 2012 مع إفتراض إستقرار الوضع السياسي.

ولقد إمتد تأثير هذه الأزمة أيضا إلى الحدود المجاورة وأثر بشدة على بعض الدول الأفريقية، وبشكل خاص من خلال: تأثير الأزمات الإنسانية على حدود الدول المجاورة ، خسارة تحويلات remittances

ملايين المهاجرين الأفارقة العاملين في ليبيا و تجميد الأرصدة الليبية في الخارجfreezing worldwide of assets. وبينما تم اعادة التوازن مع خسارة سوق النفط العالمي للإنتاج الليبي مع زيادة عرض منتجي النفط الأخرين، فإن مخاطر إرتفاع القيمةrisk premiums ومايقترن بها من إرتفاع الأسعار تبقى قائمة.

وعلى صعيد التنمية البشرية، فيتوقع معاناة السكان بشدة من تأثير هذا الصراع، فقبل حالة عدم الاستقرار، كان يتوقع لليبيا تنفيذ أهداف التنمية الألفية Millennium Development Goals (MDGs) خلال الإطار الزمني لعام 2015 ، وعلى الرغم من توفير الدولة لمواطنيها خدمات تعليم ورعاية صحية مجانية، فإن التحدي الأكبر هنا كان يتمثل في تحسين جودة هذه الخدمات. والتحديات الاجتماعية الملحة تمثلت في التعامل مع نسبة البطالة العالية high unemployment بين الشباب،تقوية الجهود لتوفير البيئة الملائمة، تشجيع مشاركة النساء الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الهجرة غير الشرعية irregular migrant، وهذه التحديات يتوقع لها أن تزداد جدا مع إندلاع الصراع "الداخلي".

ويبقى الاتحاد الأوربي الشريك التجاري trade partner الأبرز لليبيا، ولكن أيضا العلاقات الاقتصادية مع الاقتصاديات الناشئة emerging countries ، خاصة الصين وتركيا، كانت تنمو بشكل متسارع. وهؤلاء الشركاء التجاريين كان لهم دور بارز بصفة خاصة في تنمية قطاع البناء بشكل كبير من خلال التعاقد مع شركات البناء الأجنبية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية العامة الكبيرة الخاصة بالدولة. الإستثمارات الأجنبية المباشرة(Foreign Direct Investment (FDI لاتزال محدودة مع بعض الإستثناءات في قطاع النفط.

ولقد كان تركيز ليبيا منصب بشكل متزايد على تقديم نفسها كبوابة أفريقيا ، مثل هذا الأمر الذي شكل إغراء لكل من الصين وتركيا لوضع موطئ قدم اقتصادي لهما داخل القارة، كما كان تركيز ليبيا منصب على إستغلال شراكتها التجارية لهذه الاقتصاديات الناشئة بغرض تقوية وضعها التفاوضي مع شركاؤها التقليديين. وهذه العلاقات الاقتصادية قد يتم تسويتها اعتمادا على نتيجة الصراع وموقف الدول النسبي

في تأييد طرفي هذا الصراع، مع احتمالية تخصيص حصص أكبر (أو تخفيضها) لكل من فرنسا وبريطانيا السباقين إلى تأييد فرض منطقة حظر جوي no fly zone، وعلى النقيض من ذلك فإن كل من الصين وروسيا كان لهما تحفظ كبير وإنتقدا التدخل العسكري.

- **التنمية الاقتصادية الحديثة مع التوقعات:**

Recent Economic Development and Prospects:

استعاد الاقتصاد الليبي عافيته عام 2010 بمعدل نمو اجمالي بلغ 7.4% بعد أن كان قد شهد انكماش contraction العام الذي سبقه "1,6%" نتيجة لانخفاض إيرادات النفط. فلقد شهدت عائدات النفط هبوط بنسبة 40% نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية واستجابت الدولة في تخفيض حصتها لدى منظمة الأوبك في عام 2009. وبينما تسبب هذا الانخفاض في نقص مستوى الدخل الحكومي، فإن فائض الميزانية الكبير large budget surplus لليبيا كان يعني أن تحتفظ الدولة بموقف مالي قوي الأمر الذي حد من تأثير الركود الاقتصادي العالمي global reccession على الشعب الليبي والذي استفاد في الواقع من مستويات تضخم منخفضة lower inflation نتيجة لانخفاض أسعار السلع commodity prices. كما أن مستوى الانكشاف الضعيف low level of exposure للبنوك الليبية أمام النظم المالية العالمية ، محدودية التجارة غير النفطية limited non-oil trade والإدارة الرشيدة للاحتياطات النقدية، بما في ذلك صندوق الثروة السيادي، فقد جنب ذلك كله البلاد من التأثر كثيرا بالخارج. وعلى الرغم من وجود جهود لتنويع الاقتصاد، فإن القطاع النفطي يبقى المحدد الأكبر في قوة الاقتصاد الليبي وأي فرص مستقبلية للتعافي، فالدولة تملك تاسع أكبر احتياطي عالمي وثاني أكبر احتياطي في الغاز في أفريقيا، ولقد تم الكشف فقط عن حوالي 25% من هذه المناطق ، مما يعني أن إمكانية النهوض بهذا القطاع تكون ضخمة. ولقد إرتفع مستوى الانتاج النفطي وتشير التقديرات أنه وصل إلى نحو 1,48 مليون برميل يوميا عام 2010. وعلى الرغم من أن الخطط الحكومية كانت تهدف إلى زيادة الانتاج إلى 3 ملايين برميل يوميا بحلول 2015، إلا أن ذلك قد تم مراجعته ليصل 2.5 مليون برميل يوميا بسبب المخاوف من زيادة كبيرة للعرض العالمي excess global supply.

وبينما ستأخذ عملية استعادة الانتاج النفطي لمستويات ماقبل الصراع عدة اشهر ، فإن الدولة سوف تبذل عدة محاولات لاستغلال مواردها الطبيعية للحفاظ على مستوى النمو على المدى الطويل إذا مابقيت البنية التحتية للنفط غير مستغلة. كما أن معدل نمو القطاعات غير النفطية احتفظ بقوته عام 2010 مدفوعا بشكل رئيسي بالاستثمارات العامة والاستهلاك الحكومي ويتوقع لهذه القطاعات أن تكون مفتاح رئيسي للتعافي على المدى المتوسط مع استمرار الحكومة في عمل برامج عامة طموحة خاصة بالإستثمار ، ويتوقع هنا لقطاع البناء أن يبقى أكبر قطاع غير نفطي من حيث الأهمية.

جدول(18): نمو اجمالي الناتج المحلي لليبيا 2010 (ترتيب عالمي:87)

85	Bolivia	4.187
86	Costa Rica	4.172
87	**Libya**	**4.164**
88	Brunei	4.097
89	Bahrain	4.086
90	Mauritius	4.035

Source: Wikepedia- Cia Fctbook,2011.

ملحوظة: تبلغ تقديرات بيانات الهيئة الوطنية في ليبيا(والتي إعتمدها صندوق النقد الدولي) لمعدل هذا النمو 7,4 %،

- **السياسة الاقتصادية الشاملة Macroeconomic Policy**

- <u>**السياسة المالية fiscal policy:**</u>

دائما ماكانت الحكومة الليبية تستحوذ على فوائض مالية كبيرة ، حيث أنها تستفيد من ايرادات النفط العالية وكانت تقلل من تقدير متوسط سعر النفط عند وضع الميزانية الخاصة بها، ولقد بقى فائض الميزانية عند معدله التاريخي 13,5% في 2010 بعد إعلان الحكومة ميزانيتها البالغة 46 بليون دولار أمريكي، ولقد زادت ميزانية ليبيا عام 2010 بنسبة 32% عن عام 2009 وكانت الميزانية الأكبر على الاطلاق في تاريخ البلاد. وكنتيجة للصراع في البلاد، فإنها يتوقع أن يتم تسجيل أول عجز مالي fiscal deficit .

وبسبب وجود فوائض ماليةfiscal surplusesمتراكمة من السابق ، فإن ليبيا تدخر مخزون كبيرlarge stockمن احتياطي النقد الأجنبيforeign reserves، فمن ضمن 139 دولة شملهم المسح الخاص بالهيئة الاقتصادية الدولية في 2009، كانت ليبيا ثاني أقل دولة من ناحية اجمالي الدين الحكومي government gross debt، بمقدار 3,9% فقط من اجمالي الناتج المحلي، وطبقا لمصرف ليبيا المركزي (CBI) فإن ليبيا ليس عليها أي ديون خارجية .صندوق النقد الدولي قدر أنه بنهاية 2010 بلغ صافي الأصول الأجنبية net foreign assets التي يحتفظ بها مصرف ليبيا المركزي وهيئة الاستثمار الليبية (LIA) والصندوق السيادي للثروة نحو 150 بليون دولار أمريكي أي 160% من اجمالي الناتج المحلي.

هيئة الاستثمار الليبية تم تأسيسها عام 2007 برأس مال افتتاحي بلغ 65 بليون دولار أمريكي، كوسيلة لاستثمار حصة كبيرة من ثروة البلاد النفطية، ولقد مكنت الاستراتيجية الاستثمارية المتحفظة الهيئة من الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية بدون أي أضرار فعلية. أما حديثا ، فقد تبنت الهيئة استراتيجية أكثر فاعلية من خلال الاستثمار في أوربا، أفريقيا وأمريكا اللاتينية بهدف الاستفادة من عواقب الأزمة الاقتصادية. وتم إصدار قانون جديد عام 2010 لتوضيح هيكل عمل الهيئة بحيث تكون إستثمارات

هذه الهيئة موجهة للخارج وعلى أساس تجاري وبدون أي مخاطر كبيرة لحماية حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الثروة الوطنية. وسمح القانون أيضا للهيئة الاحتفاظ بجميع الأرباح دون تحويلها للميزانية الوطنية. وفي الوقت الذي تكون فيه معظم الأرصدة الليبية مجمدة، فإن هذه الأرباح تشكل مصدر هام من مصادر تمويل التنمية بعد فترة الصراع.

وربما يشهد عام 2011 تباطؤ ملحوظ في الانفاق الحكومي الغير متعلق بشئون الدفاع من ذلك المسجل عام 2010، بينما سوف تشجع اسعار النفط المرتفعة الدولة على الإستثمار في البنية التحتية المتهالكة للدولة ، وقبل فترة عدم الاستقرار ، شهدت الدولة إستثمارات في قطاعات المواصلات، الاتصالات والعقارات التجارية والسكنية كهدف حساس يتعلق برغبة الدولة الكبيرة في تنويع اقتصادها ، وأعلنت عن برنامج ثلاث سنوات للاستثمار في البنية التحتية. ووفقا لبيانات الأمم المتحدة، بلغ معدل الانفاق على التعليم والصحة نحو 2.7% ،1,9% (على التوالي) من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2007، كما أنه يتوقع زيادة الانفاق الاجتماعي بسبب عواقب عدم الاستقرار.

فاتورة أجور القطاع العام استحوذت كالعادة على جزء كبير من الميزانية العامة، وعلى الرغم هنا من تتابع الجهود لتقليص القطاع العام، فإن فاتورة الأجور wage bill إزدادت بنسبة 15% عام 2010 كما أورد صندوق النقد الدولي. وفي عام 2010 أيضا، تم استثناء العاملين في القطاع العام من ضريبة الدخل income tax في خطوة فعالة أدت إلى زيادة الأجور وتقليص الفجوة بين موظفي القطاعين العام والخاص مكلفة الحكومة فقط نحو 160 مليون دولار خسارة في الإيرادات العامة . كما تم النظر في اصدار قانون جديد للخدمات المدنية مع بداية عام 2011 بهدف مضاعفة مرتبات القطاع العام في هذه السنة لتقليص الفجوة مع مرتبات القطاع الخاص. ومن المرجح أن تتبنى الدولة هذه المقترحات بعد فترة الصراع وأن تشهد قفزة كبيرة في مرتبات القطاع العام على المدى الطويل. كما تم اصدار عدة قوانين مشجعة للتجارة عام 2010 بهدف تخفيض المصروفات والضرائب والأعباء المفروضة على الشركات الخاصة، وهناك حاجة هنا لبذل المزيد من الجهود لجذب المستثمرين.

الإنفاق المتعلق بالميزانية شهد تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، كما أن الافتقاد للشفافية في الأمور المتعلقة بالميزانية لايزال قائما، ووسائل التعامل حسابيا معها لاتزال رتيبة وتدعو إلى الحيرة. ولكن برغم ذلك، فلقد تم تحقيق بعض التقدم هذا العام(2010)، وتمثل ذلك في توحيد الميزانيتين الجارية والاستثمارية، تطوير التصنيف المتعلق بالميزانية وتحقيق الإنسيابية streamlining في حسابات البنوك الحكومية. وقبل حالة عدم الاستقرار، كانت الدولة تعد لخطة ميزانية استثمارية لفترة ثلاث سنوات لعزل هذه الاستثمارات من التغير في أسعار النفط. ولقد تم التعبير عن بعض المخاوف هنا من الحاجة لوجود تنسيق بين المجلس الوطني العام للتخطيط والمالية والذي ينفذ السياسة المالية، وبين مصرف ليبيا المركزي والذي ينفذ السياسة النقديةmonetary policy .

- **السياسة النقدية monetary policy:**

قبل حالة عدم الاستقرارالأخيرة (فبراير 2011)، كان مصرف ليبيا المركزي هو المنظمة الوحيدة المسئولة عن تنفيذ السياسة النقدية ولكن دون ممارسة أي دور كبير في فرض الرقابة على مستوى التضخم أو وضع أهداف متعلقة بهذا التضخم. فهناك عدة عوامل خارجية مثل أسعار النفط وأسعار المنتجات الدولية ، بالاضافة للإنفاق الحكومي، لها تأثيرت بارزة على عملية التضخم، ومصرف ليبيا المركزي هنا ليس له سوى دور محدود في هذه المسألة. ومع كتابة هذا التقرير،تم التحدث عن تخصيص مصرف مركزي أخر بديل في مدينة بنغازي كهيئة نقدية قادرة على تسيير السياسات النقدية في البلاد مع تعيين محافظ للبنك المركزي الليبي له مقر مؤقت في بنغازي.

ثبات مستوى الدينار الليبي وفق حقوق السحب النموذجيةStandard Drawing Rights الخاصة بصندوق النقد الدولي ، شكل عبر تاريخه دعامة نقدية قوية مع سرعة تأثره المحدودة مقارنة بالتقلبات في أسعار العملات الكبرى، وإرتفع معدل صرف الدينار بنحو 5% عام 2009، بينما إنخفض بنسبة

1,7% مع حلول أغسطس 2010، ومن المرجح أن يحتفظ الدينار بثباته وفق حقوق السحب النموذجية (SDR)خلال فترة التنبؤ.

مستويات التضخم إرتفعت إلى 10,4% ، وفقا لحسابات صندوق النقد الدولي،قبل الأزمة الاقتصادية العالمية ، ولكن مع إيرادات النفط المنخفضة، هبوط أسعار السلع وتخفيض الانفاق الحكومي ، هبطت مستويات التضخم إلى 2.4% عام 2009، ومع زيادة إيرادات النفط وأسعار السلع العالمية ورفع مستوى الانفاق الحكومي ، عادت مستويات التضخم لترتفع إلى 4.7% عام 2010. ويتوقع لمستوى التضخم أن يزيد عام 2011 كنتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج وإرتفاع أسعار الواردات. ولكن تقديم الدعم لأسعار الغذاء الرئيسي، الوقود، الكهرباء والإسكان سوف يقلل من تأثيرات التضخم على المستهلك الليبي.

وكرد فعل لذلك الانخفاض المسبق في إيرادات النفط، قام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض معدل الفائدة interest rate إلى 3% عام 2009 قبل أن يرفعه إلى 5% عام 2010، ولكن منح القروض المخفضة بواسطة المؤسسات المالية المتخصصة قلل من فاعلية تعديل أسعار الفائدة كأداة تحكم في السيولة المحلية domestic liquidity. وهنا، كنتيجة لانكشاف البنوك الليبية بشكل محدود على الأسواق العالمية وبسبب إتباعها منهجية حريصة، فإن هذه البنوك لم تتأثر بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من وجود سيولة متزايدة excess liquidity في النظام البنكي في ليبيا، فإن مشروعات القطاع الخاص كانت تعاني للحصول على هذه السيولة . أما سوق الأوراق المالية الليبية Libyan stock Market (LSM) فهو لايزال في مرحلة النمو المبكرة حيث تم تأسيسه عام 2007، وبسبب محدودية ارتباطه بالاقتصاد العالمي، فلقد كان معزولا أيضا عن تأثيرات الإنكماش الاقتصادي العالمي global downturn.

المركز الخارجي

بإعتبار أن ليبيا مصدر كبير للنفط، فإن حسابات الصادرات الحالية تسيطر عليها صناعة الهيدروكربونات مع النفط والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية مشكلة نحو 97% من هذه الصادرات. الميزان التجاري لليبيا trade balance شهد فائض بمعدل 40% من اجمالي الناتج المحلي، ولكن شهد تدني إلى نحو 18,5 % عام 2009 مع هبوط إيرادات النفط، ثم قفز إلى 30% من اجمالي الناتج المحلي مع زيادة حصيلة أسعار النفط. ومن المتوقع أن يهبط هذا المعدل مرة أخرى إلى 14% بسبب الصراع السياسي وذلك قبل أن يرتفع مرة أخرى عام 2012.

الصادرات الغير نفطية لليبيا شهدت إرتفاع عام 2010، ويرجع ذلك في الأساس بسبب زيادة صادرات الغذاء المحفوظ processed food إلى السوق العربي والأفريقي. وفي عام 2010 ، وللمرة الأولى، شهدت ليبيا فائض في تصنيع الدقيق في أعقاب منح قروض حكومية لإنشاء مصانع. كما تم إطلاق مبادرات جديدة مثل تصدير البيض المخصب إلى دول الخليج. ولكن هذه الصادرات الغير نفطية شهدت المزيد من العقبات بسبب ضعف البنية التحتية لقطاع التصدير.

وتسبب الطلب المحلي المتزايد والذي من ضمن أسبابه إنشاء مشروعات التنمية الحكومية ، في زيادة مستوى الواردات، ولكن مع ذلك بقى هذا المستوى أقل من الصادرات بنحو الثلث. ويقدر صندوق النقد الدولي صافي حجم الأصول الأجنبية لهيئة الإستثمار الليبية ومصرف ليبيا المركزي بنحو 150 بليون دولار مع نهاية 2010، أي نحو 160% من إجمالي الناتج المحلي.

ومنذ طلب ليبيا التقدم لعضوية منظمة التجارة العالمية عام 2004، خضعت البلاد تدريجيا لسلسلة من الإصلاحات التجارية trade reforms ، حيث تم تقليص الدعم الحكومي وشركات الإستيراد الحكومية الإحتكارية، كما تم تقليص حجم حظر الإستيراد، إلغاء التعريفات الخاصة بالإستيراد وإستبدالها بضريبة عبور ثابتةflat port tax مع تقليص عدد السلع الخاضعة لرخص الإستيراد. ومنذ عام 2010، تم

إعفاء عدة منتجات "40% صناعة عربية" من دفع رسوم العبور port duty مثل تلك المواد المطلوبة لمشاريع البنية التحتية العامة.

كما وقعت ليبيا على عدد من إتفاقيات التجارة الإقليمية شملت: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إتحاد المغرب العربي، كما أن لها إرتباط بمنظمة دول الساحل والصحراء، والسوق العام لدول جنوب وشرق أفريقيا(COMESA)، كما وقعت ليبيا على إتفاقية الضريبة المزدوجة double taxation مع إثنتي عشر دولة، بالاضافة إلى دخولها إتفاقيات إستثمارات ثنائية مع تسع عشرة دولة في أوربا،أفريقيا،الشرق الأوسط وأسيا.

وقبل إندلاع الصراع السياسي ,كانت الدولة في مرحلة تفاوض مع الاتحاد الأوربي، شريكها التجاري الرئيسي، لإقامة منطقة تجارة حرة. ووفقا للمجلس الأوربي، فإن ذلك الأمر قد يزيد صادرات ليبيا السنوية للإتحاد الأوربي بنحو 7.8% عبر مختلف القطاعات ، مع زيادة معدل الواردات السنوية من الإتحاد الأوربي لنحو 15.3% بحلول 2018.

فرص الإستثمار الأجنبي المباشر تكون متاحة تدريجيا في ليبيا ويتوقع لها الإزدهار مع إقامة منطقة خاصة للاقتصاد الحر في مدينة مصراتة، مع وجود مقترح لإقامة منطقة ثانية في زوارة. وكان مشروع تشجيع الإستثمار في إبريل 2010 يهدف إلى زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI بالتوازي مع الأولويات الوطنية. ولقد هبط حجم هذه الإستثمارات المباشرة بحدة من معدل عالي سابق بلغ 4 بليون دولار أمريكي إلى نحو 2.7 بليون دولار عام 2009، وفقا لبيانات الأمم المتحدة.

جدول(19): الحساب الجاري، ليبيا (النسبة المئوية لاجمالي الناتج المجلي GDP)

	2002	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الميزان التجاري	10.9	39.2	50.6	25.6	32.9	18	25.9
صادرات السلع	44.7	63	77.7	62.8	67.6	58.5	63.3
واردات السلع	33.8	23.8	27.1	37.2	34.7	40.5	37.4
الخدمات	-5.2	-2.6	-3.1	-5.5	-3.1	-3.2	-2,8
دخل المصانع	1.2	1.1	0.9	1	0.4	1	1.2
تحويلات جارية	-4	-0.3	-1.3	-2.6	-1.8	-2	-1.6
ميزان مدفوعات	3	37.5	47	18.5	28.4	13.7	22.7

البيانات مأخوذة من مصرف ليبيا المركزي

- **تنمية القطاع الخاص Private Sector Development :**

قبل الصراع الأخير "فبراير 2011"، قامت الدولة باتخاذ خطوات كبيرة نحو تطوير البيئة الاقتصادية حيث أن أنشطة القطاع الخاص لم تؤدي دورها بالشكل المناسب، وقد شملت الإصلاحات الأولية إصدار 10 قوانين اقتصادية جديدة تهدف إلى تطوير الاقتصاد والبيئة الإستثمارية في الدولة. وفي عدة حالات كان يتم إستبدال قوانين قديمة بقانون جديد مع توضيح وتبسيط الإطار التشريعي بشكل أكبر. وتجلى ذلك بشكل خاص في المرسوم التجاري الجديد والذي تميز بتلخيصه وتوضيحه مقارنة مع وضعية

نحو 90 قانون سابق. وفي بعض الحالات، كان يتم إصدار تنظيمات "قانونية" لتلك القطاعات الاقتصادية المنشأة حديثا في ليبيا مثل سوق الأوراق المالية stock market، الإتصالات ومناطق التجارة الحرة. وتم تخفيض الرسوم الجمركيةcustom duties ومعدلات ضريبة الدخل income tax bandsمن أجل زيادة حالات التوافق الضريبي tax compliance.

وهناك عدة قوانين ساهمت في تقديم مزايا مباشرة للمشاريع الخاصة، وبصفة خاصة، قانون العمالة الجديد والذي يوفر مرونة أكبر لأصحاب العمل الخاص ويقلص الحد الأدنى المطلوب من الموظفين الليبيين من 90% إلى 75%. وهناك قانون إستثماري جديد يمنح إعفاءات ضريبية جمركية ودخلية لمدة خمس سنوات للمستثمرين الأجانب، مع وضع مبادرات لتشجيع الإستثمار في مشاريع بناء معينة أو أي مشاريع متعلقة بالأمن الغذائي وإستدامة البيئة. وإقترح مصرف ليبيا المركزي قانون 15 لعام 2010 بشأن تسهيل إمداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالسيولة النقدية عن طريق السماح لها بتأجير أملاكreal estate والدفع عن طريق التقسيط pay in instalment.

إن جميع تلك القوانين كشفت عن رغبة حقيقية للدولة في تطوير وتنمية القطاع الخاص، والتحدي الحقيقي هنا ،في جميع الأحوال، يكمن في إمكانية تنفيذ ذلك بشكل حقيقي، وبينما يكون تبسيط القوانين التجارية ملائم للبيئة الاقتصادية، فإن القطاع الخاص الليبي ينصب تركيزه أيضا على رؤية إستقرار حقيقي من خلال الأطر التنظيمية.

ولكن على الرغم من حدوث ذلك التقدم، فإن هناك عدة متغيرات تنظيمية داخل الاقتصاد الليبي تستمر في إعاقة تنمية الصناعات الخاصة ، وبصفة خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة small and medium-sized enterprises (SME,s)، على سبيل المثال، قطاع البناء ، وهو القطاع غير النفطي الذي شهد أعلى معدل خاص بالنمو، فإن شركات القطاع الخاص الليبية خارج السوق بإستمرار، والشركات الحكومية الليبية المنفذة لبرامج إستثمارات البنية التحتية الضخمة تفضل الإستعانة بالمقاولين الأجانب والذين يستقدمون معهم خبراء دوليين ويملكون إمكانية تدريب قوة العمل المحلية.

شركات القطاع الخاص تكون مستثناة أيضا عندما يتعلق الأمر بالحصول على التمويل access to finance، فالقروض البنكية للقطاع الخاص زادت بمعدل من 10% عام 2008 إلى 20% عام 2010 من إجمالي الناتج المحلي، ولكن على الرغم من ذلك، فإن الشركات الليبية، خاصة تلك العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاتزال تسجل وجود صعوبات مرتبطة بالحصول على ذلك النقد، ويكمن أحد أسباب المعضلة الخاصة بهذا الركود المالي credit–crunch داخل بيئة ذات سيولة نقدية كبيرة high liquidity environment في شعور البنوك الليبية بخطر إقراض الشركات الصغيرة.

ويهدف مصرف ليبيا المركزي إلى زيادة قروض القطاع الخاص من خلال إقرار القانون 15 وتقليص الإيرادات الخاصة بشهادات الإدخار (certificates of deposite (CDs ، بهدف تخفيض عمليات البنوك المتعلقة بإيداع مدخرات كبيرة في المصرف المركزي. ويخشي صناع السياسة هنا من مسألة أن زيادة السيولة في الدولة قد يؤدي إلى تضخم القطاعات الغير نفطية داخل الاقتصاد الليبي، والتحدي أمام صناع السياسة هنا يكمن في عمل توازن خاص بالسيولة النقدية حتى تصل إلى مشاريع القطاع الخاص.

وفي السنوات الأخيرة، خضع القطاع المالي الليبي لعدة إصلاحات هامة ، البنوك المملوكة للدولة state–owned banks تم تخصيصها تدريجيا مع دعوة الشركاء الأجانب للعمل في قطاع البنوك الليبية كوسيلة لنقل التكنولوجيا، تطوير المنافسة وتحديث خدمات الدولة المالية. وهناك عدد 6 بنوك من 16 بنك في ليبيا تعمل مع شركاء أجانب ولم يعد هناك المزيد من البنوك المملوكة للحكومة بشكل تام. وفي أغسطس عام 2010، أصبح البنك الايطالي UniCredit أول بنك أجنبي يرخص له ليكون مؤسسة تابعة في ليبيا، وأعلن مصرف ليبيا المركزي عن عزمه لمنح ترخيصين أخرين، ولكن تم التراجع عن ذلك مخافة تهميش البنوك المتواجدة في ليبيا جراء وجود مؤسستين أجنبيتين تتبع النظام المالي في وقت واحد، وأعلن هنا مصرف ليبيا المركزي أنه قد يمنح ترخيص أخر عام 2011.

ومع إستمرار عملية تخصيص البنوك، فإن مصرف ليبيا المركزى يسعى لتفعيل دوره في الإشراف والتنظيم، حيث قام بتطوير خطة إستراتيجية 2009–2011 تشمل إجراءات لتحديث عملية الإشراف

البنكي والإلتزام بمبادئ بازل Basel (سويسرا) في تطوير هذه العملية. وتتضمن أبرز الإصلاحات هنا الإنتقال نحو تطوير تقارير الإشراف وإجراءات الإشراف داخل الموقع ، وتنظيمات جديدة متعلقة بمنح قروض ميسرة وإرشادات خاصة بإدارة مخاطر البنوك. وهناك إشارات بخصوص أن الحكومة الليبية إستجابت للضغوط الخاصة بإصلاح المؤسسات المالية الخاصة، حيث أن هناك مؤسستين منهما لم يتم إدخالهما في ميزانية 2010 مع تلقي بنك واحد فقط وهو البنك العقاري لتمويلات حكومية. ويقوم القطاع المالي بتطوير برامج تنموية كبيرة تشمل التأجير leasing، التأمين insurance ، والتمويل الإسلامي.

برامج تنمية حديثة أخرى:

في مارس 2010 أعلنت هيئة الإستثمار والخصخصة ، الهيئة المسئولة عن عملية الخصخصة في الدولة ، عن عزم ليبيا خصخصة نصف اقتصادها خلال العقد التالي، وقامت الحكومة بتخصيص نحو 110 من شركاتها العاملة، أي تقريبا ثلث العدد الإجمالي، وتم تأسيس السوق الليبي للأوراق المالية عام 2007 وهو في حالة توسع في الوقت الراهن وتضم قائمته عام 2010 عدد 25 شركة. كما تم إقتراح تخصيص مؤسستي إتصالات كبيرة ومصنع خاص بالحديد والصلب.

وفتح السوق الليبي للأوراق المالية أبوابه في نفس العام (2010) للمستثمرين الأجانب حيث سمحت قوانين جديدة أن يشتري المستثمرين غير المقيمين ماقيمته 5% من أسهم الشركات، ولكن إجمالا، سارت عملية الخصخصة ببطء غير متوقع عام 2010 ويرجع ذلك في جانب منه إلى قلة إهتمام المستثمرين الأجانب حيث أن برامج الخصخصة في ليبيا لاتكون مدفوعة بتكوين رؤوس أموال على المدى القصير، ولكن بالرغبة في تقليل الإعتماد على البترول وخلق وظائف، فإن الدولة تسير بحرص في هذا الإتجاه.

وإستمرت الجهود الحكومية في تقليص القطاع العام، ففي عام 2006 تم تنفيذ برنامج لتوجيه عدد 400ألف من موظفي القطاع العام إلى القطاع الخاص، وخلال هذه العملية الخاصة بإعادة التوجيه، كان الموظفون يتلقون مرتباتهم ولكن مع تحمل عدم وجود أي تدريب أو توجيه وظيفي.وفي عام 2009، بقى نحو 200ألف شخص في نفس البرنامج ، وباقي العدد إما تم تحويله إلى القطاع الخاص أو تم

منحه مرتبات تقاعدية مبكرة. ولقد إستمر الرأي العام في تفضيل التوظيف الحكومي عن القطاع الخاص، ولكن حجم الفروق بين مرتبات القطاعين العام والخاص قد يشكل حافز للمزيد لترك القطاع العام.

وفي 2008، قامت ليبيا بوضع خطة إستثمارية من 5 سنوات قيمتها الإجمالية 225 بليون دولار تهدف إلى تطوير البنية التحتية المتهالكة للدولة ageing infrastructure، وشملت هذه الخطة الإنفاق على المواصلات، الإتصالات، الكهرباء والخدمات العامة والعقارات التجارية والسكنية والصناعية. وتحت مظلة هذه الخطة ، تقوم ليبيا الأن بتنفيذ خطة تنمية من ثلاث سنوات :2010–2012 تصل تكلفتها إلى 68 بليون دولار. ولكن في عام 2010، تم تعليق العمل في عدد كبير من المشاريع الإستثمارية وتوقفت العملية الخاصة بالدفع، والأسباب الرئيسية لتجميد ذلك التمويل تبقى غامضة. وربما يكون ذلك البرنامج رد فعل "وقائي" من الحكومة في أعقاب فضائح الفساد الأخيرة أو تسليم من الدولة بأنها لاتملك القدرة الكافية على تنفيذ هذا البرنامج الطموح.

هيئة المشروعات العامة ، وهي مؤسسة جديدة تم تأسيسها عام2010 لمراجعة والإشراف على جميع الإستثمارات العامة الكبيرة ، تقوم بمراجعة جميع هذه المشاريع ، ولكن لم يتم التأكيد على موعد إعادة تشغيل المشاريع المعطلة، فتجميد عملية الدفع أدى إلى خلق موجة من عدم الإستقرار للمتعاقدين الأجانب وأثر بالسلب على التوقعات الخاصة بالمناخ الإستثماري. ولكن عمل أي قرار خاص بالتركيز على عملية الرقابة وإدارة الإنفاق الخاص بالبنية التحتية قد يزيد من مسألة الفاعلية والشفافية.

إدارة الموارد الطبيعية في ليبيا كانت سيئة جدا ولكنها تتحسن تدريجيا ، وإن كان ذلك يتم على نطاق محدود، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP يقوم بتقديم مساعدات فنية من خلال عدة مشروعات لهيئة البيئة العامة، وكالة البيئة الرئيسية في ليبيا. ولقد تم بذل عدة محاولات لتجديد مصادر الطاقة في السنوات الأخيرة، وأوردت هيئة الطاقة المتجددة في ليبيا أن الدولة تستطيع تنفيذ الهدف الخاص بتوليد 10% من الكهرباء من مصادر طاقة متجددة بحلول 2020.

القطاع الزراعي كان يسجل بإستمرار نسبة 3.5% من اجمالي الناتج المحلي في الفترة 2004-2009، وفقا لبيانات مصرف ليبيا المركزي،وعلى الرغم من ذلك فإنه يوظف نحو 6% من قوة العمل، أي أكثر من موظفي قطاع النفط، وعلى الرغم هنا من رغبة الحكومة في تحقيق الإكتفاء الزراعي، فإن ليبيا تستورد نحو 75% من غذاؤها، وكمية الطعام المستوردة عام 2010 من المتوقع أن ترتفع كنتيجة لفقر عملية الحصاد بسبب الجفاف. وفي السنوات الأخيرة حدث تحول ملحوظ في السياسة من مجرد محاولة تحقيق الإكتفاء الغذائي إلى تأمين إمدادات الطعام من الخارج. ودخلت ليبيا في عدة مشاريع متعلقة بتأجير أراضي في أوكرانيا، ليبيريا ومالي لأغراض زراعية ، كما تتفاوض مع تركيا بشأن مشاريع مشابهة.

جدول(20): قطاع المالية العامة،ليبيا (نسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي GDP)

ايرادات ومصروفات	2002	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ايرادات ضريبية	4.1	2.7	3.6	5.4	5	2.4	4.1
ايرادات نفط	36.5	55.7	72.2	53.6	62.1	46.9	54.6
ايرادات أخرى	5.6	1.6	2	1.2	1.2	1.2	1.2
مصروفات حالية	24.1	13.2	17.8	24.8	21.5	29.6	26.6
أجور ومرتبات	9.1	7.8	7.9	10.9	9.6	12.1	10.3
سلع وخدمات	4.1	3.2	2.9	3.1	2.7	3.7	3.4
مصروفات رأس المال	12	17.3	26.2	27.2	25.2	26.6	25.8

– وزارة المالية، بيانات قطاع المالية العامة ، نسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي (2002–2012).

- **الشراكات الاقتصادية القائمة Emerging Economic Partnerships:**

يستحوذ الاتحاد الأوربي على السوق الليبي فيما يتعلق بكل من التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن مع نمو متسارع للتجارة بين ليبيا والاقتصاديات الناشئة في السنوات الأخيرة. حيث لعبت كل من الصين وتركيا الدور الرائد في ذلك.

ووفقا لبيانات الاتحاد الأوربي علم 2009، كانت الصين ثاني أكبر شريك تجاري لليبيا بعد الاتحاد الأوربي، وورد في أحد التقارير أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 4,9 بليون دولار في الربع الثالث من عام 2010 بمعدل زيادة بلغ 46,5% من العام الذي سبقه، ويرجع ذلك في الأساس بسبب إرتفاع واردات النفط من ليبيا، وأيضا زيادة صادرات الصين إلى ليبيا بمعدل 8.3% مع تصدر الألات الصناعية لحجم هذه الزيادة، وأول خدمة نقل جوي مباشر بين طرابلس وبيجين كانت في نوفمبر 2010 في دلالة واضحة إلى تزايد الروابط التجارية بين البلدين.

وأوضح تقرير الاتحاد الأوربي 2009 أن تركيا هي رابع أكبر شريك تجاري لليبيا بعد الاتحاد الأوربي، الصين والولايات المتحدة الأمريكية.وأعلنت تركيا أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 2,2 بليون دولار عام 2009، بزيادة قدرها 60% عن عام 2008. وحدثت هذه الزيادة حتى بعد توقف تركيا عن إستيراد النفط الليبي. ومنذ ديسمبر 2009، أعلنت كل من ليبيا وتركيا رفع متطلبات الحصول على التأشيرة لكل من رجال أعمال الدولتين في خطوة وصفها المسئولين الأتراك أنها سهلت بشكل هائل زيادة التجارة بين البلدين. وتعد تركيا أول دولة غير عربية تصل لهذه الإتفاقية مع ليبيا.

شركاء الاقتصاديات الناشئة التجاريين المستحق ذكرهم هم: البرازيل– كوريا – الهند وروسيا، وجاء تصنيفهم كأكبر شركاء تجاريين: السابع، الثامن،التاسع والتاسع عشر على التوالي. وفقا لبيانات الاتحاد الأوربي. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الروابط بين ليبيا وهذه الإقتصاديات الناشئة يبقى ضعيف، بإعتبار أن فرص الإستثمار في ليبيا تكون محدودة بسبب ضعف حجم القطاع الخاص والسياسة الحكومية. تركيا أعلنت أنها تملك 60 مليون دولار من الإستثمارات المباشرة في ليبيا أكثر من

نصفها في قطاع الطاقة ، كما أوردت السفارة الصينية أن الصين إستثمرت في ليبيا مبلغ 43.5 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2010 مع تركز أغلب هذه الإستثمارات في قطاع البناء.

وهذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدولتين قد تتزايد بشكل ملحوظ في السنوات القليلة المقبلة. وفي ديسمبر 2009 قامت تركيا بتوقيع ثمان إتفاقيات متبادلة للإستثمار مع ليبيا بما في ذلك إتفاقيات خاصة بحماية الإستثمار، وفي سبتمبر 2010 أوردت أحد التقارير أن تركيا خصصت مبلغ 45 بليون دولار أمريكي للإستثمار في ليبيا في العشر سنوات التالية، وفي يوليو 2010، وقعت أيضا كل من الصين وليبيا إتفاقية حماية الإستثمار.

ولقد شهد قطاع البناء عدد كبير من أشكال الشراكات التجارية الجديدة بين الشركات الحكومية الليبية وشركات البناء من تركيا والصين، بالإضافة إلى البرازيل ،الهند، روسيا وكوريا. ووفقا لبيانات النشرة العالمية world bulletin ، فإن مشاريع البناء التي وقعت لصالح المتعاقدين الأتراك في ليبيا تجاوزت 15 مليار دولار في عام 2010، بنسبة 70% من إجمالي مخصصات صناعة البناء في الدولة، والصين تمتلك نحو 20 شركة في الدولة خلال عدد من القطاعات، وتم منح شركات البناء الصينية عدد من العقود الكبيرة بينها عقدين تجاوزت قيمتهما 2.49بليون دولار أمريكي لشركة البناء والهندسة المدنية الصينية لبناء جزء من شبكة السكك الحديدية الليبية.

ولقد إستمرت ليبيا في التعاقد مع الشركات الأوربية والأمريكية بخصوص إدارة المشاريع أو المسائل التخطيطية، بينما فضلت شركات البناء من أسيا، شرق أوربا وأمريكا الجنوبية عند تنفيذ المشاريع. حيث ورد عن الحكومة الليبية رسميا تسليمها بأن شركات البناء السابقة تقدم قيمة جيدة مقابل الأموال بينما يتم تفضيل الشركات الأوربية والأمريكية للوظائف التقنية العالية.

وتقدم ليبيا لهذه الاقتصاديات الناشئة فرص تنمية متعددة في تلك القطاعات التقليدية مثل النفط والغاز، وكذلك صناعات البتروكيماويات والبناء والبيع بالتجزئة retail والسياحة. ويهتم المستثمرون هنا بإستخدام ليبيا كبوابة أفريقيا ، وهو مصطلح يفضل إستخدامه من قبل المسئولين الليبيين. ويهتم

المسئولون الأتراك هنا في تأكيد مصالحهم في أفريقيا ورغبتهم في التعاون المشترك مع ليبيا في قارة أفريقيا مع وجود رؤى مشتركة بين الدولتين للإستثمار في هذه القارة " على الرغم من أن ذلك قد يسبب توتر في العلاقات الصينية الليبية"[1].

2- مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom

ماهو معنى الحرية الاقتصادية؟

الحرية الاقتصادية هي الحق الأساسي لكل شخص في للتحكم في العمل والملكية labor and property الخاصة به. ففي المجتمعات الحرة اقتصاديا يكون الأشخاص أحرار في العمل، الإنتاج، الإستهلاك والإستثمار بأي شكل يرغبون فيه في الوقت الذي تقوم فيه الدولة بحماية وإطلاق مثل هذه الحريات. وفي المجتمعات الحرة اقتصاديا تسمح الحكومة للعمل ورأس المال والسلع بالتحرك في حرية وتمتنع عن مسألة إجبار أو تقييد هذه الحرية خارج حدود الضرورة المطلوبة لحماية والحفاظ على هذه الحرية نفسها.

كيف يتم قياس الحرية الاقتصادية؟

يتم وضع عشرة مؤشرات خاصة بهذه الحرية الاقتصادية بحيث يتم تخصيص درجة معينة لكل مؤشر يتراوح مقياسها من 0 إلى 100، حيث تمثل المائة درجة الحرية المطلقة . وبالتالي، فإن هذه المكونات العشر يتم حساب المتوسط الخاص بها لوضع التقييم الاجمالي للحرية الاقتصادية في كل دولة. وهذه المكونات العشر للحرية الاقتصادية تشمل :

- حرية العمل التجاري business freedom.

---

[1] International Monetary Fund(IMF), Annual Report on Libya, 2011.

- حرية التجارة trade freedom.
- الحرية المالية fiscal freedom.
- حرية الإنفاق الحكومي government spending.
- الحرية النقدية monetary freedom.
- حرية الإستثمار investment freedom.
- حرية إدارة الأموال financial freedom.
- حرية حقوق الملكية property rights.
- الحرية من الفساد freedom from corruption.
- حرية العمل labor freedom.
-

ليبيا والحرية الاقتصادية

الجدول التالي(جدول21) يصور وضع وتقييم ليبيا عالميا عام2011 من خلال تطبيق المقاييس السابقة : (التصنيف 173–179):

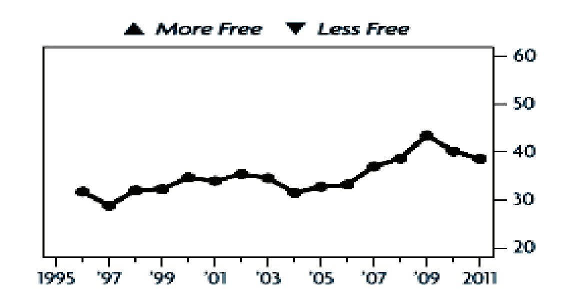
جدول(21): مؤشرات الحرية الاقتصادية في ليبيا (إحصائيات 2011)

المؤشر	حرية العمل التجاري	حرية التجارة	حرية مالية	إنفاق حكومي	حريا نقدية	حرية إستثمار	حرية إدارة أموال	حقوق ملكية	الحرية من الفساد	حرية العمل
التقييم	20	85	80	44.5	71	10	20	10	25	20
المتوسط	64.3	74.8	76.3	63.9	73.4	50.2	48.5	43.6	40.5	61.5

التقييم الاجمالي	38.6
التصنيف العالمي	173

Source:http://www.heritage.org/Index/Country/libya

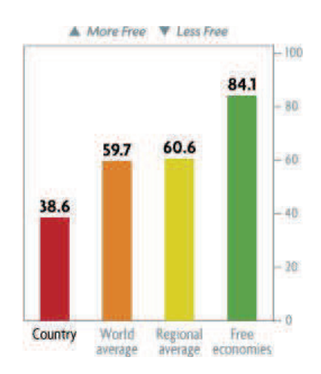
والشكل التالي(شكل18) يوضح الإتجاه البياني لمؤشر الحرية الاقتصادية في ليبيا من سنة 1995 حتى سنة 2011: (إنخفاض في 2011 عن 2009)



شكل(18): الإتجاه البياني لمؤشر الحرية الاقتصادية في ليبيا (1995-2011)

Source:http://www.heritage.org/Index/Country/libya

والشكل التالي (شكل19) يقارن هذا المؤشر الخاص بليبيا بالمؤشرين العالمي والإقليمي ومؤشر الاقتصاديات الحرة:



شكل(19): مؤشر الحرية الاقتصادية بليبيا مقارنة بالمؤشرين العالمي والإقليمي ومؤشر الاقتصاديات الحرة.

Source:http://www.heritage.org/Index/Country/libya

ونلاحظ مما سبق تدهور وضع ليبيا عالميا (الذي تتصدره هونج كونج ومن بعدها سنغافورة ثم إستراليا) فيما يتعلق بهذا المؤشر (ترتيب173 من 179 دولة) ، كما أن وضعها سئ للغاية مقارنة بالدول العربية "حيث تقبع بالمرتبة الأخيرة" من خلال مايكشفه الجدول التالي (جدول22) والذي يقارن ليبيا بعدة دول عربية:

جدول(22): مؤشر الحرية الاقتصادية بليبيا مقارنة بالدول العربية 2011

الدولة	درجة التقييم(2011)	نسبة التغير	الترتيب العالمي
البحرين	77.7	1.4	10
قطر	70.5	1.5	27
لبنان	60.1	0.6	89
مصر	59.1	0.1	96
تونس	58.9	-0.4	100
سوريا	51.3	1.9	140
ليبيا	**38.6**	**-1.6**	**173**

Source:http://www.heritage.org/Index/Country/libya

ونتناول وضعية ليبيا بشئ من التفصيل فيما يتعلق بالمؤشرات العشرة المعروضة في "جدول21" من خلال مايلي:

مؤشر حرية العمل التجاري business freedom

الحرية الإجمالية المتعلقة بالبدء وتشغيل وإنهاء أي عمل تجاري تكون مقيدة بشدة، وعلى الرغم من حدوث تطورات بسيطة بشأن ذلك، فإن البيروقراطية في ليبيا تعد واحدة من أشدها إزعاجا في العالم.

مؤشر حرية التجارة trade freedom

معدل التعريفة الجمركية في ليبيا كان يساوي صفر عام 2006، فليبيا قامت من خلال إدارتها الجمركية برفع الرسوم الجمركية على أكثر من 35 تصنيف خاص بالمنتجات، ولكن كان يتم إحتساب رسوم خدمات بنسبة 4% على معظم المنتجات المستوردة. ويوجد أعباء على التجارة من خلال فرض ضرائب إستهلاك وإنتاج إضافية، حظر وقيود الإستيراد، رسوم الإستيراد الأخرى، إصدار تنظيمات قانونية غير شفافة وتعسفية، وجود بنية تحتية متهالكة، تجارة الدولة في المنتجات البترولية، سياسة الدعم ووجود فساد خاص بالإستهلاك. ولقد تم خصم 15 درجة من التقييم الخاص بحرية التجارة في ليبيا بسبب القيود الخاصة بالتعريفة الجمركية.

مؤشر الحرية المالية fiscal freedom

معدل ضريبة الدخل الشخصي يبلغ تحديدا 15% ، ولكن الدخول التي تتجاوز مبلغ 200 ألف دينار ليبي ، فإن الضرائب(مثل تلك المفروضة على أرباح التجارة والصناعة) من الممكن أن ترتفع إلى نسبة 90%. وفي ليبيا لايوجد ضريبة دخل إضافي value–added tax أو ضريبة وراثة، وفي السنوات الأخيرة إرتفع معدل إيرادات الضرائب الكلية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.4%.

مؤشر حرية الإنفاق الحكوميgovernment spending freedom

في السنوات الأخيرة، إرتفعت نسبة المصروفات الحكومية ، بما في ذلك مصروفات الإستهلاك والتحويل إلى 43% من إجمالي الناتج المحلي، وتبلغ نسبة المصروفات الخاصة بصناعة الهيدروكربونات 70% من الناتج المحلي، 90% من الإيرادات الحكومية. أما عملية الخصخصة فإنها تسير ببطء.

مؤشر الحرية النقديةmonetary freedom

نسبة التضخم تكون معتدلة،حيث تبلغ 4.9% بين عامي 2007–2009. والحكومة مازالت تحدد أغلب الأسعار، إما بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات الخاصة بها، ولقد تم خصم 15 نقطة من درجة الحرية النقدية لليبيا بسبب الإجراءات التي تقيد الأسعار المحلية.

مؤشر حرية الإستثمار investment freedom

الإستثمارات الأجنبية لاتتلقى أي دعم حكومي، والإستثمارات الجديدة تقوم الحكومة بالإشراف عليها، ونسبة 35% من الأعمال التجارية الغير وطنية لابد أن تخضع لرقابة الخواص الليبيين أو الشركات وتتميز البيروقراطية الإدارية بعدم الشفافية والتعقيد وعدم الفاعلية وبخضوعها للتأثير السياسي. العمليات الخاصة برأس المال والتحويلات الخارجية والإستثمارات المباشرة تخضع جميعها للرقابة وتتطلب الموافقة المبدئية، ولايستطيع الأجانب تملك الأراضي في معظم الأحوال.

مؤشر حرية إدارة الأموال financial freedom

نظام الإدارة المركزية للأموال في ليبيا لايزال باقي تحت تأثير الدولة، فالحكومة التي أممت البنوك منذ عدة عقود مضت، قامت حديثا بتيسير القوانين البنكية للسماح بتحرير إدارة الأموال والخصخصة وقامت الحكومة مؤخرا بخصخصة 15% من أحد أكبر بنكين مملوكين للحكومة ومنحت تراخيص لبنكين جديدين. ولكن مع ذلك، فإن المؤسسات البنكية الخاصة غير قادرة على منافسة المؤسسات المدعومة حكوميا، وقطاع البنوك لايزال يخضع لأربعة بنوك يملكها بشكل تام أو شبه تام مصرف ليبيا المركزي. وهذه البنوك الأربعة تمتلك حوالي 90% من إجمالي الأصول. والتكلفة الكبيرة للعمليات المالية وصعوبة الحصول على التمويل تعيق تنمية القطاع الخاص. وفي 2005 تم إصدار تشريعات بخصوص السماح للبنوك الأجانب بفتح فروع لها في البلاد.

مؤشر حرية حقوق الملكيةproperty rights freedom

قامت الحكومة الليبية بإلغاء جميع حقوق الملكية الخاصة ومعظم الأنشطة التجارية الخاصة عام 1978، وتم الإعلان أن تأجير الأملاك غير جائز قانونيا، السلطة القضائية ليست مستقلة، التطبيق الخاص للقانون غير شرعي وجميع المحاميين لابد أن يكونوا أعضاء في الهيئة القضائية. معدل تملك الأراضي غير مرتفع وتملك الحكومة حق تأميم أي ملكية يتم تخصيصها، وهنا الشركات الأجنبية تكون سريعة التأثر بموقف الحكومة من تأميم الممتلكات. الإنتهاكات التجارية trademark violation منتشرة بشكل كبير ، وليبيا في التصنيف 113 من 125 دولة فيما يتعلق بالمؤشر الدولي لحقوق التملك عام 2010.

مؤشر حرية الحماية من الفساد freedom from corruption

ينتشر الفساد بشكل واسع، وليبيا في التصنيف 130 من 180 دولة في مؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد عام2009، ويتم إعاقة العمل الحكومي من خلال التفضيلات المرتكزة على الأسس الشخصية والأسرية، وجميع القرارات تقريبا في يد السلطة الحاكمة في البلاد.

مؤشر حرية العمل labor freedom

البطالة،والبطالة المقنعة underemployment، نسبتها مرتفعة دائما، سوق العمل يكاد يغلب عليه الفوضى وخاضع للتوجيهات الحكومية. قانون العمل يحدد: معدلات أجور متدنية minimum wage rates ، عدد ساعات العمل، قواعد العمل المسائي وقوانين إنهاء الخدمةdismissal[1].

[1] Ibid.

الفصل الرابع

تقييم إمكانيات وفرص نجاح قطاع السياحية الليبية على ضؤ المعطيات المختلفة "الداخلية والخارجية"

من مطالب التنمية الحديثة والمتوازنة ، تفعيل دور القطاعات الخدمية وخاصة في تلك الاقتصاديات صغيرة الحجم والمفتقرة للعمالة الماهرة مقارنة بغيرها من الاقتصاديات المتطورة والناشئة، وهذه القطاعات الخدمية مثل قطاع السياحة ترفع من أهمية الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتخلق فرص عمل وتؤدي إلى زيادة الصادرات غير المنظورة إلى الدولة من خلال عملية نقل الأموال التي هي بحوذة السائحين إلى الدولة ، حيث تستفيد من هذه الأموال جميع القطاعات العامة والخاصة داخل الدولة.

وتعتبر السياحة وفق إعلان مانيلا العالمي الذي تمخض عن المؤتمر الدولي للسياحة سنة 1980 نشاطا ضروريا لحياة الشعوب، بسبب آثارها المباشرة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات والعلاقات الدولية ، كما أكد الإعلان على إيلاء عناية كاملة لقضية تطوير النشاطات السياحية[1].

ولقد أضحت السياحة إحدى صناعات العالم المهمة في الوقت الحاضر، إذ فاقت معدلات نموها معدلات نمو الزراعة والصناعة ، كما تجاوزت أهميتها جميع الصناعات التحويلية والخدمية من حيث المبيعات والعمالة وجلب العملات الصعبة (عدا تجارة النفط)[2].

إن تفعيل دور السياحة في ليبيا هو ضرورة اقتصادية في دولة تعاني من خلل ملحوظ في هياكل الانتاج ومن نقص في العمالة الماهرة، وقطاع السياحة في هذه الحالة بوصفه قطاع خدمي بإمكانه أن يتبوأ ريادة التنمية والانتاج في البلاد من خلال ذلك الطلب الذي يخلقه على سلع ومنتجات القطاعات الأخرى وينعكس ذلك على نمو هذه القطاعات مثل الزراعة والصناعة والقطاعات المالية، والطلب على السياحة هنا هو طلب نهائي، وذلك بوسعه أن يساهم ويعجل من تنمية القطاعات المختلفة. إن هذه الضرورة الاقتصادية للسياحة في ليبيا يحتمها طبيعة الاقتصاد الليبي كاقتصاد صغير الحجم نسبيا ولايتميز بكثافة

---

[1] النجار ، يحيى غني، العلاقة الدالية بين الإستثمار السياحي والدخل القومي، دراسة تحليلية ضمن إطار نماذج رياضية، مجلة البحوث الاقتصادية العدد الثاني ،2005،ص92.

[2] محمد محجوب الحداد، تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، مرجع سابق، ص4

الهيكل الانتاجي وهيمنة قطاع واحد على صادرات الدولة. وللتدليل على ذلك نورد ذلك التعريف الهام للسياحة والذي يركز على الجانب الاقتصادي للعالم النمساوي هيرمان فون شوليرون:

(الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة") وركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي للسياحة وأهمل الجانب النفسي والثقافي[1].

انطلاقا من ذلك يستطيع قطاع السياحة دعم الاقتصاد الوطني الليبي لأنه ينوع الأنشطة الاقتصادية كما يتيح فرص جديدة للأيدي العاملة وينمى الإيرادات الواردة من العملات التي يتم تداولها في التجارة الدولية لأن عملية نقل الأموال بواسطة السائحين من بلد إلى أخر تسمى صادرات غير منظورة، فكلما زادت موارد دولة ما من السياحة تزيد قدرتها على التعاقد مع الخارج ، ومن ثم سداد ديونها، فالموارد السياحية تنعش التجارة الدولية وتوسع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج سواء على شكل زيادة الواردات أو عن طريق القدرة على سداد المستحقات غير المنظورة كتحويل أجور العمال الأجانب.

ويؤثر قطاع السياحة ويتأثر بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وتتناسب الحركة الاقتصادية في البلد طرديا مع الحركة السياحية فيها فكلما تطورت الحركة السياحية كلما ارتفع الطلب على السلع والخدمات، فصناعة السياحة تتأثر إيجابا أو سلبا بكل الظواهر الاقتصادية وذلك اعتبار أن الأموال التي ينفقها السياح على المبيت والطعام والمواصلات والنشاطات والمشتريات تطلق سلسة من التفاعلات الاقتصادية بحيث أن العائدات التي تجنيها المنشآت الاقتصادية يجرى إنفاقها في منشآت اقتصادية أخرى،إذ يتم إعادة إنتاج الدخل من جديد ومن خلال هذه الدورة يتم إعادة توزيع العائدات السياحية وبالتالي تصبح السياحة فرعا اقتصاديا حركيا نظرا لتأثيرها الايجابي في الاقتصاد الوطني العام عبر زيادة حجم المبيعات للسائحين وإيجاد فرص عمل لأبناء الوطن. إن الفاعلية الاقتصادية

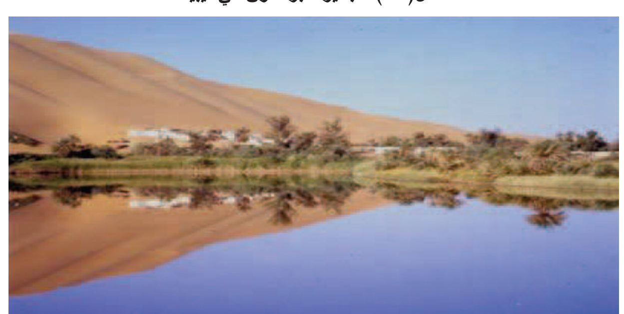
---

[1] دلال عبد الهادي، دراسات في أساسيات السياحة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص9

لصناعة السياحة تكمن في درجة استغلال الطاقات الإنتاجية للثروات السياحية.

إن أغلب السائحين الذين سيزورون ليبيا سيحملون نقودا يتم استبدالها في ليبيا مما يساعد على تعويض النقص في صادرات البضائع والسلع كما أن طبيعة إنفاق السائحين الأجانب تساند عملية الإنماء الاقتصادي لان ما يصرفه السائح يعد زيادات طارئة على القوة الشرائية المتوفرة في البلاد وعامل يساعد على توسيع السوق المحلية لان مشتريات السياح قد تكون موجهة إلى شراء السلع والخدمات المنتج بعضها محليا وهذا يفيد الاقتصاد القومي لأنه يؤدى إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الإنفاق[1].

شكل(20) : بحيرة قبر عون في ليبيا



وصناعة السياحة من وجهة النظر الاقتصادية في مجملها ما هي إلا طلب على سلع ومنتجات معينة مادية وطبيعية ، وعرض يتمثل في توفير وتصنيع هذه السلع والمنتجات، فالاقتصاديون

---

[1] منتديات مكتبتنا العربية، أهمية السياحة في الاقتصاد الليبي، مرور: 24-12-2011.

ينظرون إليها من جهة الطلب على خدمات السفر والمواصلات والاقامة (الفنادق – الشقق المفروشة والمخيمات) وكل مايتصل بالرحلة المعنية من خدمات وسلع، وينظرون إليها من جانب العرض على أنها صناعة منتجة للخدمات المذكورة[1].

وليس أدل على أهمية السياحة في العصر الحديث من تسجيل الوصول السياحي الدولي لمعدلات كبيرة ومتزايدة بإستمرار ، حيث تنامى هذا الوصول بنسبة 4.5% بين يناير – أغسطس 2011، وسجلت المقاصد السياحية عبر العالم عدد وصول كلي مقدر بنحو 671 مليون سائح دولي في هذه الفترة، أي بزيادة قدرها 29 مليون سائح عن نفس الفترة في العام السابق 2010[2] (والذي سجل عدد وصول كلي للسياحة الدولية بلغ 935 مليون سائح بزيادة عن عام 2008 والذي سجل 877 مليون سائح بعد أن كان 528 مليون فقط عام 1995).

وفي عام 2010 تم تقدير أن إيرادات السياحة الدولية تجاوزت نحو 919 بليون دولار أمريكي (693 بليون يورو)، أعلى من الرقم المسجل عام 2009 والبالغ 851 بليون دولار أمريكي (610 بليون يورو) ،وهذه الإيرادات السياحية الدولية (مع حساب التغير في أسعار الصرف ونسبة التضخم) سجلت معدل نمو مقداره 5% وذلك مقارنة بمعدل نمو في الوصول بلغ تقريبا 7%[3].

وعند تقييم فاعلية واداء قطاع السياحة الليبي ومدى مساهمته أو إمكانية هذه المساهمة داخل الاقتصاد الوطني ، فإنه لابد أن يجرى ذلك داخل نسق مايطلق عليه تنافسية السياحة، وتعرف تنافسية السياحة على أنها قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في دولة ما على تحقيق نجاح

[1] جليلة حسن حسنين، اقتصاديات السياحة، الإسكندرية، 2003، ص6

[2] UNWTO, World Tourism Barometer,Volume9,October 2011,P1

[3]UNWTO,Press Release, International Tourism: First results of 2011 confirm consolidation of growth, Madrid,11May,2011.

مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا مايؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذا القطاع ، والقطاع التنافسي هو القطاع الذي تكون مؤسساته قادرة على التصدي للمنافسة سواء المحلية الداخلية أو الأجنبية الخارجية ، من خلال المحافظة على حصتها من السوق والعمل على تنميتها باستمرار وتحقيق الأرباح[1].

ولقد تم تصنيف ليبيا في المرتبة 112 من بين 133 دولة في العام 2009 في تقرير منتدى الاقتصاد العالمي world Economic Forum الثاني لسنة 2009 حول تنافسية السفر والسياحة بعكس التوقعات نظرا للإهتمام الذي توليه الدولة للقطاع في الآونة الأخيرة. ويعتمد هذا التقرير في تحليل تنافسية قطاع السياحة على أربعة عشر مؤشرا تضم معظم العوامل التي تؤثر على تنافسية القطاع.

ويصنف التقرير الدول المشاركة بناء على معيار يسمى معيار تنافسية قطاع السفر والسياحة Travel&Tourism Competitveness Index يضع لكل دولة نقاط من 1 إلى 7 في كل فرع محدد من فروع المعيار تعبر عن فاعلية القطاع، ويحتوي المعيار على ثلاثة فروع رئيسية subindices يحتوي على مجموعة من المؤشرات . الفرع الأول subindex A يسمى الهيكل التنظيمي للسفر والسياحة T&T regulatory framework ويشمل خمسة عوامل، والفرع الثاني subindex B يسمى مؤشر البنية التحتية وبيئة الأعمال T&T business environment and infrastructure ويشمل أيضا خمسة عوامل ، والفرع الثالث subindex C يسمى مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية T&T human,cultural and natural resources ويشمل أيضا خمسة عوامل ، وقد إعتمد التقرير في تحليله لتنافسية قطاع السفر والسياحة على نوعين من البيانات:

- بيانات كمية: وهي بيانات مدونة عن القطاع.

---

[1] جماني ، مسعود ، أثر التجارة الالكترونية على إنتاجية وتنافسية المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008، ص5

- بيانات نوعية وهي بيانات يتم الحصول عليها من خلال المسوحات التي يجريها المنتدى.[1]

شكل(21): معيار تنافسية السفر والسياحة



Source: The Travel&Tourism Competitiveness Report 2011, World Economic Forum,P5.

وفيما يتعلق بوضعية ليبيا في تقرير 2011، فقد تأخرت عن ترتيبها عام 2009 خاصة مع تلك الأحداث السيئة التي شهدتها البلاد في عام 2011، حيث جاءت في التصنيف 124 من 139 دولة متأخرة 12 مركز عن 2009، ويوضح الجدول التالي(جدول23) وضعية ليبيا بالنسبة لهذه العوامل المختلفة وترتيبها:

---

[1] محمد محجوب الحداد، المرجع السابق، ص ص 11,10 (بتصرف)

جدول(23): تقييم معايير تنافسية السياحة في ليبيا (تقرير 2011)

المعايير		النقاط(1-7)	الترتيب(139)
المعيار الفرعي الأول (subindex A) **الهيكل التنظيمي للسفر والسياحة**		**3.6**	**122**
المؤشرات	1- القوانين واللوائح التشريعية	3	135
	2- الإستدامة البيئية	3.7	134
	3- الأمن والسلامة	4,2	100
	4- الصحة والنظافة	4.3	83
	5- أولوية السفر والسياحة	3.1	132
المعيار الفرعي الثاني (subindex B) **بيئة الأعمال والبنية التحتية**		**2.9**	**107**
المؤشرات	1-البنية التحتية للنقل الجوي	2.5	99
	2-البنية التحتية للنقل البري	2.6	127
	3- البنية التحتية للسياحة	2.2	107
	4- بنية تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات	2.4	101
	5- تنافسية أسعار قطاع السياحة	4.9	39
المعيار الفرعي الثالث (sunindex C) **الموارد البشرية والثقافية والطبيعية**		**3.2**	**125**

المؤشرات	1- الموارد البشرية	4.2	115
	2- الإنجذاب للسفر والسياحة	4.2	122
	3- الموارد الطبيعية	1.9	134
	4- الموارد الثقافية	2.5	66
	5- تغير المناخ	-	-

Source: The Travel&Tourism Competitiveness Report 2011, World Economic Forum,P250.

ونستطيع هنا أن نحدد بعض الملاحظات الهامة بخصوص تنافسية ليبيا السياحية وفق هذا التقرير :

- **فيما يتعلق بالمعيار الأول " الهيكل التنظيمي للسفر والسياحة"**، الترتيب متأخر (122–139) بسبب تدهور وضع القوانين واللوائح التشريعية (135–139) والإستدامة البيئية (134) وأولويات السفر (132)، عامل الأمن والسلامة أقل سوءا (100)، بينما يأتي عامل الصحة والنظافة في قائمة أفضل السؤ (83).

- **المعيار الثاني (بيئة الأعمال والبنية التحتية)**، الترتيب متأخر أيضا(107–139)، بنية النقل الجوي متدهورة نسبيا (99–139) ، بنية النقل البري أكثر تدهورا (127) ، والبنية التحتية للسياحة في وضع سئ(107–139)، بيئة تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات متدهورة نسبيا (101)، بينما تنافسية أسعار السياحة في وضع ممتاز مقارنة مع ما سبق (39–139)

- **المعيار الثالث والأخير (بيئة الموارد البشرية)**، الترتيب متأخر كالعادة (125–139)، العامل الخاص برأس المال البشري سئ (115–139)، والموارد الطبيعية في منتهى السؤ(134)، ولا

يوجد إنجذاب كبير للسفر والسياحة (122)، وتأتي الموارد الثقافية في وضع متوسط تقريبا (66).

وهذه العوامل المختلفة التي تتبع المؤشرات الثلاثة من الممكن أن نقسمها هي الأخرى إلى تقسيمات فرعية أكثر أو عناصر ، على سبيل المثال القوانين واللوائح التشريعية تعتبر عامل يتبع المعيار الخاص بالهيكل التنظيمي ، نستطيع هنا أن نقسمها إلى عدة عناصر مثل حقوق الملكية والتأثير الاقتصادي للقوانين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسوف نستعرض فيما يلي أمثلة من هذه التقسيمات "العناصر السياحية" من خلال الجدول التالي (24):

جدول(24): تقييم العناصر السياحية "مؤشرات تنافسية السفر والسياحة في ليبيا" (التقييم من 139)

عناصر مؤشر أولوية السفر والسياحة	أولوية السفر والسياحة عند الحكومة	إنفاق الحكومة على السفر والسياحة	فاعلية التسويق والسلع التجارية	مدى شمولية بيانات السفر والسياحة
الترتيب	129	87	121	118
عناصر مؤشر بنية النقل الجوي	مدى جودة البنية التحتية للنقل الجوي	المغادرة لكل ألف مواطن	عدد المطارات	عدد شركات النقل الجوي
الدرجة	133	80	26	72
عناصر مؤشر تنافسية أسعار القطاع السياحي	ضرائب التذاكر ورسوم المطارات	تعادل القوة الشرائية ppp	حدود وتأثير الضرائب	مستويات أسعار الوقود
الدرجة	2	75	34	2

Source: The Travel&Tourism Competitiveness Report 2011, World Economic Forum,P251.

ومما سبق يتضح لنا أن قطاع السياحة في ليبيا ،من خلال تصنيفه الأخير في تقرير 2011 وتصنيفه السابق عام 2009 ، لايمتلك تلك القدرات التنافسية الضرورية للدخول إلى العالم السياحي ومنافسة القوى السياحية المتقدمة ، أو حتى المتوسطة والتي تحشد كل قدراتها التنافسية وتحقق النجاح تلو الأخر في هذا المجال الحيوي.

وبدون أي نسبة شك ضئيلة هنا، فإن تلك المؤشرات الإيجابية التي حققتها الدولة الليبية من خلال ذلك التقرير الخاص بالتنافسية ، وما تتمتع به الدولة من فائض مالي كبير لمصرفها المركزي (وصل وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي نحو 150 مليار دولار أمريكي مع نهاية 2010، بنسبة 160% من إجمالي الناتج المحلي) بالاضافة إلى ثروات سياحية هائلة تتنوع بين مواقع التراث العالمي (خمسة مواقع) ومواقع تاريخية وأثرية هامة جدا تنتشر عبر ربوع الدولة وصحاري عجيبة وسواحل تمتد لمسافة 1900 كيلو متر تقريبا وطبيعة ساحرة...الخ، فإن كل ماسبق تتضائل أهميته جدا إذا لم يكون هناك نشاط تسويقي وترويجي في ظل عالم حديث تتسارع فيه التطورات السياسية والتقنية والتسويقية وتتجه فيه الابتكارات والدعايات والإعلانات نحو التجديد المستمر والمتلاحق.

ونلمس من خلال الجدول التالي (25) مدى تأخر الدولة مقارنة بغيرها من بعض الدول العربية الداخلة في هذا التصنيف التنافسي عام 2011 (ويوضح الجدول أيضا مدى التغير في ترتيب هذه الدول العربية مقارنة بعام 2009:

جدول(25): مقارنة بين ليبيا و بعض الدول العربية في تقرير تنافسية السفر و السياحة 2011

الدولة	السعودية	قطر	مصر	تونس	المغرب	**ليبيا**
الدرجة	4.17	4.45	3.96	4.39	3.93	**3.25**
الترتيب	62	42	75	47	78	**124**
التغير	9+	5−	11−	3−	3−	**12−**

(الدرجة من 7 – الترتيب من 139 – التغير= تغير ترتيب الدولة في تقرير 2011 عن تقرير 2009)

وعند الحديث عن تحويل قطاع السياحة الليبي إلى قطاع تنافسي دولي ، فلسنا هنا بصدد الحديث عن تطوير بنية تحتية أو إقرار سياسات معينة تهتم بتشجيع القطاع وتقوية التشابك بينه وبين القطاعات المختلفة وازالة المعوقات فحسب، بقدر ما هو محاولة لتحديد دقيق لتلك المتغيرات المختلفة التي أدت إلى هذا الإخفاق السياحي، وذلك يقتضي أن نستعرض أسس النجاح الحاسمة لعمل هذا القطاع (مع التركيز بشدة على دور العملية التخطيطية) ، وقبل هذا الإستعراض لابد لنا من وضع بعض الفرضيات الهامة لأسباب ذلك الإخفاق، وذلك على النحو التالي:

- قصور دور الدولة بشكل عام في تحقيق أهداف التنمية السياحية الشاملة.

- عدم تفهم المخطط السياحي لطبيعة التخطيط السياحي وأولويات التنمية السياحية.
- عدم ملائمة الظروف المحيطة الداخلية والخارجية سواء أكانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية......الخ.
- عدم أداء القطاع العام لدوره كما ينبغي وغياب فاعلية وكفاءات القطاع الخاص.
- جميع الفرضيات السابقة أو بعضها تعيق تنمية السياحة في ليبيا.

لمناقشة الفرضية الأولى " قصور دور الدولة بشكل عام في تحقيق أهداف التنمية السياحية الشاملة" نستطيع هنا أن نتأمل دور الدولة بشكل دقيق في التنمية السياحية من خلال المثال التالي:

(لنفترض أن هناك دولة ما تمتلك إقليما سياحيا يحتوي على عناصر جذب سياحي متعددة مثل الأنهار والجبال والغابات والطقس المعتدل .....الخ ، وقررت هذه الدولة الخوض في استثمار هذا الإقليم سياحيا عن طريق إقامة عدة مشاريع سياحية مثل : بناء فنادق ومنتزهات ومطاعم ونوادي ومسابح وأية مشاريع سياحية وترفيهية أخرى يحتاج إليها هذا الإقليم السياحي. لكن الدولة قبل الخوض في هذه الخطة السياحية لإقامة هذه المشاريع تجد أن هناك ضرورة كبيرة لإقامة مشاريع اقتصادية " لاغنى عنها " لهذا الإقليم وتعتبرها هامة جدا وحيوية سواء لخدمة السياح القادمين لهذا الإقليم ، أو لخدمة سكان الإقليم نفسه ،لذلك فإن الدولة هنا تقرر بناء مشاريع خاصة بالكهرباء والصرف الصحي ومطار وشبكة مواصلات جيدة ومستشفيات ودور سكنية ومدارس ....الخ، كما إن الدولة هنا تتبع سياسة تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لإقامة المشاريع الصغرى والكبرى والتي تخدم مسألة التنمية الشاملة في هذا الإقليم وبما يتيح توظيف أكبر قدر ممكن من العمالة المحلية في الإقليم وجلب العملات الأجنبية للدولة ...الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى التأثير

بالإيجاب على ميزان مدفوعات الدولة)[1].

وعلى ذلك، فإن لسياسة الدولة الدور الأبرز في خلق وتشجيع الطلب السياحي من خلال ماسبق، فالدولة هنا من خلال وزارتها السياحية في الأساس تتولى مسئولية تمهيد الطريق أمام قيام الأنشطة السياحية المختلفة، تحديد وتخصيص مواقع السياحة الرسمية وتسهيل البنية التحتية اللازمة (ومنها المعلوماتية) لتسهيل الوصول إلى هذه المواقع والحفاظ على أصالتها، كذلك تقوم بإجراء عملية الصيانة والمحافظة والتجديد الخاصة بهذه المواقع السياحية من خلال عقد إتفاقيات مع المؤسسات السياحية والأثرية الدولية بالاضافة إلى إنشاء تلك البرامج الرسمية الخاصة بالتدريب والتعليم وتوليد الفرص المختلفة الخاصة بالاستثمار داخل الدولة[2].

إن عملية صنع السياسة في السياحة ليست هدفا استثنائيا للحكومة ، بقدر ماتهدف لتحقيق النمو من خلال السير قدما في التعاون مع التنظيمات السياحية التي تصنع السياسات مثل (المنظمات الحكومية السياحية، مكاتب المعلومات، المؤسسات الإستهلاكية) ، والمؤسسات السياحية (الفنادق، المطاعم، شركات تنظيم الرحلات الشاملة والوكالات السياحية)، وحتى جماعات الضغط pressure group من الممكن أن يكون لها دور في عملية صناعة السياسة[3].

أما الفرضية الثانية" عدم تفهم المخطط السياحي لطبيعة التخطيط السياحي وأولويات التنمية السياحية" فإنناعندما نأتي لدور التخطيط السياحي كمرتكز هام وأساسي لسياسة تنمية السياحة في الدولة، فلقد إرتبط ظهور التخطيط السياحي وتطوره وكذلك أهميته ببروز السياحة كظاهرة حضارية سلوكية من ناحية، وظاهرة اقتصادية – اجتماعية من ناحية أخرى، ولقد نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج

---

[1] مثنى طاهر الحوري ،السيد اسماعيل الدباغ، اقتصاديات السياحة ، الجامعة المستنصرية ،بغداد ،العراق، 1989 ص ص20-21

[2] The role of Government in Tourism,Republic of Iraq,National Investment Commission,re-article,accessed on 25-12-2011.

[3] S,Medlik,Managing Tourism,Butterworth-Heinmenann LTD,1991,PP4-5.

وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر ، الأمر الذي استدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة وبشكل سريع وناضج ، وقد ترتب على ذلك اعتماد وتبني أسلوب التخطيط السياحي كعلم متخصص يتناول بالدراسة والتحليل والتفسير جميع الأنشطة السياحية ويعمل على تطويرها. والتخطيط السياحي هو نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن وتحقيق أقصى درجات المنفعة الممكنة مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لابقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه[1].

إن أحد أهم وأبرز أنواع التخطيط على الإطلاق لتحقيق الأهداف الإنمائية داخل الدولة هو مايعرف بالتخطيط القومي National Planning والذي يتبع تقسيم التخطيط وفقا للحدود الجغرافية، وهذا التخطيط الذي يغطي النشاط الاقتصادي كله هو أعلى مراحل التخطيط وأدقها وأكثرها تقدما، ويتم تنفيذ هذا الإسلوب التخطيطي بطريقتين:

- **التخطيط من أعلى إلى اسفل** Planning from the top down. ويبدأ من واقع الهدف العام للخطة والأهداف الفرعية لكل قطاع أو إقليم.
- **التخطيط من اسفل إلى أعلى** Planning from the bottom up، وهو التخطيط الذي يقوم على أساس أن الاستثمارات التي يقدمها مختلف المستثمرون يتم بناؤها في شكل برنامج متكامل يغطي قطاعات اقتصادية أو خطط إقليمية وفقا للهدف العام الذي تحدده الدولة.

---

[1] نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، بحث منشور بمجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد(28)، العدد(3)، 2006، ص ص 13-14.

وعادة عند إعداد خطة اقتصادية شاملة يسبق التخطيط من أعلى إلى أسفل التخطيط من أسفل إلى أعلى، غير أن التخطيط السليم يستلزم أن يتم القيام ببناء الخطة من الإتجاهين في وقت واحد، فتنفيذ جزء أو جانب منها وإغفال جانب أخر يؤدي بطبيعة الحال إلى ضياع اقتصادي[1].

وأخيرا، فإن طبيعة التخطيط السياحي وقدرته على بلوغ أهدافه لاتتحقق إلا بعدة مؤشرات عامة تتبلور وتنعكس في فلسفة الدولة وبعد نظرها السياسي ومدى تقديرها وفهمها وتنبؤها بما يمكن أن يحمله المستقبل من تطورات ومتغيرات، ومدى إستيعابها لفكرة العمل من أجل المصلحة العامة وفصل هذه المصلحة الأخيرة عن المصالح الخاصة، ومدى قدرتها على تحقيق قدر عالي من الفاعلية والايجابية في أداء أجهزتها الحكومية العامة، على أن التخطيط تختلف أهميته من دولة لأخرى، بل ويختلف مداه حسبما كانت الدولة تأخذ بنظام الاقتصاد الحر أو الاقتصاد الموجه، فيبلغ التخطيط ذروة الأهمية في الدول التي تتبع نظام الاقتصاد الموجه لأن تعبئة إمكانيات الدولة وتوجيه الانتاج فيها بمعرفة الدولة يضفي عليها مسئوليات جسام تقتضي أن يكون هذا التوجيه وتلك التعبئة موجهين بغاية معينة وهي الهدف العام[2].

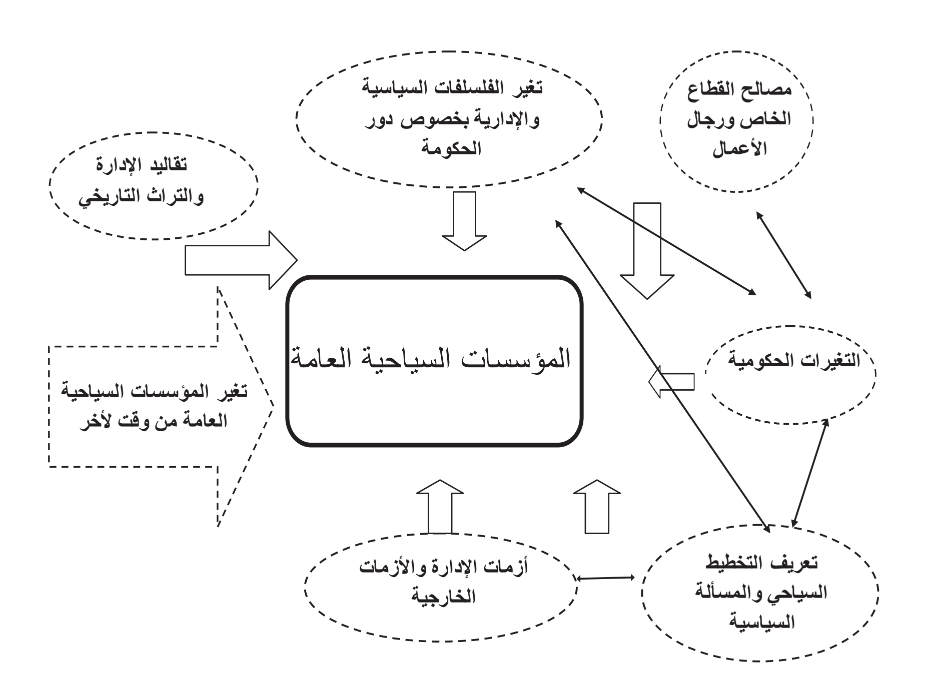
وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة " عدم ملائمة الظروف المحيطة الداخلية والخارجية سواء أكانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية......الخ"، فلابد لنا هنا من الإشارة إلى أن البيئة السياسية والإدارية للمشروع السياحي لاتكون في منأى أو معزل عن ظروف وعوامل محيطة بها تؤثر وتتأثر فيها بالقدر الذي يحدده تأثير هذه القوى المختلفة الموجودة داخل أي مجتمع سياحي (قوة سياسية، اقتصادية، اجتماعية ، ثقافية، دينية عقائدية، تراث وتاريخ ..الخ)، وهذا التأثير يتفاوت في قوته تبعا لتعدد وتغاير هذه القوى المشار إليها سواء كانت داخلية أوخارجية، إن البيئة الإدارية للمشروع السياحي ممثلة في المؤسسات السياحية العامة والتي تقيمها الدولة لغرض الاستفادة من مقدرات معينة تخضع لتأثير هذه القوة (نتيجة لتوغل هذه القوى داخل تكوينها) وتؤثر فيها كنتيجة طبيعية لذلك. كما أن المؤسسات السياحية العامة

---

[1] عبد الرحمن سليم، التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل السياحي، دليل عملي، ص ص 34-35

[2] هايدي محمود على صالح، تقييم السياسة التخطيطية لمنطقة الأهرام، رسالة ماجستير ، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، القاهرة، ص31

تخضع لتأثير المتغيرات الداخلية مثل درجة الإستقرار وتغيير القرارات والإتجاهات العامة بالاضافة إلى التأثيرات الخارجية خاصة تلك المتعلقة بالأزمات السياسية والإستثمارات الوافدة. شكل22 يوضح ذلك:



شكل(22): العوامل المؤثرة في المؤسسات"السياسات" السياحية العامة

Source: C.Michael,Hall,Tourism Planning, Policies,Processes and Relationships,Second Edition,Pearson Education,P176.

شكل(22) يوضح تبادل وتشابك تلك التأثيرات بين الأنظمة السياسية والإدارية والاجتماعية المختلفة والقطاع العام والمؤسسات الخاصة والمستثمرين ودورها في تشكيل وتصميم أسس عمل المؤسسسات والسياسات السياحية العامة، ونلاحظ من هذا الشكل مدى أهمية تحديد وتعريف التخطيط السياحي والمسألة السياسية في تشكيل عمل المؤسسات العامة السياحية من ناحية ، ومدى الإرتباط المتبادل بين مسألة تحديد هذا التعريف والسياسة"موقف الدولة" من ناحية أخرى(السهم المزدوج). كما نلاحظ من الشكل مدى التأثير المتبادل بين التخطيط السياحي والأزمات الإدارية والخارجية (سهم مزدوج أيضا) كما نلاحظ مدى أهمية الأدوار الإدارية والموروثات التاريخية (عامل اجتماعي) في تشكيل أسس عمل المؤسسات السياحية ، وبدورها هذه الأخيرة تتأثر بمصالح القطاع الخاص ورجال الأعمال....الخ . إذا، نبدو هنا أمام منظومة متكاملة في تشكيل عمل هذه السياسات السياحية العامة من عوامل مشتركة سياسية وتاريخية واجتماعية ومصالح متنوعة من قطاع خاص(استثمارت داخلية وأجنبية) ورجال أعمال الأمر الذي ينعكس على اسلوب عمل التخطيط السياحي ويحدد مدى درجة نجاح التنمية السياحية في الدولة.

وعند مناقشة الفرضية الرابعة المتعلقة بقصور أداء القطاع العام وعدم فاعلية القطاع الخاص، فإن ذلك يقودنا إلى بعض الملاحظات المختصرة المتعلقة بدور كل من القطاعين العام والخاص والقدر المتعلق بتدخلهما لنجاح التنمية السياحية (هل التنمية السياحية يقودها القطاع العام فقط؟ أم لابد من حدوث توازن بين دور القطاعين العام والخاص؟ أو أن هناك ضرورة في إنفراد القطاع الخاص فقط لعمل هذه التنمية؟) وهل أن دور القطاع الخاص يكون مشترك مع القطاع العام أم مكمل فقط؟:

- على الرغم من أن التخطيط يتمثل بكونه أداة مستخدمة بواسطة كل من القطاعين العام والخاص، فإن عملية التخطيط جوهريا تكون نشاط عام خاص بالدولة يتم تنفيذه بالتنسيق مع القطاع الخاص والهيئات المختلفة على أن يكون الأصل في هذه العملية يكمن في الحدود

الواسعة لدور الدولة . ومن خلال السياسة العامة السياحية تقوم الحكومات باختيار مايناسبها ومالايناسبها فيما يتعلق بقطاع السياحة[1].

- هناك مدعاة كبيرة لتدخل الدولة في بعض المشاريع السياحية،على سبيل المثال، معظم أشكال النقل والمواصلات (التي تقوم عليها صناعة السياحة) تكون نشاط ذو إستخدام مكثف لرأس المال capital intensive، فتكلفة إنشاء المؤسسات الخاصة بالنقل وصيانة طرق السكك الحديدية وإمداد خطوط الطيران بأسطول جوي حديث مزود بأحدث أساليب التكنولوجيا، فإن كل ذلك يتطلب إستثمارات مكثفة من رأس المال، وذلك يبدو متاحا فقط تقريبا من خلال تلك المؤسسات الضخمة، والدعم المالي المقدم من القطاع العام يكون من الأمور الجوهرية هنا[2].
- إن القطاع العام، ومن خلال أو في إطار المشاركة العامة يستدعي جميع تلك الجهود المتعلقة بأفراد المجتمع المحلي للإشتراك في الإجراءات المتعلقة بصنع القرار والتي تؤثر بشكل واضح وتترك بصمة على المسألة الخاصة بالتنمية المستدامة المتعلقة بالمجتمع[3]. أي أن التنمية السياحية في الدولة تقتضي حدوث توازن "ولو نسبي" بين تلك الأدوار العامة والخاصة.فيقوم كل من القطاعين العام والخاص بالاشتراك في هذه التنمية كلا حسب دوره وإمكانياته الخاصة،
- على الرغم من الأخذ في الإعتبار تلك الرغبات الخاصة بتقليص الدور الحكومي في أرجاء كثير من العالم الغربي ، فإن الفشل الخاص بالسوق لايزال يعطي عدد من المبررات لتدخل الدولة الاقتصادي وهذه تشمل تطوير التنافس الاقتصادي، تحسين حقوق الملكية، تمكين صناع القرارات من التحكم في المؤثرات الخارجية، تعميم أكبر قدر ممكن من المصالح ، تقليص المخاطر ، دعم المشروعات وتوفير التعليم والمعلومات.

---

[1] C.Michael,Op,Cit,P8

[2] .Christopher Holloway,The Business of Tourism,Six Edition,Printice Hall,2002,P88.

[3] David L,Edgell,Sr, Maria DelMastro Allen, Ginger Smith, Jason R.Swanson, Tourism Policy and Planning, Yesterday,Today and Tomorrow,First Edition, Elsevier Inc,2008,P202.

- على الرغم من أهمية القطاع الخاص ودوره البارز في الاقتصاد الحر، فإن له مخاطر قد لايمكن تجاهلها ، ولعل من ابرزها تركيزه على مسألة النفعية أو الربحية الخاصة بحيث يبدو المشروع السياحي من المشاريع الخاصة البحتة، كما أن تلك التطورات السياسية المعاصرة المتعلقة بتقوية نفوذ القطاع الخاص والشركات الخاصة عن طريق تقليص الدور الحكومي، تغيير أساليب صنع القرار، الخصخصة واللامركزية ، فكلها أثرت بالسلب على النشاط السياحي وأدت إلى التوزيع غير العادل للموارد في العالم[1].

تطبيق الفرضيات على ليبيا:

عند تطبيق ماورد أعلاه على حالة الدولة الليبية ، فإننا نخرج ببعض الملاحظات الهامة الأتية:

أولا: " **قصور دور الدولة**" : عند استعراض وتتبع دور الدولة لتنمية القطاع السياحي الليبي، فإننا لانجد شواهد قوية دالة على ذلك، فالمقدرات السياحية الهائلة في الدولة خارج نطاق الخدمة! ومعدلات وصول السياحة الدولية إلى ليبيا مقارنة بتلك المسجلة في دول أخرى نامية فقيرة للغاية ، أما السياحة الداخلية فلا وجود لها على الإطلاق، فليبيا ترتيبها متأخر فيما يتعلق بالبنية التحتية وفق تقرير تنافسية السفر والسياحة 2011 (107–139)، وبنية النقل الجوي الهامة جدا للسياحة في وضع متدهور (99–139) ، بينما بنية النقل البري الضرورية جدا للسياحة ايضا في وضع خطير من السؤ(127–139). والبنية العامة للسياحة ككل ، وكنتيجة لما سبق، في وضع سئ جدا (107–139). ولعل ذلك هو أبلغ دليل على تخبط الدولة وعدم إهتمامها بتنمية القطاع السياحي كما ينبغي، كما أن ذلك يعبر بالضرورة على تدهور القطاعات الاقتصادية المكملة للسياحة والمتشابكة معها ،ولعل من أهمها قطاعي الزراعة والصناعة،وعدم قدرة قطاعات الدولة الاقتصادية المختلفة على زيادة الانتاج وتحقيق التطور اللازم لقيام صناعة السياحة. والتركيز فقط منصب بشدة على القطاع النفطي.

---

[1] David Harrison,Tourism and the less developed world ,Issues and Case Studies, CABI,P55.

كما لاينبغي أن نغفل هنا غياب "أو تغييب" الدولة لتلك القوانين والتشريعات اللازمة لقيام ونهضة القطاع السياحي ، ويبدو ذلك بارزا جدا من خلال تقييم هذا الجانب أو العنصر الخاص بتقرير تنافسية السفر والسياحة الخاص بليبيا (القوانين والتشريعات السياحية : 135–139)، كما أن الدولة لاتولي أي إهتما بمسألة السفر والسياحة (132–139). والدولة لاتولى أدنى إهتمام لمسألة البيئة " الوجه الأخر للسياحة" ، فالترتيب متأخر كالعادة (134–139).

ثانيا: "عدم تفهم المخطط السياحى لطبيعة التخطيط السياحي " : التخطيط السياحي في ليبيا يعاني من ضعف، بل غياب الكفاءات، والمسئولون عن تلك المسألة المتعلقة بالتخطيط لايستخدمون المنهجية العلمية الملائمة المتعلقة بذلك، وعلى الرغم هنا من عمل بعض الدراسات الخاصة بتقييم وتطوير القطاع السياحي في ليبيا على مر السنوات الماضية، وهذه الدراسات بالطبع كانت تتطلب وجود توصيات مرتبطة بتطوير هذا القطاع والقطاعات الأخرى المرتبطة به، فالمرجح هنا أن هذه التوصيات كان مصيرها التغافل والإهمال، فلم يتم وضع أهداف حقيقية للتنمية السياحية ،وفق مبدأ التخطيط السياحي، كما لم يتم الإهتمام بإستخدام الأصول السياحية الموجودة في البلاد وتطويرها بشكل قابل للتسويق Marketin State . وبمراعاة هنا أن التخطيط السياحي الناجح هو الذي ينجح في التوصل إلى تحقيق الأهداف المأمولة والتعامل بنجاح مع كافة ابعاد التنمية المطلوبة خاصة تلك الأبعاد ذات الحساسية الكبيرة بالنسبة لقطاع السياحة (قطاع مركب يعتمد على أبعاد سياسية –اقتصادية–بيئية اجتماعية ...الخ)، فإن ماتحقق في ليبيا " ومن خلال وضع ليبيا التنافسي الدولي والاقليمي" يبدو بكونه بعيد جدا عن تحقيق أهداف التنمية السياحية.

وبمقارنة بسيطة هنا مع إحدى الدول الأسيوية التي كانت تعاني من تخلف القطاع السياحي ، وهي دولة فيتنام، نجد أن المخطط السياحي في هذه الدولة وضع أهداف خاصة بخطة التنمية السياحية واستطاع أن يصل إليها في عدة سنوات قليلة، فلقد إرتفع الوصول السياحي الدولى لفيتنام من 92500 إلى أكثر من مليون عام 1995 إلى نحو 5 مليون عام 2008 ، وترجع أسباب هذا النمو السريع في الغالب لسياسات إصلاح السوق الحر والتي خلقت جو من التحرر الاقتصادي ، ولقد أنجزت فيتنام معدلات نمو سنوي تقدر

بأكثر من 10% وعزز ذلك النمو وجود نمو موازي في السياحة الداخلية والتي قفزت معدلاتها إلى أكثر من 17 مليون سائح سنويا

ثالثا: " **عدم ملائمة الظروف المحيطة الداخلية والخارجية**" : عند تطبيق المفاهيم والنظريات الخاصة بالشكل الأخير (شكل22) على ليبيا، فإننا نستنبط مدى تأثير وتأثر الدولة بتلك الأنظمة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية والتاريخية....الخ، الداخلة في تركيب السياسات العامة السياحية وتكوين وتصميم أسس عمل المؤسسات السياحية العامة (هنا مواقع صنع القرار المتعلق بالسياسة العامة السياحية في ليبيا، أي اللجنة الشعبية العامة للسياحة ومايتبعها من فروع). ونلاحظ من هذا الشكل مدى تأثر الدولة بذلك الأثر السلبي المتعلق بتحديد وتعريف التخطيط السياحي على تلك المهام المتعلقة بمؤسسات السياحة العامة في الدولة، كما نلاحظ ذلك التأثير السلبي المتعلق بالتقاليد الإدارية على السياسة السياحية، ونلاحظ أيضا ذلك التأثير المتبادل بين دور الحكومة والتعريف الخاص بالسياسة والتخطيط السياحي، على سبيل المثال، فإن تعريف التخطيط السياحي يحدد دور الحكومة فيما يتعلق بصناعة السياحة، وهذا الأخير بدوره" دور الحكومة" يشكل طبيعة هذا التعريف......الخ ، ولايفوتنا هنا أن نلاحظ مدى تأثير الأزمات الخارجية(لوكيربي– الحصار الاقتصادي....الخ) على السياسة العامة للسياحة في الدولة ومايتبع تلك من عدة مشكلات لعل أهمها مرتبط بإعاقة حركة النقل الجوي التي ترتكز عليها السياحة وعدم وصول التقنيات التسويقية والتكنولوجيا اللازمة لتطوير صناعة السياحة.

رابعا: "**قصور أداء القطاع العام وغياب فاعلية القطاع الخاص**": مع توجه الدولة الإشتراكي إبتداءا من فترة السبعينات ، قامت الدولة بإلغاء الدور المتعلق بالقطاع الخاص والمسائل المتعلقة بالمرابحات التجارية وتولت هي مسئولية الإشراف المباشر على ثروات ومقدرات المجتمع ، وفي السنوات الأخيرة الماضية توجهت الدولة إلى تشجيع دور القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية وقامت بخصخصة عدد من المؤسسات الحكومية المختلفة بشكل كامل أو جزئي، ولكن رغم ذلك، لم تنجح هذه السياسة بسبب بعض العوائق التنظيمية والروتينية والفساد المالي والإداري....الخ، بحيث أعاقت عمل القطاع الخاص

والاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع السياحة والتي تبدو في حالة يرثى لها....وبما أن التنمية السياحية تقتضي حدوث توازن هام وضروري بين دوري القطاعين العام والخاص (كما تم توضيحه في إحدى الإجابات المتعلقة بهذه الفرضية) ، فإن ذلك لم يحدث في ليبيا....بل حدث الأسوأ من ذلك ، حيث أنه لم يكن هناك اي دور فعلي في الأساس لأحدهما في حدوث تنمية سياحية .

خامسا: " جميع الفرضيات أو بعضها يعيق تنمية السياحة في ليبيا"، من خلال جميع ماتم عرضه من بيانات وحقائق خاصة بأداء الاقتصاد الليبي عامة والقطاع السياحي بشكل خاص (خاصة التقارير الدولية المتعلقة بصندوق النقد الدولي ومؤشر الحرية الاقتصادية وتقرير التنافسية السياحية الدولية)، فإننا نستطيع أن نجزم هنا أن ذلك الإخفاق المرتبط بالتنمية السياحية في ليبيا يعود إلى جميع تلك الفرضيات المعروضة.

الخاتمة

أبرز هذه الخصائص المتعلقة بالاقتصاد الليبي أنه اقتصاد نامي يتميز بالازدواجية ، أي وجود قطاعات متطورة" وبالتحديد قطاع النفط والغاز" وقطاعات أخرى متخلفة ومايتبع ذلك من وجود خلل هيكلي كبير داخل أرجاء هذا الاقتصاد وعدم القدرة على بناء مؤسسات اقتصادية ومالية تستطيع تقديم برامج اقتصادية خدمية فعالة يستفيد منها جميع الأطراف سواء المحلية أو الدولية. ومن أبرز سلبيات هذا الاقتصاد أنه يعاني من ضعف وتدني الانتاجية في القطاعات الغير نفطية وأهمها قطاعي الزراعة والصناعة، واللذان يساهمان مع قطاع الخدمات بنسبة أقل بكثير من مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الاجمالي والذي تتعدى نسبة مساهمته حوالي 70% حسب بعض التقديرات. ولذلك، فإنه لايتوقع أن يتم الإعتماد على تلك القطاعات الغير نفطية في توليد مصادر بديلة للدخل النفطي وتوفير فرص كبيرة خاصة بالعمل . وعلى الرغم من وجود إيجابيات متعلقة بنمو الناتج المحلي (7.4% عام 2010 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وإجمالي هذا الناتج وصل عام 2010 إلى :71 مليار دولار بالأسعار الجارية) وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي(13-14 ألف دولار عام 2010) وكذلك تحقيق فائض في الميزان التجاري عام 2010 وصل إلى حوالي 20 بليون دولار، والإستقرار النسبي في الأسعار وقيمة العملة الوطنية بعد توحيد اسعار الصرف عام2002، **إلا أن** ذلك لايستطيع أن يخفي عدة حقائق هامة لعل أبرزها ضعف وتدني مستويات التشغيل في القطاعات الاقتصادية الليبية وتدني إنتاجية هذه القطاعات وتدنى مستوى المعيشة الحقيقي بسبب سؤ إدارة الحكومة للموارد النفطية بالاضافة إلى ارتفاع نسبة الواردات إلى اجمالي الناتج المحلي (معدل الانكشاف الاقتصادي) وعدم مرونة الصادرات الرئيسية (النفط والغاز) بسبب اعتمادها على سياسات سوق النفط العالمية. كما يعاني الاقتصاد الليبي من ضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمارات الأجنبية وتركزها بشكل رئيسي في قطاع النفط وضعف مساهمة القطاع الخاص في هذه الاستثمارات بالاضافة إلى القدرة المحدودة جدا للمنتجات المحلية الليبية على المنافسة الدولية، فضلا عن عدة مشاكل هيكلية وتنظيمية متعلقة بالفساد المالي والإداري وعدم وجود إرادة حقيقية لصناعة أي تنمية اقتصادية.

كما أن أغلب الاستثمارات المنفذة في الدولة تركزت في قطاعي النفط والغاز ، بينما نصيب القطاعات الأخرى وخاصة الخدمية منها يعتبر ضئيل جدا بالمقارنة، ومن ضمن العوائق المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية وزيادة الإنتاجية هنا هو عدم وجود سوق أوراق مالية متطور لجذب الاستثمارات داخل الدولة ووجود بعض المشكلات المرتبطة بالتشريعات المتعلقة بالاستثمارات(مثل التسجيل والتراخيص والموافقات) وعدم توفير المناخ السليم لهذه العملية. وفيما يتعلق بالقطاع السياحي بالأخص، فإن مساهمة هذا القطاع لاجمالي الانتاج المحلي لاتزال محدودة جدا ، فإجمالي الوصول السياحي الدولي عام 2009 كان فقط 35 ألف سائح، بينما الإيرادات 24 مليون دينار فقط. ولعل ذلك مرتبط بعدة متغيرات أهمها ضعف السياسات التسويقية وتدني مستوى البنية التحتية للسياحة في الدولة (كما تم توضيحه من خلال تقرير تنافسية السفر والسياحة).

كما أن هذه المتغيرات المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية (الداخلية مرتبطة تحديدا بالتشريعات الوطنية والسياسات المتعلقة بالعمل والمرتبات والاستثمارات ....الخ، بينما الخارجية مرتبطة بعدة ظواهر مثل الحصار الاقتصادي الدولي والإستثمارات الأجنبية....الخ) كان لها أبلغ الأثر على هيكلية الاقتصاد الليبي من الناحية السلبية وهذه المتغيرات المختلفة تسيطر عليها حالة كبيرة من الإخفاق ، فالسياسات الداخلية للدولة على مر عقود مختلفة لم تنجح في تحقيق أو الوصول إلى أهداف التنمية المطلوبة والمعلن عنها من قبل الدولة، وذلك على الرغم من وضع عدة برامج وتخصيص ميزانيات ضخمة، ولعل ذلك مرده عدم وجود مقومات التنفيذ ووجود عوائق مرتبطة بالعوامل البيئية الداخلية والخارجية وعدم وجود رغبة حقيقية في التنمية وكل ذلك وغيره تسبب في إفشال جميع البرامج الاقتصادية في الدولة والعجز في تنويع مصادر الدخل وتغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن العجز في تحقيق التنمية المكانية ورفع مستوى المعيشة الحقيقي للمواطنين. الإيجابية الوحيدة المرتبطة بهذه المتغيرات الداخلية والخارجية مرتبطة بوجود إستثمارات أجنبية من الخارج، ولكن حتى هذه الإيجابية تأثيرها محدود في هيكلية الإنتاج المحلي الليبي بسبب تركز هذه الإستثمارات في قطاع الطاقة وتأثيرها المحدود على باقي القطاعات.

وأما عن فرص تعافي هذا الاقتصاد الليبي ، فإنه يملك فرص كبيرة في هذا التعافي ،بل والنمو والتطور أيضا خاصة إذا ماتم وضع سياسات وتشريعات ذات فعالية كبيرة تحقق زيادة الإنتاج والإستثمارات في القطاعات المختلفة وتنويع هيكل الانتاج المحلي وزيادة مساهمة القطاع الخاص في هذا الهيكل ، بالاضافة إلى تلك السياسات والبرامج المتعلقة بسياسات التشغيل والعمالة ومنح القروض الانتاجية الميسرة للمواطنين الأرصدة المجمدة قد تأتي بدور إيجابي لصالح الدولة إذا ماتم توجيهها للإنتاج وتطوير قدرة المنتجات المحلية على المنافسة وتطوير وتنويع هيكل الصادرات وخلق فرص عمل مختلفة ، أما إذا ماتم توجيهها (فقط) بهدف تسريع وجود سيولة في الدولة ورفع الرواتب واللجوء إلى مسألة الإستيراد المربح...الخ فإن ذلك قد يأتي بعواقب وخيمة على الاقتصاد الليبي أبرزها تأخر عجلة الإنتاج وحدوث تضخمات كبيرة. أما إستعادة نشاط تصدير النفط والغاز، فإن دوره بارزا لامحالة خاصة إذا ماأحسنت الدولة التعامل مع هذه الموارد وكيفية إدارتها بالشكل السليم دون أن يكون ذلك مقترنا بحدوث عقبات بارزة دائما ماتعرض لها الاقتصاد الليبي تمثلت في تركز الإستثمارات وصادرات الدولة على قطاع النفط دون تنويع مصادر الصادرات وتطوير باقي القطاعات.

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات الخدمية وأهمها هنا في ليبيا قطاع السياحة والذي يختلف في طبيعته ودوره عن باقي القطاعات النفطية والغير نفطية في الدولة، فهذا القطاع بإمكانه أن يلعب دور الرائد في التنميتين الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وأن يحقق توازن في الهيكل الخاص بالصادرات(الذي يهيمن عليه قطاع النفط) عن طريق جلب أموال السائحين من الخارج(صادرات غير منظورة)، كما أن القطاع السياحي بوسعه أن يحقق زيادة إنتاجية القطاعات الأخرى باعتباره من القطاعات الخدمية التي تخلق طلب على منتجات القطاعات الأخرى وأن الطلب الوارد على هذا القطاع هو بمثابة طلب نهائي، والفرص المتعلقة بحدوث تنمية سياحية تكمن في تقوية القدرة التنافسية لقطاع السياحة الليبي وعلاج السلبيات المرتبطة بما ورد في بيانات تقرير تنافسية السفر والسياحة الدولي عام 2011، مع الحفاظ على تلك الإيجابيات الموجودة.

و أبرز الحلول المقترحة لعلاج سلبيات الاقتصاد الليبي تكمن في مايلي:

- تهيئة المناخ الإداري والتنظيمي والتشريعي السليم والذي يحتاجه أي اقتصاد وطني في العالم.
- دعم وتأهيل القطاع الخاص وإعتباره شريك أساسي في التنمية وليس فقط ذو دور تكميلي.
- محاولة تنويع مصادر الدخل القومي بقدر الإمكان وخلق قاعدة إنتاجية قوية داخل الدولة.
- كسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب من خلال دعم سياسات الإستثمار المحلي والأجنبي.
- تدريب وتأهيل وتحفيز العمال المحليين وتشجيع المبادرات الفردية لمصلحة الاقتصاد الوطني.
- الاهتمام ببرامج البحوث العلمية اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني وتوفير قاعدة بيانات متطورة تخدم أهداف الاقتصاد الوطني وتلبي تطلعاته بشأن النهوض والتطور.
- إقتراح برامج الاستثمار المختلفة وعمل دراسات جدوى لها ، مع عمل دراسات جدوى دقيقة لكافة المشاريع المنبغي الدخول فيها حرصا على عدم إهدار المال العام.
- إقرار السياسات المختلفة المتعلقة بالشفافية والمحاسبة والحد من الفساد المالي والإداري.
- توحيد الميزانيات المختلفة المرتبطة بالدولة مع توجيهها للصالح العام والحد من تدخل الخواص.
- ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة الجهاز الضريبي وإقراره سياسات مشجعة للانتاج والاستثمار.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"خاصة النامية منها" في التطور والنهوض الاقتصادي.
- الدخول في علاقات تعاون وشراكة مع كافة دول العالم لتطوير الأداء الاقتصادي للدولة.
- توجيه الأنظار إلى القطاع السياحي ومدى الإستفادة الهائلة التي قد يجنيها منه الاقتصاد الليبي.
- وجود إرادة حقيقية للتنمية والنهوض الاقتصادي وخلق الولاء والإنتماء للعاملين في الاقتصاد.

المراجع

أولا/ المراجع العربية:

الكتب:

1- إغتيال ليبيا ، فريق من الخبراء ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، الطبعة الأولى،1993.

2- جليلة حسن حسنين، اقتصاديات السياحة، الإسكندرية، 2003.

3- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة.

4- دلال عبد الهادي، دراسات في أساسيات السياحة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008.

5- صبحي محمد قنوص وأخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما (1969-1999) ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر، الفصل الخامس، النمو الاقتصادي.

6- عبد الرحمن سليم، التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل السياحي، دليل عملي، مؤسسة الثقافة الجامعية،الإسكندرية.

7- قضية لوكيربي ومستقبل النظام الدولي، الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية ، مجموعة من الخبراء، مالطا، مركز دراسات العالم الاسلامي،1992.

8- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الثاني"حل المشكل الاقتصادي"، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 1990.

9- مثنى طاهر الحوري ،السيد اسماعيل الدباغ، اقتصاديات السياحة ، الجامعة المستنصرية ،بغداد العراق، 1989.

الأبحاث :

1- الورقة القطرية عن أوضاع الأمن الغذائي بالجماهيرية الليبية مؤتمر القمة العالمي للأغذية ، 1996. ، روما إيطاليا.

2- أبوبكر مصطفى بعيره، السياسات العامة للتنمية الإدارية -منظور كلي- ، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، (بنغازي : مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قاريونس ، (2007)

3- النجار، يحيى غني، العلاقة الدالية بين الإستثمار السياحي والدخل القومي، دراسة تحليلية ضمن إطار نماذج رياضية، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الثاني،2005.

4- عبد الله محمد شامية، السياسات الاقتصادية لمرحلة اعادة الهيكلة ، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قار يونس، بنغازي، 11-13 يونيو، 2007.

5- عمر ابراهيم العفاس، فادي محمد نوري المغيربي، ابتهال عبد الله الشحومي، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تحديد أولويات التنمية لصانع السياسة العامة في ليبيا، . المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا،جامعة قاريونس،بنغازي، 11-13 يونيو ، 2007.

6- عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، البيئة العامة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي ، المؤتمر الوطني للاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس،2006.

7-عيسى حمد الفارسي، انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية وتاثيراتها المحتملة على قطاع التجارة الخارجية، مؤتمر التنمية المستدامة ، مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قاريونس، 2008.

8-محمد محجوب الحداد، تقييم تنافسية صناعة السياحة فى ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، بحث منشور، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة،2008.

9- مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس ، سبتمبر 2010.

10- نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد(28)، العدد(3)، 2006.

11- يوسف شريك، التنمية الزراعية في الجماهيرية، بحث منشور، 8 يونيو 2010.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

1- جماني ، مسعود ، أثر التجارة الالكترونية على إنتاجية وتنافسية المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008.

2- سعيد صفي الدين الطيب، مقومات التنمية السياحية في ليبيا –دراسة في الجغرافية السياحية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الأداب، جامعة القاهرة، 2001.

3- عبد الناصر عز الدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، 2003.

4- هايدي محمود على صالح، تقييم السياسة التخطيطية لمنطقة الأهرام، رسالة ماجستير ، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، القاهرة.

التقارير والإحصائيات:

1- اللجنة الشعبية للزراعة والثروة الحيوانية(2006)، احصائيات الانتاج الزراعي، النبات.المعدنية

2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، لجنة الأمن الغذائي، 2004، طرابلس، ليبيا.

3- التقرير الاحصائي، مشاريع الانتاج الحيواني(2008)، اللجنة الشعبية العامة للزراعة.

4- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتيبات الاحصائية، طرابلس ،أعداد مختلفة.

5- التقرير الدوري الرابع حول حقوق الإنسان، الفقرة الثانية: الحقوق الاقتصادية،مكتب الشؤون القانونية،حقوق الإنسان، أمانة مؤتمر الشعب العام،ليبيا.

6- أمانة التخطيط ، مكتب الحسابات القومية، طرابلس، ليبيا.

7- أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، أضواء على منجزات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 197—1991، شهر يونيو 1992.

8- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى اللجنة الشعبية العامة للعدل و الأمن العام طرابلس التقارير السنوية عن الجريمة للسنوات 1999 – 2004.

9- أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1970-1986.

10- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ، السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 1954-2003.

11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004).

12- تقرير احصائي مفصل عن السياحة في ليبيا (2008) ، جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار ،مارس 2009.

13- مصرف التنمية، ليبيا، التقارير السنوية، 1995.

14- موجز التقرير العام للتعاون العربي الليبي الأفريقي، المكتب الشعبي للاتصال الخارجي، إدارة الشؤون الاقتصادية والتعاون الأفريقي.

15-مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

16-مصرف ليبيا المركزي، الحساب الجاري، النسبة لإجمالي الناتج المحلي(2002-2012)

17-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، قاعدة بيانات الانتاج،2005.

18-مركز ستراتفورد الاستراتيجي، خريطة السكان والانتاج النفطي في ليبيا

19-هيئة تشجيع الاستثمار ، التقارير السنوية للفترة 2000-2005.

20- وزارة المالية، بيانات قطاع المالية العامة ، نسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي (2002-2012).

المقالات والدوريات:

1- أثر البترول في حياة ليبيا الاقتصادية مقال ، منتدى الحكواتي ، يوليو عام 1961.

2- الحسن عاشي،أربعون عاما على ثورة الفاتح، الاقتصاد الليبي إلى أين؟مقالة، صحيفة القدس العربي، 8-9-2009.

3- الهادي شلوف، ليبيا وبريطانيا واتهامات جديدة سوف توجه للفلسطينيين وإيران وسوريا ولبنان في قضية لوكربي، مقالة،موقع ليبيا المستقبل،20-6-2009.

4- أخبار العرب كندا، ليبيا استحقاقات المنتصرين ، النفط مقابل الحرية،مقالة، 23-10-2011.

5- السنوسي بسيكري، خصخصة القطاع العام في ليبيا، مقالة،أقلام أونلاين، العدد التاسع عشر، السنة الخامسة، نوفمبر -ديسمبر 2006.

6- صحيفة 26 سبتمبر ، موقع اخباري يومي، العدد 1184، مشروع النهر الصناعي العظيم.

7- صحيفة الفجر الجديد، النسخة الاقتصادية، تقرير عن السياحة، 24-12-2010.

8- صحيفة الشرق الأوسط،العدد9026، 15 أغسطس 2003، تحت عنوان: ليبيا توقع اتفاق دفع تعويضات لوكيربي

9- جريدة الوسط البحرينية ، تحقيق صحفي، عدد الثلاثاء ، 29-9-2009.

10- جريدة الشرق الأوسط، حقائق عن إنتاج النفط في ليبيا وصادراتها وزبائنها،مقالة، العدد 11776، 24 فبراير 2011.

11- جواد العناني، إلى اين يسير الاقتصاد الليبي، مقالة ، جريدة الغد الأردنية، 25-7-2011.

12- جريدة المدينة اليومية، مقالة ، صالح بكر الطيار: الأزمة الليبية بمنظار اقتصادي، 17-7-2011. مؤسسة المدينة للصحافة والنشر. الرياض، السعودية.

13- جريدة الأهرام اليومي، الصفحة الاقتصادية، مقالة، عائشة عبد الغفار بعنوان: 55 مليار دولار خسائر ثورات الربيع العربي، عدد 11 ديسمبر 2011.

14- مجلة الأهرام العربي، الطيب الصادق، مقالة، عودة العمالة المصرية يزيد الضغوط على الاقتصاد ،26 مارس،2011.

15- مي السعيد،،انجازات رغم المعوقات: انفاق ضخم للبرنامج التنموي في ليبيا تبرز نتائجه قريبا،مقالة، وكالة سولا برس، 5-1-2011.

المواقع الإلكترونية:

1- خليج سرت، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة.

2- موقع قناة العربية، صفحة الأخبار، 18-3-2011.

3- موقع قناة الجزيرة، صفحة المعرفة، الاقتصاد الليبي وتوسيع قاعدة الملكية، 3-10-2004.

4- موقع قناة العربية، صفحة الأسواق العربية، تقرير: منذر بن ضياف، تونس، تحت عنوان: الأزمة الليبية

5- موقع قناة العربية، صفحة الأسواق العربية، تقرير مكتب العربية نت-دبي: صندوق النقد: ليبيا ستتعافى بسرعة ما أن يتم استعادة انتاج االنفط، 26 أكتوبر 2011.

6- ليبيا، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

7- موقع مصرف ليبيا المركزي تحت عنوان: نبذة عن المصرف.

8- موقع ملتقى نالوت، أصول مصرف ليبيا المركزي، 17-10-2010.

9- موقع عربنا دوت كوم، مشروع النهر الصناعي العظيم، 30-11-2011.

10- منتديات القانون الليبي، فائزة يونس الباشا، اليونيسيف: نسبة التعليم الأساسي في ليبيا تدنو من 100%، 2010.

11- محمد الشحاتي، قراءة في التحولات الاقتصادية الجارية في ليبيا واشكالاتها، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية، 12-12-2004.

12- موقع مجتمعي الرئيسي، أخبار أحداث ثورة ليبيا، 19-12-2011.

13- منتديات مكتبتنا العربية، أهمية السياحة في الاقتصاد الليبي،24-12-2011.

14- منتديات التميمي ، المنتدى الاقتصادي، مصافي نفط ليبيا وانتاج كل ميناء، 25-11-2011

15- ودان، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 27-11-2011.

16- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، قضية لوكيربي، 13-12-2011.

ثانيا/ المراجع الأجنبية:

Books

1- Andrew Holden,Environment and Tourism,Second Edition,Routledge,2006.

2- Christopher Holloway,The Business of Tourism,Six Edition,Printice Hall,2002,P88.

3- David L,Edgell,Sr, Maria DelMastro Allen, Ginger Smith, Jason R.Swanson, Tourism Policy and Planning, Yesterday,Today and Tomorrow,First Edition, Elsevier Inc,2008

- David Harrison,Tourism and the less developed world ,Issues and Case Studies, CABI.

5- Michael,Hall,Tourism Planning, Policies,Processes and Relationships,Second Edition,Pearson Education .

6- S,Medlik,Managing Tourism,Butterworth-Heinmenann LTD,1991.

Reports& Statistics&Articles

1- Bureau of Near Eastern Affairs,Background Note; Libya,Report ,July 2011

2- CIA,Factbook,Janyary,2011.

3- CIA,Factbook, March,2009.

4-CIA,Factbook, November,2010

5- David Rachovich, Petrolium Insight,7-2-2011.

6- Euraasia Review,news&analysis,Libya Energy Profile, Article, 25-2-2014 -4

7-Global Trade Atlas, EIA.IEA.Facts Global Energy,2011.

8-International Monetary Fund (IMF) Report on Libya ,2011

9-J.A.Alan, Libya accommodates to lower oil revenues,Article, International Journal of Middle East Studies, 15, 1983

10- Oil and Gas Journal, African proven oil reserve holders 2011.

11- The Travel&Tourism Competitiveness Report 2011, World Economic Forum.

12- The role of Government in Tourism,Republic of Iraq, Article, National Investment Commission.

13- UNWTO, World Tourism Barometer,Volume9,October 2011.

14- UNWTO,Press Release, International Tourism: First results of 2011 confirm consolidation of growth, Madrid,11May,2011.

15-U.S. Library of Congress, Manufacturing and Construction,Libya,Article,2010.

16- Word Desk Reference, ,Libya,Resources,Report 21-11-2014

Websites:

1-Global Trade Atlas,EIA,IEA,Facts Global, Energy,www.msnbc.com.

2- http://mesk-wa-raihane.ahlamontada.net/t1328-topic.

3-http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Libya-INDUSTRY.html#ixzz1f87jTQXK .

4- http://www.economywatch.com/economic-statistics/country/Libya/

5- http://www.transparency.org(2009).

6- http://www1.internationalliving.com/qofl2010

7- http://www.heritage.org/Index/Country/libya
8- http://www.libya-unesco.org
9-http://www. drinking-water.org
10 Mongaby.com, Libya,The Economy.
11-http:// www.tourismguide.com

فهرس الكتاب

فهرس الأشكال والجداول

أولا: الأشكال:

ثانيا: الجداول:

أهم المصطلحات الواردة في الكتاب

المصطلح	المعنى	
taxable domestic income	دخل خاضع للضريبة	"صفحة7"
profit motive	دافع متعلق بالربح	"صفحة7"
oil–producing country	دولة منتجة للنفط	"صفحة10"
trade–offs	توازنات(بين القطاعات)	"صفحة19"
food stuffs	المواد الغذائية	"صفحة42"
gross domestic product(GDP)	الناتج المحلي الإجمالي	"صفجة42"
credit conditions	الظروف النقدية(الخاصة بالسوق)	"صفحة95"
GDP per capita	الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد	"صفحة96"
purchasing power parity(PPP)	تعادل القوة الشرائية للعملة	"صفحة100"
income equality	المساواة في توزيع الدخل	"صفحة100"

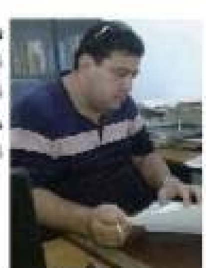
المصطلح	المعنى	
planned economy	الاقتصاد الموجه(تتحكم به الدولة)	"صفحة121"
base economy	اقتصاد القواعد(حرية السوق)	"صفحة121"
redistributive policies	سياسات الرفاهية الاقتصادية	"صفحة130"
subsidies for basic goods	سياسة دعم السلع الأساسية	"صفحة130"
remittances	تحويلات نقدية	"صفحة131"
freezing of asset	تجميد الأصول	"صفحة131"
risk premiums	مخاطر إرتفاع القيمة	"صفحة131"
Millennium Development Goals	أهداف التنمية الألفية	"صفحة131"
irregular migrant	الهجرة غير الشرعية	"صفحة131"
trade partner	الشريك التجاري	" صفحة131"
emerging economies	اقتصاديات ناشئة	"صفحة131"
foreign direct investment(FDI)	استثمارات أجنبية مباشرة	"صفحة131"

المصطلح	المعنى	
contraction	انكماش "اقتصادي"	"صفحة132"
large budget surplus	فائض ميزانية كبير	"صفحة132"
global recession	ركود اقتصادي عالمي	"صفحة132"
lower inflation	مستوى تضخم منخفض	"صفحة132"
low level of exposure	انكشاف اقتصادي منخفض	"صفحة132"
limited non–oil trade	تجارة غير نفطية محدودة	"صفحة132"
large stock	مخزون مالي كبير	"صفحة134"
foreign reserves	احتياطي النقد الأجنبي	"صفحة134"
government gross debt	اجمالي الدين الحكومي	"صفحة134"
net foreign assets	صافي الأصول الأجنبية	" صفحة134"
wage bill	فاتورة الأجور	"صفحة135"
streamlining	الإنسيابية "النقدية"	"صفحة136"

المصطلح	المعنى	
excess liquidity	سيولة متزايدة	"صفحة137"
pay in instalment	دفع بالتقسيط	"صفحة141"
real estate	أملاك	"صفحة141"
high liquidity	سيولة كبيرة	"صفحة 142"
state–owned banks	بنوك مملوكة للدولة	"صفحة 142"
leasing	التأجير	"صفحة 143"
Insurance	التأمين	"صفحة143"
ageing infrastructure	بنية تحتية متهالكة	"صفحة 144"
retail	البيع بالتجزئة	"صفحة 148"
labor and proberty	العمل والملكية	"صفحة 149"
trademark violation	الانتهاكات التجارية	"صفحة 156"
underemployment	البطالة المقنعة	"صفحة 156"

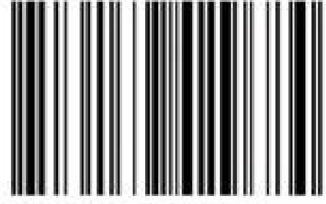
الإقتصاد الليبي خلال مسيرة نصف قرن

تأتي أهمية هذا الكتاب من خلال معرفة تلك التأثيرات المرتبطة بالقرار السياسي من ناحية, والسياسات التشريعية الاقتصادية من ناحية أخرى على الهيكل الاقتصادي لدولة ليبيا, فضلاً على إلقاء الضوء بقدر الإمكان على تأثير القرارات الدولية المختلفة على فعالية الاقتصاد الليبي, ونقصد بذلك معرفة وتقييم أثر الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها بعض الدول الغربية على ليبيا في فترات معينة, فضلاً عن تقييم وتحليل تأثير الوضع المتعلق بأحداث 17 فبراير على الاقتصاد المحلي الليبي وما صاحبها من قرارات دولية مختلفة متعلقة بتجميد الأرصدة الليبية في الخارج وتوقف نشاط النفط تقريباً عن العمل منذ بداية الأحداث وحتى نهايتها, مع محاولة وضع توقعات معينة على مؤشر أداء الاقتصاد الليبي على ضوء الواقع الحالي وما هو مفترض حدوثه على ضوء الإمكانيات التي ينبغي ويمكن توفيرها, كما يهدف الكتاب إلى محاولة إلقاء الضوء على واقع القطاع السياحي الليبي وتقييم فرص وإمكانيات نهوضه وتحقيق عملية التنمية السياحية باعتبار أن قطاع السياحة يعتبر من أكبر الثروات المهدرة باعتبار أن ليبيا تمتلك عدة مواقع سياحية لم يتم استغلالها بعد وتعتبر إلى الوقت الراهن خارج نطاق الاستفادة منها وتطويعها لصالح اقتصاد الدولة.



دكتور ناصر عبد الكريم الغزواني محاضر بكلية الآداب بجامعة عمر المختار ليبيا ورئيس قسم البحوث والاستشارات بالكلية. دكتوراه فلسفة الدراسات السياحية جامعة الإسكندرية له عدة أبحاث وكتب منشورة في مجالي الاقتصاد والسياحة مع المشاركة في عدة مؤتمرات في مجال السياحة.

NOOR
PUBLISHING



978-613-9-42968-4